جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

- دراسة حالة بنك البركة الجزائري-

مذكرة لنيل شهادة الماســتر

تخصص : مالية وإدارة المخاطر

إعداد الطالبتين :

باي سارة

حميدة شهرزاد

إشراف الدكتور :

غزازي عماد

السنة الجامعية :2016 ـ 2017

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

- دراسة حالة بنك البركة الجزائري-

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص : مالية وإدارة المخاطر

إعداد الطالبتين:

باي سارة

حميدة شهرزاد

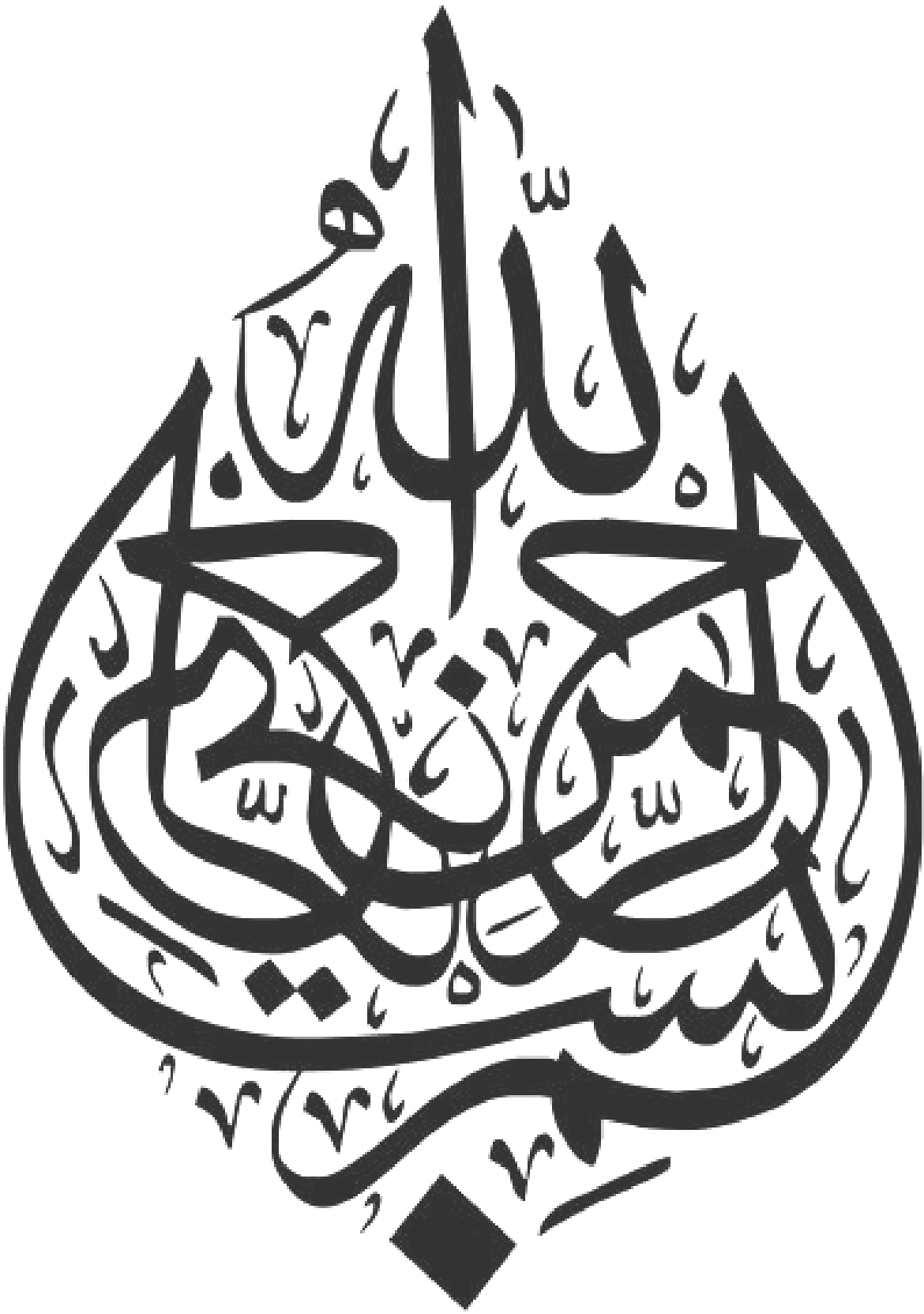
إشراف الدكتور :

غزازي عماد

لجنة المناقشة

.....	**رئيسا**
.....	**مشرفا**
.....	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2016 - 2017



شكر وتقدير



الشكر لله أولا، إذ وفقنا لإتمام هذا العمل، وطوع لنا إمكانات إعداده وانجازه.

وأتقدم بالشكر الجزيل وامتناننا وتقديرنا إلى الأستاذ الدكتور "غزازي عماد " الذي تفضل بقبوله الإشراف على المذكرة والذي نرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثالاً طيبا للبذل والعطاء و الذي غمرنا بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه المذكرة في صورتها النهائية.

والشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مراجعة ومناقشة هذه المذكرة.

كما لا ننسى الشكر والتقدير لكل الأساتذة الذين ساهموا في نجاح مسيرتنا الدراسية.

الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، وسهرت في صغري ، ومدت لي يد العون في الكبر، إلى نبع الحنان وعالم الأمان، وأعز ما لي في هذا الوجود أمي الحبيبة .

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء ، إلى الذي لم يبخل عليّ بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح إلى من أفنى من عمره السنين لأصل إلى هذا المستو إلى أبي الغالي رحمة الله عليه و أسكنه فسيح جنانه.

إلى من بهم يجري في عروقي ،ويلهج بذكراهم فؤادي إلى سندي في هذه الدنيا إخوتي وأخواتي رتيبة،أمين، ليندة، مُحَمَّد، لبنى الحبيبة

إلى الشمعة التي تنير البيت حفظه الله الكتكوت "عبد الرحيم"

إلى صديقة الغالية وأختي التي كانت سند لي طوال فترة الدراسة هاجر.

إلى من سأتقاسم معه هذه الحياة زوجي (بلال)

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي .

و إلى كل الأحباب والأقارب .

أهدي ثمرة هذا البحث .

شهرزاد

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمدّ عمرك لترﷺ ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار، و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد : والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و ﷺنانها بلسم جراحي إلى أغلى الأﷺبة : أمي الغالية .

إلى إخوتي رفقاء دربي الذين لا طعم للحياة بدونهم ، معكم أكون وبدونكم لا أكون ، في نهاية دربي أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعتم لنجاحي بنظرات الأمل .

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ، و لم تسعهم مذكرتي محبّتي وتقديري .

سارة

I. الفهرس :

كلمة الشكر.....

الإهداء.....

مقدمة .....أ

الفصل الأول : مدخل للتعريف بالمصارف الإسلامية ومصادر أموالها وصيغ تمويلها

تمهيد **9**

المبحث الأول: المصارف الإسلامية: مفهومها، ضوابط عملها، عوامل نجاحها **10**

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها و مراحل تطورها **10**

المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية و ضوابط عملها **13**

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية **20**

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية **24**

المطلب الأول: مصادر الأموال الداخلية في المصارف الإسلامية **24**

المطلب الثاني: مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية.....**26**

المطلب الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.....**32**

المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية **34**

المطلب الأول: صيغ التمويل قصيرة الأجل.....**34**

المطلب الثاني: صيغ التمويل المتوسط الأجل في المصارف الإسلامية **38**

المطلب الثالث: صيغ التمويل طويلة الأجل **43**

خلاصة .....ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.

الفصل الثاني : إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تمهيد **52**

المبحث الأول: المخاطر المصرفية 53
المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية..... 53
المطلب الثاني: مصادر المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها 55
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية 57
المبحث الثاني: المخاطر الخاصة ببعض صيغ التمويل الإسلامي 62
المطلب الأول: المخاطر الخاصة بصيغ التمويل القصيرة الأجل 62
المطلب الثاني: المخاطر الخاصة بصيغ التمويل المتوسطة الأجل 63
المطلب الثالث: المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الطويلة الأجل 65
المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية..... 72
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر 72
المطلب الثاني: مراحل ومقومات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية..... 73
المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وفق المعايير الدولية للجنة بازل 76
خلاصة..... 83

الفصل الأول : دراسة حالة ببنك البركة الجزائري

تمهيد 85
المبحث الأول: مفاهيم متعلقة ببنك البركة الجزائري 86
المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري..... 86
المطلب الثاني : أهداف واستراتيجيات بنك البركة الجزائري..... 87
المطلب الثالث: استخدامات وموارد بنك البركة الجزائري..... 90
المبحث الثاني: صيغ الاستثمار والتمويل المطبقة في بنك البركة الجزائري..... 95
المطلب الأول: التطبيق العملي لصيغ التمويل قصيرة الأجل 95

المطلب الثاني: التطبيق العملي لصيغ التمويل المتوسطة الأجل **99**

المطلب الثالث: التطبيق العملي لصيغ التمويل الطويلة الأجل **106**

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لإدارة مخاطر السيولة لمختلف صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري **110**

المطلب الأول: طرق قياس السيولة في بنك البركة الجزائري **110**

المطلب الثاني: تطورات المؤشرات في بنك البركة الجزائري..... **113**

المطلب الثالث: مسؤوليات إدارة مخاطر السيولة والمبادئ الإرشادية لها في بنك البركة الجزائري **116**

خلاصة ..... ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.

خاتمة **125**

قائمة المصادر والمراجع..... **130**

الملاحق..... **138**

قائمة الأشكال و الجداول

الفهـــــــــــارس

فهرس الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
(**3–1**)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	**89**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(**1–1**)	مقارنة بين الودائع الجارية(تحت الطلب) في المصارف الإسلامية والتقليدية	27
(**2–1**)	مقارنة بين الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية والتقليدية:	29
(**3–1**)	مقارنة بين مختلف أنواع الودائع في المصارف الإسلامية	31
(**4–1**)	مكونات ميزانية البنك الإسلامي	33
(**1–3**)	تطور إجمالي أصول بنك البركة الجزائري (2010-2015).	93
(**2–3**)	تطور إجمالي ودائع بنك البركة الإجمالي (2010-2015).	93
(**3–3**)	تطور إجمالي التمويلات الممنوحة للزبائن (2010-2015).	94
(**4–3**)	تطور النتيجة الصافية لبنك البركة الجزائري	94
(**5–3**)	أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري للسنوات (2010-2015).	113
(**6–3**)	التحليل الأفقي لأهم مؤشرات بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من (2010-2015)	114
(**7–3**)	نسب قياس السيولة في بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من (2010-2015)	115

الملخص

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواء داخل الميزانية أو خارجها، وتواجه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية منافسة من الأسواق المالية، هذا إلى جانب تغير اتجاهات العملاء والشركات في مدى اعتمادها بشكل أساسي على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية كمصدر للتمويل من ناحية، ومن ناحية أخرى تغير توجيهات البنوك ذاتها نحو تكوين هيكل أصول أكثر ربحية وخلق أسواق جديدة تحقق عن طريقها المزيد من العائدات، كل ذلك يقضي بضرورة تبني آليات مالية وتوجهات للاستثمار تستلزم بدورها ضرورة تحليل المخاطر والاهتمام بإدارتها.

والبنوك الإسلامية لم تسلم هي الأخرى من هذه المخاطر سواء ما كان يتعلق بالصيغ الإسلامية أو مخاطر تتماثل فيها مع البنوك التقليدية.

لذا كان لزاماً على البنوك الإسلامية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها خلال إدارة هذه المخاطر داخل البنوك، وبما أن البنوك تعمل تحت مظلة البنك المركزي فهذا الأخير مسؤول عن سلامة النظام المصرفي للدولة، فبوضعه للقوانين والقواعد هو بذلك يراقبها ويعطيها فرصة للتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وعلى المستوى الدولي والأخذ بمقررات لجنة بازل 1، 2، 3 لإدارة المخاطر البنكية.

فالبنوك الجزائرية مطالبة اليوم بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وإدخال المفاهيم والوسائل الحديثة لإدارة المخاطر، وعليها كذلك أن تدرج إدارة المخاطر في هياكلها التنظيمية والاستفادة ما أمكن من التوصيات التي خرجت بها لجنة بازل 1، 2 ، 3 حول إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية:

المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، إدارة المخاطر، قياس المخاطر، مخاطر المشاركة، مخاطر المرابحة، لجنة بازل1، لجنة بازل2، لجنة بازل 3.

Banking industry is one of the most vulnerable industries, and has observed the growing of these risks in the past few years in addition to the change of nature, and especially with the overall developments in the field of banking work, both within and outside the budget, and the Banks and other financial institutions frome competition frome Financial markets, this by changing trends in corporate Customer and the externat of adoption is essential to the Banks and other Financial institutions are a source of finance on the one hand, on the other hand the Banks the same change direction towards the formation of the structure of assents and the création of more profitable new markets, achieved th rough more revenue. All of this requires the need for the adoption of financial mechanisms and directions for investment in turn requires the need for risk analysis and management attention.

The Islamic banks are also not spared of this risk as it relates to both versions of Islamic or similar risks with the traditional banks.

Therefore, it was incumbent on the Islamic and conventional banks search for ways and means to get rid of or minimize these risks through the management at banks, and banks that operate under the umbrella of the Central Bank of the latter is responsible for the safety of the banking system of the State. Fbodah laws and rules, precautions and is controlled so give them the opportunity to cover the risk of future unexpected, and at the international level, the introduction of the decisions of the Basel Committee 1,2,3 of the banking risk management.

Algerian banks call on the development of methods to measure risk and the introduction of modern concepts and methods of risk management, and it further to include risk management in their organizational structures and use as many as possible of the recommendations reached by the Basel Committee on risk management 1,2,3.

Key words:

Credit risk, liquidity risk, interest rate risk, risk management, risk measurement, risk participation, murabaha risk, speculative risk, the Basel Committee 1, 2 of the Basel Commit

مقدمـــــة

مقدمة عامة :

يمثل النظام المصرفي بمختلف فروعه الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية، خاصة في الاقتصاديات التي تفتقر إلى مصادر تمويلية أخرى كالأسواق المالية، فهو يعد الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، ونظراً للأهمية البالغة فقد أولى خبراء البنوك اهتماماً وعناية متزايدة به من أجل الحفاظ على بقائه واستمراره خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها الاقتصادية العالمية للاتجاه نحو الخوصصة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

وتلعب المصارف بنوعيها التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية، إلا أن نشاط المصارف التقليدية يقوم على أساس نظام الفائدة والقاعدة الإقراضية في استقطابه أموال المودعين أو عند منحه التمويل للمستثمرين، في حين أن المصارف الإسلامية ترتكز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً ولا عطاءاً.

ولقد شهدت الصناعة المصرفية تقدماً ملموساً في ظل التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال وعولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق المالية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية، وزيادة حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها.

والمصارف الإسلامية لم تسلم هي الأخرى من هذه المخاطر سواء ما كان يتعلق بالصيغ الإسلامية أو مخاطر تتماثل فيها مع البنوك التقليدية.

لذا كان لزاماً على المصارف الإسلامية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها خلال إدارة هذه المخاطر داخل المصارف.

وبما أن المصارف الإسلامية تعمل تحت مظلة البنك المركزي فهذا الأخير مسئول عن سلامة النظام المصرفي للدولة، فبوضعه للقوانين والقواعد هو بذلك يراقبها ويعطيها فرصة للتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وعلى المستوى الدولي الأخذ بمقررات لجنة بازل 1-2-3 لإدارة المخاطر البنكية.

فالمصارف الجزائرية الإسلامية مطالبة اليوم بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وإدخال المفاهيم والوسائل الحديثة لإدارة المخاطر.

وفي ظل محيط اقتصادي يشهد تغيرات سريعة تكون المصارف الإسلامية ملزمة على إدارة سيولتها بشكل فعال وتحديد كل العوامل المؤثرة والمسببة لمخاطر السيولة قصد تجنبها ومعالجتها.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المصارف الإسلامية في إدارة مخاطر التمويل الإسلامي؟.

ويمكن أيضا طرح التساؤلات التالية:

1- ماهي مختلف المخاطر التي يواجهها المصرف الإسلامي؟

2- كيف يتم إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية؟

3- هل استطاعت المصارف الإسلامية إدارة مخاطرها وفقاً لمبادئها أو طبقا لمقررات بازل؟

فرضيات البحث:

1- تواجه المصارف الإسلامية مخاطر متعددة، تتعلق أساساً بطبيعة التمويل من جهة، ومخاطر السوق من جهة أخرى.

2- تتم إدارة مخاطر التمويل الإسلامي حسب طبيعة صيغة التمويل من جهة، وبحسب متطلبات لجنة بازل من جهة أخرى.

3- تحاول المصارف الإسلامية التكيف مع مقررات لجنة بازل من جهة، والالتزام بالمبادئ الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الكبيرة والميل النفسي للبحث في الجانب الإسلامي.

- كون الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص مالية وإدارة المخاطر.

- محاولة توضيح طرق التمويل الشرعية التي أحلها الله تعالى، وتوجيه المجتمع إلى أهمية التعامل مع المصارف الإسلامية في إطار يبتعد عن الشبهات من خلال الضوابط التي تحكمه عند القيام بتمويل المشاريع.

- الرغبة في تسليط الضوء على مخاطر السيولة باعتبارها من أصعب المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية .

أهمية الدراسة:

تعد عملية التمويل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، لدلك لابد وأن يأخذ الاتجاه الصحيح وأن يقوم على مبادئ ودعائم سليمة تخدم المجتمع والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار المجتمع الإسلامي حريص على الحفاظ على عقيدته ومبادئه الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك فإن المال أهمية كبرى في الإسلام باعتباره أحد المقاصد الكبرى لهذا الدين.

التعرف على المخاطر في المصارف الإسلامية ، من حيث مفهومها و العوامل المؤثرة فيها ، و محاولة إبراز بعض الأساليب و الإجراءات لمحاولة التصدي لهذه المخاطر .

كما يعتبر موضوع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من أهم المواضيع المحفزة على البحث، خاصة بعد الأزمة العالمية حيث شغل بال الكثير من الخبراء في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي .

تهدف الدراسة إلى:

- محاولة إعطاء تصور شامل للمخاطر في الاقتصاد الإسلامي، من خلال استعراض عام لمفاهيمها ومميزاتها.

- البحث في السبل و الأدوات لمواجهة المخاطر في المصارف الإسلامية ، و ذلك للابتعاد عن شبهة الربا .

- التعرف على الضوابط والقواعد التي تحكم تطبيق هذه الصيغ.

- التعرف على الطبيعة المميزة لإدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري .

- إبراز كيفية توظيف نظم الرقابة العالمية و تفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة، حيث نجد الوصفي في الإطار النظري للمصارف الإسلامية، ثم تحليل مخاطر التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري.

صعوبات الدراسة:

- عدم الحصول على المعلومات الكافية والحديثة فيما يخص الجانب التطبيقي للموضوع.

- عدم الحصول على إحصائيات تخص صيغ التمويل المستعملة من قبل بنك البركة الجزائري.

تحديد إطار الدراسة:

من أجل الإحاطة بالإشكالية ومعرفة كيفية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة بنك البركة الجزائري، وصيغ التمويل التي تتعامل بها ، وذلك من خلال فترة الدراسة والتي حددت من 2010-2015.

والتي تسمح لنا بمعرفة آلية عمل في هذا البنك وكذا تطور ميزانيته.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (رانية العلاونة، 2008)[1]:

حيث تعرضت هذه الدراسة إلى ماهية المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، وأبرزت أهم الاختلافات بينها وبين المصارف التقليدية، كما استهدفت التعرف على مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف

[1] - رانية العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة حالة الأردن، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

الإسلامية أن تستخدمها في إدارة مخاطرها. وقد توصلت الدراسة إلى: عدم مشروعية بعض الأساليب التي تستخدمها المصارف التقليدية في إدارة مخاطرها.

الدراسة الثانية: (خير الدين بنون،2012)[1]

حيث تعرضت هذه الدراسة إلى أهمية صيغ التمويل التشاركي باعتبارها بديلا تمويلا إسلاميا للتمويل التقليدي، والذي تتجلى فيها العدالة التوزيعية للثروة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، كما أن البنوك الإسلامية بحاجة اليوم إلى تنويع الصيغ التمويلية، وخاصة منها تلك التي تقوم على أسلوب المشاركات.

وقد توصلت الدراسة إلى:

البنك الإسلامي ليس منظمة مصرفية اقتصادية مالية فقط ينحصر هدفها في تعظيم الأرباح، وإنما يمتد دور البنك الإسلامي إلى النواحي الاجتماعية التي تقتضي مراعاة مصلحة أفراد المجتمع والعمل على تنميته وتطويره، وإن أسلوب تعامل البنوك الإسلامية يعتمد على نماذج جديدة مبتكرة للطرق التمويلية بعيدة عن استخدام أسعار الفائدة الثابتة، وتتنوع هذه الأساليب إلى: (أسلوب التمويل ألتشاركي- أسلوب التمويل التجاري- أسلوب التمويل الايجاري).

الدراسة الثالثة : (هاجر زرواقي، 2012)[2]:

اهتمت الدراسة بإعطاء صورة شاملة عن مختلف المخاطر عن مختلف المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي، وكيفية توظيف نظم الرقابة العالمية وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى: إن المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف الإسلامية أعلى من نظيرتها التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز بها المصارف الإسلامية، كما أن هذه المصارف مجبرة على استخدام وسائل محددة

[1] - خبر الدين بنون، إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2011-2012.

[2] - هاجر زرواقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.

للتعامل مع مخاطر الائتمان وذلك ضمن قيود الشريعة وهذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع مثل هذه المخاطر.

ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية:

الدراسة الأولى: (**رانية علاونة**) : تناولت هذه الدراسة المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية وأبرزت أهم الاختلافات بينها وبين المصارف الإسلامية أما دراستنا ركزت على المخاطر في المصارف الإسلامية فقط.

الدراسة الثانية: (**خير الدين بنون**): حيث تناولت هذه الدراسة إلى أهمية صيغ التمويل التشاركي (صيغة المضاربة و صيغة المشاركة)، أما دراستنا فتطرقنا إلى جميع صيغ التمويل الإسلامي (صيغة المضاربة- صيغة المشاركة- صيغة السلم- صيغة الاستصناع.....).

الدراسة الثالثة: (**زرواقي هاجر**) : حيث تناولت هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية لإدارة مخاطر الائتمان في بنك البركة الجزائري، وطرق قياس المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2009 ، أما موضوعنا قمنا بدراسة تحليلية لإدارة السيولة لمختلف صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2015.

لغرض الإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم الموضوع إلى:

الفصل الأول: مدخل للتعريف بالمصارف الإسلامية ومصادر أموالها وصيغ تمويلها، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فتناولنا في المبحث الأول المصارف الإسلامية: مفهومها، ضوابط عملها، عوامل نجاحها، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وفي المبحث الثالث تناولنا فيه صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية.

الفصل الثاني: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول ماهية المخاطر المصرفية، أما المبحث الثاني فتضمن المخاطر الخاصة ببعض صيغ التمويل الإسلامي، والمبحث الثالث تناولنا فيه مفهوم إدارة المخاطر ومراحلها ومقوماتها في المصارف الإسلامية.

الفصل الثالث: فكان تطبيقاً وإسقاطا للجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري فتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، فالمبحث الأول تم فيف تقديم بنك البركة الجزائري أما المبحث الثاني فتناولنا فيه صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية المطبقة في بنك البركة الجزائري، والمبحث الثالث تناولنا فيه دراسة تحليلية لإدارة مخاطر السيولة لمختلف صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في بنك البركة الجزائري.

الفصل الأوّل

مقدمة

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاء، وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز من أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، هذه الأخيرة التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا المحرم شرعا.

تتمثل مهمة البنوك الإسلامية وعملها في السعي إلى تلبية حاجة المسلمين إلى إيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ فائدة على ودائعهم. واستطاعت البنوك الإسلامية أن توفر أدوات تمويلية واستثمارية مختلفة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:المصارف الإسلامية: مفهومها، ضوابط عملها، أنواعها.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: المصارف الإسلامية: مفهومها، ضوابط عملها، عوامل نجاحها

أصبحت المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا ،وبذلك تعد منافسا قويا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل و الأسس التي تقوم عليها كذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها و مراحل تطورها

خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

أو : مفهوم المصارف الإسلامية

1- المفهوم اللغوي لكلمتي بنك و مصرف:

معنى كلمة بنك أصل الشيء و قيل خالصه، تقول العرب: رده إلى بنكه الخبيث، تريد به أصله قال الأزهري البنك بالفارسية الأصل.

وتعني كلمة " Banca" صندوق متين لحفظ النفائس و أيضا مقعد طويل لشخصين أو أكثر" Bench"

وتعبر هاتان الكلمتان عن الوظيفتين الأساسيتين للبنوك'وظيفة الحماية و المعاملات بين البنك و عملائه على الترتيب[1]

أما معنى كلمة مصرف فهو اسم مكان يتم فيه الصرف و يقصد به لغة ردّ الشيء عن وجهه، أما في الاقتصاد فهو مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق المصرف على المكان الذي يباع فيه النقد.

من خلال التعريفين السابقين لكل من كلمتين بنك و مصرف نلاحظ بأنه لا توجد فروق جوهرية بينهما فكلمة مصرف باللغة العربية و بنك المستخدمة في اللغات الأجنبية هما اسمان لمعنى واحد، غير أن كلمة بنك هي الأقدم استعمالا و الأكثر انتشارا،أما في مجال الاقتصاد الإسلامي فقد استقر الرأي على كلمة مصرف.

2- المعنى ا صطلاحي للمصارف الإسلامية :

هناك العديد من التعاريف للمصارف الإسلامية من أهمها :

[1] محمّد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**،الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1998، ص:11.

2-1 التعريف الأول:هي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع ؛ وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد للشريعة الإسلامية ، وبما يخدم شعوب الأمة و يعمل على تنمية اقتصادياتها[1].

2-2 **التعريف الثاني** : هي عبارة عن مؤسسات مالية إسلامية تقوم بمزاولة النشاط المصرفي والاستثماري في ظل معالم الإسلام، فهي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية في حدود نطاق الضوابط الشرعية الإسلامية[2]، دون اللجوء إلى نظام الفوائد.

من خلال ما سبق نستنتج أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية التشاركية من خلال جذب مدخرات الأفراد و المؤسسات و توظيفها واستثمارها في إطار مبادئ نظام المشاركة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ثانيا :التطور التاريخي لنشأة البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة للبنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، حيث كانت ثمرة للصحوة الإسلامية و التي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يرتكز نشاطها أساسا على الربا كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعمل باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ومن أهم المراحل التي مرت بها هذه البنوك في إنشائها و تطورها إلى الشكل الحالي،مرحلتين هما:

1-**المرحلة الأولى: من عام 1963 إلى عام 1975** : تميزت هذه المرحلة ببطىء نمو وانتشار البنوك الإسلامية، حيث ظهرت في هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون الفكرة الحديثة، ويلزمها الوقت من أجل تقبلها و استيعابها هذا من جهة،والخبرة من جهة ثانية، وذلك من أجل تجسيدها بالشكل المناسب على أرض الواقع، حيث شملت هذه المرحلة المحطات التالية:

1-1 كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" سنة 1963 بمدينة عسر التابعة لمحافظة الدقهلية بمصر، وتمت هذه التجربة تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، حيث قامت فكرة هذه البنوك على جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين أطراف المشاركة.

[1] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر والتوزيع، 1999 ، ص17.

[2] رشا العصار ورضا حلمي ،**النقود والبنوك**،بدون طبعة، دار العطاء،عمان، 2000، ص117.

استطاعت هذه البنوك أن تحقق نجاحا كبيرا حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع رئيسية وأكثر من عشرين فرعا صغيرا وذلك على الرغم من قصر مدة حياتها التي دامت أربع سنوات، حيث ساهمت القوى السياسية المناهضة للإسلام آنذاك في فشل هذه التجربة.

1-2 تزامنت هذه التجربة أيضا مع تجربة أخرى قام بها الشيخ أحمد إرشاد في باكستان بدعم من الملك فيصل و سماحة الشيخ أمين الحسيني رحمهما الله، حيث تلخصت هذه التجربة في محاولة تحويل البنوك التجارية إلى بنوك لا ربوية (أي إلغاء الفائدة)، مع الاحتفاظ بالمكانيزمات المعمول بها في هذه البنوك، إلا أنها لم تكن أوفر حظا من سابقتها ،حيث دامت عدة شهور فقط. .

1-3 في عام 1970، تقدم وفد من مصر و باكستان كل على حدا إلى المؤتمر الثاني لوزارة الخارجية الإسلامي المنعقد في كراتشي(باكستان) باقتراح إنشاء بنك إسلامي دولي للبنوك الإسلامية، وقد قام خبراء من 18 دولة إسلامية بدراسة المشروع وتقديم تقرير ينص على ضرورة تطوير نظام إسلامي بديل للنظام الربوي.

1-4 في عام 1971، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي حيث نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء، وقد نالت التجربة اهتماما كبيرا لدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972[1].

1-5 في عام 1973، طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية ، وقد نالت هذه الفكرة القبول في هذا الاجتماع، حيث تقرر وضعها حيز التنفيذ، وقد ساهمت الندوات الأكاديمية لنيل الماجستير و الدكتوراه،والكتب الجامعية في إشراف هذه التجربة وإرساء قواعدها أثناء تنفيذها[2].

1-6 في عام 1975، تم تأسيس بنكين إسلاميين: الأول هو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الأولى للعمل المصرفي الإسلامي، حيث صدر المرسوم الأميري بتأسيسه في 12مارس 1975، أما الثاني فهو البنك الإسلامي للتنمية، والذي تم اتخاذ قرار بافتتاحه رسميا في أكتوبر 1975.

تعتبر المرحلة ما بين 1975 و 1977 مرحلة تحضير حيث شهدت جهود مكثفة للأمير مُحَمَّد الفيصل لإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني.

[1] فادي مُحَمَّد الرفاعي، **المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها**، الطبعة الأولى، دار غراء حراء، دمشق، 2006، ص:22.
[2] المرجع نفسه، ص23.

المرحلة الثانية : تمتد من 1977 حتى الآن: تميزت هذه المرحلة بالنمو المتزايد و السريع للبنوك الإسلامية وأصبح لا ينقضي عام إلا وتأسس بنك إسلامي على الأقل، حيث كانت بداية هذه المرحلة بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي في سنة 1977[1].

وما يلاحظ الآن أن الصناعة المصرفية في تزايد مستمر، حيث وصل عدد البنوك و المؤسسات المالية إلى أكثر من 267 مؤسسة في عام 2001 في حين بلغ حجم الأصول في المصارف الإسلامية و شركات الاستثمار فقط حوالي 262 مليار دولار حسب بيانات صادرة عن المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية[2].

ووفقا لتقرير التنافسية الدولية لعام 2005، فإن المصارف الإسلامية استمرت في النمو خلال عام 2004 بسرعة أكبر بكثير من المصارف التقليدية،ويتوقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية عز الدين خوجة أن ترتفع موجودات المصارف الإسلامية في العام إلى نحو 1.84 تريليون دولار بحلول عام 2013[3].

إن التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية الإسلامية شجع الكثير من البنوك التقليدية على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية تقوم على أسس إسلامية مثل citi Bank في أمريكا.

إن فتح فروع إسلامية من طرف هذه البنوك لم يكن بسبب حبها للإسلام ، وإنما هدفها كان تطوير خدماتها لتلبي حاجات الشريحة في التعامل مع مصارف تلبي رغبتها في التمويل الإسلامي خاصة أصحاب الشركات و المؤسسات.

المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية و ضوابط عملها

يحكم العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الأهداف و الأسس و الضوابط التي تجعله يتميز عن العمل المصرفي التقليدي .

أو : أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية عند مزاولتها لنشاطها التمويلية و الاستثمارية لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

---

[1] محمود حسين الوادي وحسين سمحان، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007، ص38.

[2] عبد المنعم قوصي، » الانتشار المصرفي الإسلامي في العلم: الدوافع والآفاق« ، مجلة إتحا د المصارف العربية ، العدد 298، لبنان، سبتمبر 2005، ص:40.

[3] عبد المنعم قوصي، »الصيرفة الإسلامية:تواصل النمو القومي« ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 310، لبنان، سبتمبر 2006، ص:34.

1-**الأهداف المالية:** تهدف المصارف المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

-**جذب الودائع و تنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، كما يعتبر تطبيقا للقاعدة الشرعية و الأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع و أفراده، لذا تقوم المصارف الإسلامية بجذب أقصى قدر من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد و الجهات المختلفة من المجتمع، واستخدامها في تمويل النشاطات الاقتصادية بما يحقق نفعا لأصحابها وللمصرف و المجتمع [1].

– **استثمار الأموال:** يعتبر استثمار الأموال الشق الثاني، وهو المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح للمساهمين والمودعين وكذا للمصرف بصفته وسيطا بين هؤلاء، لذا تحرص المصارف الإسلامية على استثمار أموالها في جمع نواحي النشاط الاقتصادي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[2]، وذلك من خلال:

- الحث على الادخار وتشجيع المعاملات التجارية المباشرة بين الدول الإسلامية، مما يساعد في تحرير التجارة و تسهيل التبادل.
- التمويل الاستثماري؛ حيث توفر المصارف الإسلامية التمويل اللازم للمستثمرين من خلال صيغ التمويل المختلفة مما تبعدهم عن الربا.
- المحافظة على المال و تنميته فلا يجوز حبسه وتعطيله عن الحركة داخل المجتمع.

كما تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق معدل ربح يضمن لها البقاء و المنافسة أمام نظيراتها التقليدية، مع مراعاة الجانب الاجتماعي والأخلاقي في معاملاتها، فهي ليست مؤسسات خيرية تقدم التبرعات و الخدمات المجانية، كما أن الربح لا يهم حملة الأسهم باعتباره يعدّ حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بالأسهم أو التخلص منها، بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وكذا المجتمع لأنه ضمان لاستمرار المصرف والخدمات التي يقدمها له.

2-**أهداف خاصة بالمتعاملين:** للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة، يجب على أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.ص:96.

[2] عوف محمّد الكفراوي، **بحوث في ا قتصاد الإسلامي**، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000، ص:41

– **تقديم الخدمات المصرفية:** تعد الخدمات المصرفية في المصارف بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف، ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد، والمحافظة على المتعاملين الحاليين، فهي بوابة العبور للتعامل مع أنشطة المصرف المختلفة.

وتقدم المصارف الإسلامية كافة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية ، فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ،بالإضافة إلى خدمات تنفرد بها عن مثيلاتها، ناتجة عن انتهاجها للنهج الشرعي، كالزكاة والقرض الحسن وباقي الخدمات التكافلية الاجتماعية .

ومن أهم أهداف المصارف الإسلامية العمل على تقديم الخدمات و المنتجات المصرفية و الاستثمارية والتمويلية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبية جميع احتياجات المتعاملين، بحيث توفر لهم المنتجات البديلة للمنتجات التقليدية. وأن تعمل المصارف الإسلامية على تطوير وابتكار منتجات تلبي احتياجات المتعاملين المتجددة، وانتهاز فرصة الأزمة المالية لتبين للعالم النموذج التمويلي السليم وفق الشريعة الإسلامية بالاعتماد على صيغ المرابحة و المشاركة و المضاربة و الاستصناع ..

– **توفير التمويل للمستثمرين:** تسعى المصارف الإسلامية لتوفير التمويل اللازم للمتعاملين الذين يرغبون في تمويل استثماراتهم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أجل ذلك فهي توفر عدة صيغ ملائمة لطبيعة النشاط المراد تمويله على عكس البنوك التقليدية التي تقوم على صيغة واحدة وهي القرض الربوي .

– **توفير الأمان للمودعين:** يفضل المستثمرين التعامل مع المصارف التي تستثمر بالطرق المشروعة والبعيدة عن الأساليب التي تطمئن لها النفوس، وتعد السيولة أهم عامل لكسب ثقة المودعين، فالمصارف تستخدم السيولة النقدية للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية، واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

تضمن المصارف التقليدية الأمان للمودعين أكثر من المصارف الإسلامية وذلك لأنها توفر عائدا ثابتا لأصحاب الودائع، أما المصارف الإسلامية فهي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، فهي لا تضمن لأصحاب الودائع لا عائداً محدداً ولا حتى أصل الوديعة، فهي تتوخى الحذر في اختيار المشروعات ذات العائد المناسب من أجل كسب ثقة المودعين.

3– الأهداف الداخلية: تتمثل الأهداف الداخلية للمصارف الإسلامية في :

– **التنمية البشرية:** يلعب العنصر البشري دورًا فعالًا في تحقيق أهداف المصرف، فالعنصر البشري هو الذي يتولى مهمة استثمار الأموال المودعة وتنميتها .

كما أن العمل المصرفي الإسلامي يتطلب توفر كفاءات إدارية مدربة وكوادر مؤهلة تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية و الكفاءة المهنية، ولقد توصلت أكثر من دراسة علمية ميدانية إلى أن غالبية المصارف الإسلامية ما زالت تواجه للآن مشكلة بشأن توفير الكوادر التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، ما كان له الأثر السلبي في التطبيق العملي، ويعود ذلك في الأساس إلى اعتماد تلك المصارف منج نشأتها على العمالة الوافدة من البنوك التقليدية، دون الاهتمام بالنواحي المعرفية الشرعية.

–تحقيق معدل النمو: تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار، وخصوصا المصارف حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل النمو، وذلك حتى يمكننها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

–ا نتشار الجغرافي وا جتماعي: حتى تتمكن المصارف الإسلامية من تحقيق رسالتها، لابد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتكون قريبة من العملاء لذا قامت أغلبية المصارف الإسلامية بإنشاء فروع إسلامية لها في دول العالم الخارج، والتي تتكون من كبر لمؤسسات المصرفية العالمية مما ساعد على تحويل المصارف الإسلامية إلى قوة فاعلة ضمن الاقتصاد العالمي. كما أن الانتشار الجغرافي والاجتماعي يشعر العميل بالراحة و الاطمئنان على أمواله وسرعة تلبية حاجاته.

4– الأهداف الإبتكارية : أصبحت المصارف الإسلامية تشكل منافسة قوية في جميع المجالات العمل المصرفي وذلك بعدما أصبحت تقدم خدمات مصرفية إسلامية تتميز بمرونة عالية وتناسب كل حالة من حالات التمويل فالمصارف الإسلامية تسعى لتحقيق التطور و مواكبة المتغيرات عن طريق:[1]

–ابتكار وتطوير صيغ ا ستثمار: حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية

في اجتذاب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، لذا تسعى المصارف الإسلامية لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

–**ابتكار وتطوير خدمات مصرفية**: يعتمد تفوق و نجاح المصارف الإسلامية على مدى قدرتها على تطوير وابتكار

خدمات مصرفية، فتقديم المصرف للأفضل والأجود هو الذي يشبع حاجات عملائه.

[1] عبد الباسط ألشيبي، **البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**،: **www.kantakji.com**، (**2017/02/02**).

ومن أجل ذلك تقوم المصارف الإسلامية، وبشكل مكثف بالبحث عن أساليب و قواعد جديدة وأنواع مبتكرة من الخدمات المصرفية تتوافق وحجم الاحتياجات المتنامية للعملاء، وكذا الاهتمام بالتنويع و التميز وجذب عملاء جدد.

ومن جهة أخرى فإن ابتكار وتطير منتجات جديدة يكسب المصرف ثقة واطمئنان عملائه مما يزيد من قدرته التمويلية وتعزيز قوته التنافسية، لكن على المصارف الإسلامية أن تتوخى الحذر وأن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في تطوير منتجاتها.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك مجموعة من الأهداف الأخرى غير الاقتصادية نوجزها في النقاط التالية: [1]

- **تطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات الشائعة** ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود والسلع تتجنب الربا أخذاً وعطاءً .
- **تنمية ا قتصاد والمجتمع** عن طريق الخدمات المصرفية وتشجيع الادخار، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل، وكذا العناية بأحوال المعسرين والمحتاجين بواسطة الزكاة، وتوفير المساكن الملائمة وتزويج العزاب، ومنح القروض الحسنة ، مما يساعد على تقليص التفاوت بين الطبقات.
- **إقامة نضام اقتصادي عادل وشامل:** فالمصارف الإسلامية تتميز عن نظيراتها التقليدية بأنها تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح، والشمول في تعميم الخير والنفع، أما الربا فهو نظام متحيز لصالح أرباب المال، حيث يزيدهم ثراءً، ويمنحهم دخلاً مضموناً من غير جهد ولا مخاطرة ولا مشاركة في تحمل الخسارة.

ثانيا:ضوابط عمل المصارف الإسلامية:

يحكم العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الضوابط والأسس التي تجعله يتميز عن العمل المصرفي التقليدي، وتتمثل في ما يلي:

1- **الضابط العقائدي والأخلاقي:** يستند عمل المصارف الإسلامية على مكونات الشريعة الإسلامية الثلاثة وهي: العقيدة، الأخلاق، والأحكام الفقهية العملية، حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تعميق المبادئ العقائدية لدى العاملين والمتعاملين معها، ويظهر الالتزام العقائدي في المصارف الإسلامية من خلال ما يلي:

- **ا لتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** تهدف المصارف الإسلامية إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية قولاً وعملاً وشكلاً ومضموناً، من خلال تطبيق قاعدة الحلال و الحرام، فهي تحل ما أحل الله وتحرم ما حرمه مستندة في ذلك إلى فقه المعاملات.

[1] وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر ، دمشق، 2002، ص ص:517-521.

ومن مظاهر خضوع المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة مايلي:

- **عدم التعامل بالفائدة باعتبارها ربا:** لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة أياً كانت صورها

وأشكالها ، أخذا أو إعطاءً،إيداعاً أو توظيفاً، قبولاً أو خصماً، مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو مختفية، محددة مقدما أو مؤخراً، ثابتة أو متحركة ، كاملة أو منقوصة، يستوي في ذلك قليلها و كثيرها.[1]

ولقد أجمع الفقهاء على أن الفائدة المصرفية هي عين الربا، ولقد اقر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة 1965: أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، ولا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي أو الإنتاجي لأن نصوص الكتاب و السنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

- ا **لتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات** :تحرص المصارف الإسلامية على الالتزام بالأخلاق

الإسلامية في تعاملاتها سواء مع المسلمين أو مع غير المسلمين، وذلك من خلال الرقابة الذاتية وحسن اختيار العاملين، الأمانة، اجتناب كل أساليب الغش والخداع والمكر والحيلة سواء في تحقيق الربح أو في توزيعه، التعامل الحسن مع العملاء عامة والمعسرين خاصة، اجتناب الاحتكار.

- **تحمل المخاطرة:** أغلقت الشريعة الإسلامية باب الكسب الذي يستند إلى مبدأ الضمان وتحمل التبعة

وهو الربا، حيث تنشأ عنه فئات تحصل على المال دون بذل الجهد أو تحمل مخاطرة، وفي الوقت نفسه قدمت الشريعة الإسلامية بدائل وهي المشاركات بأنواعها و المبادلات بأنواعها تحقق مبدأ التوازن في الربح و المخاطرة في إطار قاعدتي الخراج بالضمان، والغنم بالغرم[2] .

- ا **لتزام بالشفافية والنزاهة:** تتجنب المصارف الإسلامية الغرر و الترويج المزيف والرشوة لما فيها من

أكل لأموال الناس بالباطل، وتلتزم بالنزاهة و الشفافية في جميع معاملاتها.

- **تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:** تختلف نظرة الإسلام للنقود عن نظرة الفكر الوضعي الذي ينظر

إليها على أنها سلعة تتم المتاجرة فيها بيعاً وشراءً، كما يقوم نشاط البنوك التقليدية على مبدأ تأجير النقود من خلال الإقراض و الاقتراض، بينما الفكر الإسلامي فيرى أن النقود هي مجرد وسيلة للتبادل ومخزن للقيم وأداة للوفاء، وأنها ليست سلعة وليست لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع وبشروط شرعية.

فالمصارف الإسلامية تمارس البيوع على أساس علاقة ثنائية بين متبايعين وليس تاجر للنقود كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية. كما تشغل المصارف الإسلامية أموال الغير وتستثمرها على أساس مبدأ المشاركة.

---

[1] وهيبة الزهيلي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2007، ص:25.

[2] عبد الستار أبو غدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، ج10، مجموعة البركة المصرفية، جدة، 2009، ص:58.

- **خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية:** تخضع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى

رقابة شرعية، وهي إحدى الأجهزة التي تحميها من مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية عند ممارستها لأعمالها وتقدم لها الحلول الشرعية بما يضفي عليها الصبغة الشرعية، وتعتبر هذه الخاصية الفارق الجوهري بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

2- ضوابط القواعد الكلية: من أهم القواعد الكلية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي قاعدتي الغنم بالغرم و الخراج بالضمان.

- الغنم بالغرم: تعني هذه القاعدة أن من ينال نفع الشيء يتحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغنم) إلا بتحمل المخاطرة (الغرم)، وهذه القاعدة هي أساس قيام العمل المصرفي خاصة تلك القائمة على المشاركات، أو باعتبار أن العميل المودع هو شريك المصرف، فإن له الحق في الربح بقدر استعداده لتحمل الخسارة.

- الخراج بالضمان: يقصد بهذه القاعدة أنه من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد. فالمصرف الإسلامي يقوم بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب ويكون الخراج (أي ما يخرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (المصرف)، لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها. ويظهر أثر هذه القاعدة في الأعمال المالية المصرفية في عملية توزيع النتائج المالية للمصارف الإسلامية.

3- ضوابط الأحكام الشرعية:

الأحكام الشرعية التكليفية خمسة أحكام هي: الواجب، المباح، المكروه، الحرام، وتكون الضوابط للمؤسسات مثلها مثل الأفراد بحيث تكون معاملاتها في نطاق هذه الضوابط، وتخضع لها جميع الأنشطة و الأعمال التي تبحر بها المؤسسات عامة والمصارف الإسلامية خاصة، ويمكن تحديد أهم هذه الآثار فيما يلي:

- التأثير في صياغة الأهداف والمقاصد و الأولويات؛
- التأثير في الإدارة الكلية لموارد المصارف الإسلامية في كيفية توزيع النتائج؛
- التأثير في نظم وإجراءات العمل و العقود و النماذج وفي مجال التوظيف و الخدمات و أساليبها؛
- التأثير في التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية؛

المطلب الثالث: أنواع المصارف الإسلامية

نظرا لامتداد نشاط البنوك الإسلامية وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة وإلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى حيث يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك لعدة أسس على النحو التالي:[1]

أو : وفق النطاق الجغرافي

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملاته وفق هذا النشاط يمكن لنا أن نفرق بين النوعين التاليين:

1- بنوك إسلامية محلية الصنع: هي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطها على الدول التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطاتها، ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

2- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي ويتخذ هذا الامتداد أشكالا مختلفة من بينها ما يلي:

الشكل الأول: إقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل إيجاد شبكة مراسلين قوية، يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها، من عمليات الصرف الأجنبي وتحويلاته، والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية.

الشكل الثاني: إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول التي يرى البنك الإسلامي تقوية روابطه وعلاقاته بها، لتقوم بعمليات دراسة السوق وجمع المعلومات المختلفة، وحل المشاكل التي قد تنشأ بين البنك ومراسليه في الدولة التي يعمل مكتب التمثيل، أو في الدول المجاورة لها، فضلا عن التمهيد لإنشاء فرع للدولة عندما تسمح الظروف والنشاط بهذا العمل[2].

الشكل الثالث: فتح فروع البنك بالدول الخارجية يتم من خلاله ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة، فضلا عن إيجاد ثقل دولي للبنك الإسلامي، وأيضا توزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية وعلى أكبر عدد ممكن من العملاء.

الشكل الرابع: إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي، وذلك تلاقيا وتوافقا مع الاعتبارات القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، التي قد تمول دون إنشاء فرع تابع للبنك الإسلامي في بعض الدول.

[1] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1990، ص ص:61-62.
[2] المرجع نفسه، ص ص:61-62.

ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي في البنك

تنقسم البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي إلى:

1- بنوك إسلامية محلية النشاط: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك، باعتبار أن البنوك الإسلامية ليست في الأساس هي بنوك توظيف للأموال وإنما بنوك تنموية تعمل على إنماء ثروة الأمة، ووفقا للمجال التوظيفي يغلب على نشاط البنك يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى الأنواع التالية:[1]

1-1 بنوك إسلامية صناعية: هي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال الشديد الأهمية.

وتحتاج الدول الإسلامية جميعها بدون استثناء بدون إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعد أن أصبحت التنمية الصناعية هي المحور الأكثر أهمية وفعالية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلاد.

1-2 بنوك إسلامية زراعية: هي تلك البنوك التي يغلب توظيفها واتجاهها للنشاط الزراعي، باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي والهام، وتتواجد البنوك الزراعية في المناطق التي يمكن أن تستصلح ويتم استزراعها، ويجب على الدول الإسلامية إعطاء البنوك الإسلامية الحق في تنظيم استغلال الأرض المهملة بإحياء الأرض سواء عن طريق البنك مباشرة أو عن طريق قيام البنك بمساعدة الأفراد على ذلك.

ومن هنا فإن اقتطاع الدولة للمساحات المناسبة من الأرض وإعطائها للبنوك الإسلامية لتعميرها واستزراعها سوف يساعد على تنمية هذه الدولة، وتوفير احتياجات شعبها وتمكين البنوك الزراعية أي إعادة القطاع هذه الأراضي ومنحها للأفراد.

ويمكن للبنوك الإسلامية زراعة الأرض البور بنفسها ثم تعيد تمليكها للأفراد أو الشركات الزراعية.

1-3 بنوك إسلامية تجارية: تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للأسس والأساليب الإسلامية القومية، أي وفقا للمتاجرات الإسلامية أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

ثالثا: وفق حجم النشاط

ويتم التفرقة بين البنوك وفقا لهذا المعيار ويتم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي:

[1] - محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص: 62-63.

1- بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ جانب النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود، وتكون هذه البنوك متواجدة في القرى والمدن الصغيرة وعملها يكون منصبا وموجه أساسا لجمع المدخرات وتقديم التمويل قصيرة الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات.

2- بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات طابع قومي تنتشر فروعها على مستوى الدولة لتغطي عملاء الدولة الذين يرغبون في التعامل معها، وتكون أكبر حجما من النشاط وأكبر من حيث عدد العملاء وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من هذا النوع إلا أنها محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وهي تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير في السوق النقدي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة، حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تزعم افتتاح فروع بها، أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها[1].

رابعا: وفق الإستراتيجية المستخدمة:

يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع التالية:

1-بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية للتوسع والتطوير والابتكار والتجديد، وتطبيق

أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، خاصة تلك التي لم تطبقها البنوك الأخرى وهي بذلك تكون دائما في المقدمة وتتجه إلى نشر خدماتها لجميع العملاء، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية ومعدل النمو.

2- **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:**[2] وتقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة، وتنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي وصلت إليها فإذا ما وجدت هذه النظم استجابة لدى الجمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب مهم منها وأثبتت ربحيتها وكفاءتها سارعت هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل.

3- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:

[1] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص:67.

[2] محسن أحمد الخضيري، المرجع نفسه، ص ص:68-69.

ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش أو ما يسميه البعض إستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات التي تثبت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكون ربحيتها مرتفعة وهذه البنوك تتسم بالحذر الشديد وعدم إقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تتنوع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية والمصادر الأخرى حيث تعد هذه الموارد القاعدة التي يقوم عليها المركز المالي للمصرف الذي يعمل جاهداً على دعمها باستمرار غير أن الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية تجعلها أكثر حرصاً في استقطاب الأموال وتنميتها.

المطلب الأول: مصادر الأموال الداخلية في المصارف الإسلامية

يقصد بمصادر الأموال الداخلية (حقوق الملكية) الموارد المالية المتاحة للاستثمار بهيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها المصرف، وهي المصادر التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي في بدء حياته، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته[1]، وتتكون من: رأس المال، الاحتياطات، المخصصات والأرباح المحتجزة.

أو : تعريف رأس المال وأهميته

1-تعريف رأس المال : "يتمثل رأس المال في قيمة الأموال التي يضعها المستثمرين تحت تصرف المصرف في بداية حياته وقد يكون هؤلاء أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وهو قابل للتغير وذلك بطرح أسهم جديدة للاكتتاب" ، فهو المورد الأول الذي يبدأ به المصرف نشاطه، لذا يشترط أن يكون حاضراً لا ديناً في الذمة. وهو يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر أموال المصرف، ويستخدم جزء كبير منه في شراء الموجودات الثابتة كالأجهزة والمعدات وغيرها.

2- أهمية رأس المال: باعتبار رأس المال أحد العناصر الأساسية المكونة لميزانية المصرف الإسلامي، فإن أهميته تكمن في:[2]

- توفير الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين؛
- مواجهة النفقات الناتجة عن تأسيس البنك وبداية نشاطه؛
- مواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة؛
- مواجهة الخسائر التي يحتمل التعرض لها مستقبلاً؛

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،جدة، 2004، ص:11.

[2] عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية: دراسة فقهية للممارسات العلمية**، الطبعة الثانية، دار الجامعية، بيروت، 2007، ص:112.

ثانيا: تعريف ا حتياطات و أهميتها

1-تعريف ا حتياطات: تمثل الاحتياطات مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للمصرف، وقد

تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، وتكون لدعم المركز المالي ومواجهة مختلف المخاطر التي يحتمل أن يواجهها المصرف.

وباعتبار الاحتياطات حقا من حقوق المساهمين ، فإنها تقتطع من الأرباح التي توزع عليهم، أي بعد تحديد حصة كل من المودعين والمساهمين في الأرباح القابلة للتوزيع ، ذاك أن الأرباح المتولدة ناتجة عن استثمار وتوظيف أموال المساهمين والمودعين على حد سواء[1].

2-أهمية ا حتياطات: تكمن أهمية الاحتياطات في المصارف الإسلامية فيما يلي[2]:

- تدعم المركز المالي له وتقويته؛
- تزيد من درجة الأمان والاطمئنان لدى المودعين باعتبارها ضماناً لأموالهم؛
- تكسب مرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية وبكل حرية؛
- تساعد الاحتياطات على حماية المصرف من الأزمات الاقتصادية؛

ثالثا: المخصصات والأرباح المحتجزة

1-تعريف المخصصات : تمثل المخصصات المبالغ التي يتم استنزالها من الأرباح المحققة للمصرف لمواجهة النقص في

قيم الأصول، أو مواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع .

2-تعريف الأرباح المحتجزة: هي جزء من الأرباح التي يتم احتجازها بقرار من مجلس الإدارة وترحيلها إلى دورات

لاحقة من أجل استخدامها في توسيع نشاط المصرف أو تمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للمصرف قوة لمنافسة المصارف والمؤسسات الأخرى[3]، وهي نصيب من أرباح المساهمين وليس من أرباح المودعين.

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص:113.

[2] حمزة شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص 25.

[3] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:409.

3-أهمية المخصصات والأرباح المحتجزة: إن الغرض من المخصصات والأرباح المحتجزة هو تغطية الخسائر التي

يمكن أن يتعرض لها المصرف وكذلك لغرض ضمان حقوق المودعين في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده.

كما تستخدم في تعزيز المركز المالي للمصرف وتجديد الأصول أو شراء الأصول الجديدة، والمحافظة على بقاء رأس المال سليماً.

المطلب الثاني: مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية

تتمثل مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية في الأموال التي يتلقاها المصرف من الخارج، والتي تتشكل أساساً من الودائع بمختلف أنواعها، حيث تعتبر أهم الموارد المالية للمصارف عامة والإسلامية خاصة، غير أن هذه الأخيرة تقوم بتوظيفها بطريقة مغايرة وفقاً لمبدأ المشاركة، وسوف نتطرق إليها من خلال العناصر التالية:

أو : ودائع تحت الطلب(الودائع الجارية)

1-تعريف ودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية) : الودائع الجارية هي المبالغ التي يتم إيداعها لدى المصرف في

صورة الحسابات جارية، وأهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قبل أصحابها ، ما يجعلها موارد مالية لا تحمل المصرف أي تكلفة عليها.

ويتلقى المصرف عمولة من المودع على هذا النوع من الودائع في مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات كصرف الشيكات، وتحويل المال،وحفظه...الخ[1] .

- **أهمية الودائع الجارية**

تعتبر الودائع الجارية مصدراً من بين مصادر الأموال التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية والعمليات التمويلية، وهو الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية على اعتبار أنها:

- مصدر لا تتحمل عليه المصارف الإسلامية أي تكلفة من أي نوع.
- تتقاضى عنها أجراً أو عمولة مقابل إدارة الحساب.
- تدرِ للمصرف الإسلامي عائداً ينتج عن استثمار هذه الودائع، وذلك باعتباره ضامناً لهذه الأموال

[1] عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية: دراسة فقهية للممارسات العلمية** ، مرجع سابق، ص:113.

عملاً بقاعدة الخراج بالضمان.

- تتميز بنوع من الاستقرار باعتبار أن أصحابها لا يقومون بسحب كل المبلغ المودع لذا يمكن اعتبارها من بين المصادر الثابتة التي يُعتمد عليها في تمويل أنواع محددة من المشاريع الاستثمارية .

الجدول رقم (1–1) :مقارنة بين الودائع الجارية(تحت الطلب) في المصارف الإسلامية والتقليدية

عنصر المقارنة	المصاريف التقليدية	المصاريف الإسلامية
من حيث الأهمية	تعتبر أهم مصدر،تحتل مكانة الأولى وتمثل أعلى نسبة من إجمالي الودائع.	تقل أهميتها بالمقارنة بالودائع الاستثمارية ولا تتعدى حدود 30% من إجمالي الودائع.
من حيث الضمان	مضمونة الرد عند الطلب،وللمصرف حرية التصرف في الوديعة.	مضمونة الرد عند الطلب، ويفوض العميل المصرف في حرية التصرف بالوديعة.
من حيث السحب	قابلة للسحب والتحويل في أي وقت دون إخطار إلا في حالة السحب على الكشوف فإن المصرف يأخذ فائدة من العميل مقابل هذه الخدمة.	قابلة للسحب والتحويل ف أي وقت ولا يمكن للمصرف أن يأخذ فائدة في حالة السحب على المكشوف ويمكن اعتباره قرضا حسنا من المصرف للعميل.
من حيث أداة العمل	يتحصل العميل على دفتر شيكات من أجل تقييد مسحوباته ومدفوعاته.	يتح تقييد مسحوباته ومدفوعاته صل العميل على دفتر شيكات من أجل
من حيث العائد	لا تستحق فائدة لأنها غير مستقرة إلا أن بعض البنوك أصبحت تعطي فوائد وذلك من أجل تشجيع الإيداع.	لا تستحق أي شيء لا فائدة ولا ربحا ولا تتحمل الخسائر.
طبيعة العقد	تمثل قرض ربوي.	تمثل قرض حسن.

المصدر: محمود الحسين الوادي وحسين مُحَّد سمحان، المصارف الإسلامية: **الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007، ص:82.

2- الودائع ا ستثمارية:

2-1 تعريف الودائع ا ستثمارية: وهي التي يرغب أصحابها في توظيفها والتي تخرج من مفهوم القرض والوديعة لتدخل

في مفهوم المشاركة، وتكون الوديعة عامة أو خاصة، فالودائع العامة تكون بالوكالة وتفويض من المودعين باستثمار الودائع في أي مشروع، حيث تقوم البنوك الإسلامية بالاستثمار مع العديد من مستخدمي الأموال، ويضم هذه الودائع العامة وعاء تصب فيه أرباح هذه الاستثمارات التي يجري توزيعها على المودعين، أما الودائع الخاصة فهي وكالة يقيد فيها المودعين باستثمار ودائعهم في مشروعات محددة يقومون بدراستها والموافقة عليها وتحمل مخاطرها وتعود إليهم أرباحها[1].

فإنه يمكن القول أنها تمثل جوهر رسالة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية للمجتمعات وتطوير اقتصادياتها، وذلك من خلال تأسيس نظام يقوم على أساس التعاون بين رأس المال والعمل، بعيداً عن السياسة والمخاطر التي ينتهجها النظام المصرفي التقليدي، الذي تتزايد فيه ثروة الأقلية على حساب الأكثرية[2] .

2-2 أهمية الودائع ا ستثمارية :تعتبر الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية أكثر استقراراً وثباتا من الودائع

الجارية، باعتبار أن آجالها محددة في العقد،ولا يمكن لأصحابها بأي حال من الأحوال سحبها قبل التاريخ المتفق عليه، وهو ما يجعلها مورداً يمكن المصرف من الاختيار بين مختلف البدائل الاستثمارية التي تتاح له.

وتتمثل هذه الودائع أهم مصدر خارجي لموارد المصارف الإسلامية وتمثل السند الأساسي لعمليات البنك الإسلامي، ونقطة تميز العمل المصرفي الإسلام.

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص:133.

[2] حمزة شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، مرجع سابق ، ص:93.

جدول رقم (1-2) : مقارنة بين الودائع ا ستثمارية في المصارف الإسلامية والتقليدية:

عنصر المقارنة	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
التسمية	حسابات ثابتة، ودائع المشاركة، ودائع المضاربة،إشعار حسابات الاستثمار،	حسابات ثابتة، إشعار وديعة الأجل.
نوع العقد	عقد مضاربة جائز شرعا.	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعا (عقد ربوي).
الأهمية	أهم المصادر الخارجية ، تشكل نسبة 80% من إجمالي الودائع.	تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية تشكل نسبة 30% من الودائع.
ملكية الوديعة	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها، يجعل من حقه المشاركة في الأرباح.	تنتقل ملكية المال من المودع إلى المصرف وبالتالي يصبح المال دينا في ذمة المصرف
الإيداع	غير مضمونة، وقد يتحمل صاحب الوديعة الاستثمارية خسارة عملا لمبدأ الأرباح والخسارة.	مضمونة، حيث يضمن المصرف أصل الوديعة بالإضافة إلى فائدة محددة مسلفاً.
العائد	عائد غير مضمون فالمودع يحصل على حصة من الربح الذي يتحقق كما يتحمل الخسارة في حالة حدوثها.	عائد مضمون محدد سلفا بغض النظر عن النتائج أعمال المصرف.
العلاقة بين المصرف والمتعاملين	علاقة مشتركة وفق صيغ المشاركة والمضاربة.	علاقة مديونية (دائن،مدين).
نسبة ا حتياطي الإلزامي	المودع يرغب في استثمار أمواله	إمكانية إعادة قسم كبير من الودائع لأصحابها عند الطلب.

المصدر: عبد حليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة على ضوء تجربتها المحاسبية والمصرفية، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001-2002، ص:143.

3-الودائع ا دخارية: هي الأموال المودعة لدى المصرف قصد ادخارها لوقت الحاجة إليها ، وتقوم المصارف

بنوعيها الإسلامية والتقليدية بفتح حسابات ادخار (توفير) ومنح أصحابها دفاتر لتقييد مسحوباتهم وإيداعاتهم.

يخير المصرف صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح وفقاً لعقد مضاربة مطلقة أو مقيدة، أو يودع جزءاً منها في حساب الاستثمار ويترك الجزء الآخر لمقابلة السحب وفقاً لاحتياجات، أو يودع هذه الوديعة بدون أرباح مع ضمان أصلها وبذلك يكون حكمها حكم الودائع تحت الطلب.

4-ودائع الجهات الحكومية والهيئات المصرفية: تتلقى المصارف الإسلامية ودائع من جهات خارجية إما من قبل الهيئات الحكومية أو المصرفية، وتتمثل هذه الودائع في:

4-1 الودائع الحكومية : وهي الأموال التي تقوم الجهات الحكومية بإيداعها لدى المصارف الإسلامية من أجل استثمارها وتنميتها ولتحفيز الصناعة المصرفية الإسلامية.

يمكن للمصارف الإسلامية أن تستفيد من هذا النوع إذا ما تمكنت من زرع الثقة والأمان في الوسط الذي تنشط فيه[1] .

4-2القروض من البنوك المركزية: يقوم البنك المركزي بتقديم التمويل اللازم للمصارف الإسلامية في شكل قروض حسنة، باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير أمامهم.

4-3**الودائع المتبادلة بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية** : انطلاقاً من مبدأ التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية، تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداعها في مصارف إسلامية أخرى أو تقليدية أو مؤسسات مالية أخرى، التي تعاني عجزاً في السيولة، إما في شكل ودائع استثمارية أو ودائع جارية.

[1] حمزة شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، مرجع سابق، ص:96.

الجدول رقم (1-3) : مقارنة بين مختلف أنواع الودائع في المصارف الإسلامية

عنصر المقارنة	ودائع تحت الطلب	ودائع التوفير	ودائع استثمارية	
أصل العقد	قرض حسن	مضاربة مطلقة	مضاربة مطلقة	مضاربة مقيدة
الهدف من الحساب	السحب والإيداع	الاستثمار+ الربح	الاستثمار+ الربح	الاستثمار+ الربح
صاحب الحسا ب	أي شخص	مستثمر صغير	مستثمر	مستثمر كبير
الحد الأدنى للرصيد المشارك في الربح	غير محدد	صغير جدا	صغير	كبير
المشاركة في الربح	غير مشارك	مشارك	مشارك	مشارك
المشاركة في الخسارة	غير مشارك	مشارك	مشارك	مشارك
نسبة المشاركة في ا ستثمار	لا شيء	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
نسبة المشاركة في الربح	-	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
المدة	غير محدود	شهر	ربع سنة	ربع سنة أو حسب المشروع
الإيداع	غير محدد	غير محدد	بعقد جديد	بعقد جديد
السحب	غير محدد	غير محدد	لها شروط	لها شروط

المصدر: مُحَمَّد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:196-197.

المطلب الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يمثل النشاط التمويلي للبنك حيث ينقسم إلى تمويل لا يحقق ربحاً مباشراً، فالتمويل الذي لا يحقق ربحاً مباشراً للبنك يتمثل في النشاط الاقراضي بدون فائدة كالقروض الحسنة، والذي يعتبر من الأنشطة التي يجب أن يقوم بها البنك من أجل تدعيم القاعدة الاقتصادية للمجتمع، ولكي يحقق البنك هذا النشاط يجب أن يتكفل كل فرع من فروع البنك بتمويل المشروعات والأشخاص الذين يقيمون في دائرته الجغرافية، كذلك فإن أشكال الضمان في القروض الحسنة تختلف بدرجة أو بأخرى عن أشكال الضمانات التقليدية التي تأخذ بها المؤسسات المالية الأخرى[1].

أما التمويل الذي يحقق أرباحاً مباشرة للبنك فيتمثل في النشاط الذي يقوم به البنك بنفسه مباشرة، أو عن طريق المشاركة مع الأفراد أو لهيئات تقوم بنشاط استثماري، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر المصدر الأساسي لتحقيق الربح في البنوك الإسلامية.

وأوضح أن هناك اختلاف بين بعض بنود الميزانية في البنك التجاري عن البنك الإسلامي، تتمثل هذه الاختلافات أساساً في بند القروض بميزانية البنك التجاري والذي يحل محلها بند المشاركات والمرابحات والمضاربات بالإضافة إلى ظهور بند الزكاة التي يدفعها أصحاب رأس المال كبند من بنود الخصوم.

هذا بالإضافة إلى الاختلافات بين البنود في كل من البنك التجاري والبنك الإسلامي تتمثل في الأسلوب المستخدم في الأسلوب المستخدم في إدارة هذا البند مثلا في جانب الخصوم نجد أن الودائع سواء الجارية أو الادخارية أو الاستثمارية بنود أساسية في كل من البنك التجاري والإسلامي ولكن الاختلاف هو كيفية التعامل مع أصحاب هذه الودائع، حيث يحصل المودع في البنك التجاري على معدل فائدة ثابت ومحدد مسبقاً أم المودع في البنك الإسلامي فيتحصل على أرباح بناء على نتائج نشاط البنك.

ويعتبر المودع في البنك الإسلامي بماله في استثماراته وبالتالي يستحق نسبة من أرباح هذه الاستثمارات وفقاً لنسبة مشاركته أو ايداعاته.

[1] – محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص:28.

الجدول رقم: (1-4) مكونات ميزانية البنك الإسلامي

الأصول		**الخصوم**	
النقدية بالصندوق والبنوك	+ + +	ودائع وحسابات المتعاملين	+ + +
مشاركات ومرابحات ومضاربات	+ + +	جاري المشاركات والمرابحات	+ + +
مساهمات في شركات مشتركة	+ + +	البنوك والمراسلين	+ + +
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	+ + +	صندوق الزكاة	+ + +
أصول ثابتة	+ + +	دائنون التوزيعات والأرصدة الدائنة الأخرى.	+ + +
			+ + +
حسابات نظامية	+ + +	مجموع حقوق المساهمين	+ + +
التزامات المتعاملين نظير الاعتمادات المستندة المفتوحة وخطابات الضمان والتعهدات وخلافه.		حسابات نظامية التزامات البنك نظير الاعتمادات المستندة المفتوحة وخطابات الضمان وخلافه.	

المصدر: مُحَمَّد الصالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص:285.

المبحث الثالث: صيغ التمويل وا ستثمار في المصارف الإسلامية

يعتبر التمويل المالي بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة مدخلا أساسيا للعمليات الإنتاجية والاستثمارية الحقيقية من خلال الصيغ التمويلية الأساسية، حيث أن بقاء أي نظام مالي مصرفي يعتمد على مدى قدرته على إيجاد أدوات ومنتجات تجعله قادرا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة التي تفرضها مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وكذا السياسية من جهة أخرى، ومن مميزات الصيرفة الإسلامية أنها استطاعت توفير أدوات تمويلية عديدة قائمة على أسس وأحكام شرعية تتناسب مع جل النشاطات التمويلية والاستثمارية.

المطلب الأول: صيغ التمويل قصيرة الأجل

تتمثل صيغ التمويل قصيرة الأجل في كل مما يلي:

أو : التمويل بصيغة المرابحة

تعتبر صيغة المرابحة من بين الأساليب التمويلية الأكثر استخداما من طرف المصارف الإسلامية، وفيما يلي سنتطرق إلى تعريفها وأهم الشروط والأنواع:

1-تعريف المرابحة:

1-1 لغة: المرابحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة، وأيضا المرابحة في اللغة مفاعلة من الربح وهو النماء في التجر

ويقال : نقد السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم، وكذلك اشتريته مرابحة ولا بد من تسمية الربح، ومرابحته بمعنى إرباح لأن أحد المتابعين أربح الأخر[1].

1-2 اصطلاحا: تعرف المرابحة بأنها بيع الثمن الأول مع زيادة الربح، فهي نقل ما ملكه المشتري بالعقد الأول مع زيادة الربح[2].

كما تعرف أيضا بأنها عقد بين العميل والمصرف، يبيع من خلاله المصرف سلعة محددة من طرف العميل على أن تكون كل من تكلفة الشراء والربح معلومين، وبمواصفات محددة كما يتفق العميل مع المصرف على طريقة الاستلام والتسديد، سواء كان الدفع فوريا أو بالتقسيط.

---

[1] الواثق عطا المنان مُحَّد أحمد، **عقد المرابحة ضوابطها الشرعية صياغتها المصرفية وانحرافاته التطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2008، ص 8.

[2] وائل عربيات، **المصارف ا سلامية والمؤسسات ا قتصادية**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، ص: 24.

2- **مشروعيتها:** بيع المرابحة مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قوله تعالى" وأحل الله البيع وحرم الربا"[1]، وقوله تعالى " وابتغوا من فضل الله"[2] والمرابحة ابتغاء للفضل من البيع نصا[3].

3-أنواع التمويل بالمرابحة: هناك تصنيفات عديدة للتمويل بالمرابحة (حسب مصدر شراء السلعة وحسب طبيعتها

الاقتصادية وحسب طريقة التسديد...الخ) وسنقتصر الكلام على أشكال التمويل بالمرابحة في التطبيق المعاصر لها في المؤسسات المالية الإسلامية وهي كما يلي:

3-1 عقد المرابحة العادية (البسيطة) : عقد يتم مباشرة بين العميل والمصرف الإسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد، بحيث تشترى بناءا على دراسته لأحوال السوق، وتمارس البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع عن طريق شركاتها التابعة أو عن طريق الشركات التي يكون البنك شريكا فيها[4].

3-2 عقد المرابحة للآمر بالشراء: ويتمثل في طلب العميل (الآمر بالشراء) من البنك (المأمور) بأن يشتري له سلعة

موصوفة ومحددة على وعد أن يشتريها منه بعدها ويربحه فيها مقدارا متفقا عليه، وبعد الاتفاق يشتري البنك هذه السلعة من الطرف الثالث وبعد أن يمتلكها وتدخل في ضمانته (حيازته) يقوم بعرض السلعة على الآمر بالشراء[5]، وتقع على المصرف مسئولية الهلاك قبل التسليم، وذلك وفقا لقاعدة "الغنم بالغرم" أي للمصرف ربح العملية وعليه خسارتها إن هلكت.

ثانيا: التمويل بالسلم

يعد من بين أساليب التمويل التي تطبقها المصارف الإسلامية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1-تعريف بيع السلم:

1-1 لغة: السلم لغة هو التقديم والتسليم، وأسلم بمعنى أسلف، أي قدم وسلم[6].

---

[1] سورة البقرة، الآية: 275 .

[2] سورة الجمعة، الآية: 49.

[3] محمود إبراهيم أبو شادي، **صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000 ، ص: 76.

[4] بن بوزيان محمّد وخالدي خديجة، التمويل الاسلامي فرص وتحديات » الدورة التدريبية الدولية حول التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوي دورها في الاقتصاديات المغاربية« ، دار الهدى للنشر والتوزيع، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 25 -28 ماي 2004، ص: 793.

[5] السيد طايل مصطفى كمال، **القرارات ا ستثمارية في البنوك الإسلامية**، مطبعة عباشي، القاهرة، 1999، ص: 204.

[6] محمود حسين الوادي وحسين محمّد سمحان، **المصارف الإسلامية** ، مرجع سابق ، ص: 198.

2-1 اصطلاحا: فهو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.

ويعرفه فقهاء الشافعية والحنابلة بأنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد.

2- مشروعيته: السلم مشروع في الكتاب والسنة الإجماع، قال ابن عباس أشهد أن الله تعالى أجاز السلم وأنزل فيه

أطول آية في كتابه، وتلى هذه الآية " يا أيها الذين ءامنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"[1].

أما السنة فقد روى ابن عباس، رضي الله عنهما عن الرسول ﷺ أنه قال: " من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم"، وعن أبي سعيد الخدري ﷺ عن الرسول ﷺ أنه قال: " من أسلف شيئا فلا يصرفه إلى غيره".

3-أشكال التمويل بصيغة السلم: يتخذ التمويل بصيغة السلم أشكال متعددة أهمها:

3-1 **بيع السلم البسيط:** يقوم المصرف الإسلامي بموجبه بتقديم رأس مال السلم عاجلا، واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان، يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والحرفيين، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الصيغة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية على حد سواء[2].

3-2 **بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف الاسلامي بشراء كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها موصوفة أيضا وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع[3].

3-3 **بيع السلم بالتقسيط:** يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف الإسلامي دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم لاحقا ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى منه ويتسلم ما يقابلها لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين[4].

3-4 صكوك السلم: تقوم المصارف الإسلامية بإصدار شهادات (صكوك) متساوية القيمة لغرض جمع المال اللازم لتمويل شراء سلع على أساس السلم، ويعتبر حملة الصكوك هم أرباب السلم (المشتري)، يملكون المبيع عند

[1] سورة البقرة، الآية: 282.

[2] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمان**، دار النفائس، 2008، ص: 79.

[3] غسان محمود إبراهيم ومنذر قحفن، **ا قتصاد الإسلامي علم أم وهم؟**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2002، ص: 179.

[4] غسان محمود إبراهيم ومنذر قحفن، **ا قتصاد الإسلامي علم أم وهم**، مرجع سابق، ص: 181.

تسليم البائع له، يحقق حملة الصكوك ربحا ببيع السلعة إما بالسلم الموازي أو بعد قبضه في السوق بثمن أعلى وهي صكوك لا يجوز تداولها لأنمها تمثل دين.

ثالثا: التمويل بالقرض الحسن

1-تعريف القرض الحسن:

1-1 **لغة:** القرض في اللغة هو القطع، تعني قطعت له قطعة، كأنه يقطع له قطعة من ماله[1].

وسمي المال المدفوع للمقترض قرضا لأنه قطعة من مال المقرض، تسمية للمفعول باسم المصدر، وقد كني بالحسن لأن فيه وجه من البر والإحسان.

والقرض: ما تعطيه غيرك من مال على أن يرده إليك[2].

1-2 اصطلاحا: عرفه الفقهاء كما يلي: " هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والأخر المقترض، يتم بمقتضاه دفع ما لمملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض، في الزمان والمكان المتفق عليهما"[3].

ويقوم القرض الحسن على إتاحة المصرف مبلغا محددا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه، حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي المصرف فقط أن يسترد أصل القرض، ومن ثم فإن القرض الحسن يكون عادة في أضيق نطاق حيث يصعب على المصرف الإسلامي التوسع فيه، لأنه يضر بمصلحة المصرف والمساهمين فيه، ومن ثم فإن المصارف الإسلامية تقوم عادة بتكوين رصيد معين يخصص مبلغه كصندوق مستقل لتمويل منح القروض الحسنة وفي الحدود التي لا تضر بمصالح المصرف ومصالح مودعيه أيضا.

2-مشروعيته: من الكتاب قوله تعالى: " من ذّا الذي يقرضُ الله قرضاً حسناً فَيضاعِفَهُ لَهُ أضْعَافًا كَثِيرةً "[4].

ومن السنة النبوية المطهرة ما رواه أبو هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: " مَنْ نَفَّسَ عنْ مُؤْمِنٍ كُربَةً مِنْ كُرَبِ الدُنْيَا نَفَّسَ اللهُ عنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يوْمِ القِيامَةِ، ومَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ الله عَلَيْهِ في الدُّنيَا والآخِرَةِ" *.

أما الإجماع فقد أجمع المسلمون على جواز القروض.

---

[1] مُحَمَّد إبراهيم أبو شادي، **صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 120 .

[2] مجمع اللغة العربية، **الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث**، المعجم الوسيط، اسطنبول-تركيا، بدون سنة نشر، ص: 727.

[3] سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص:97.

[4] سورة البقرة، الآية 245.

* الحديث رواه مسلم وأبو داوود والترميذي.

3-أنواع القرض الحسن: يأخذ التمويل بالقرض الحسن في المصارف الإسلامية أشكالا عدة أهمها ما يلي:

- **القروض ا جتماعية:** وهي تلك القروض التي يقدمها المصرف لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض، الوفاة، التعليم، الإسكان...
- **القروض الإنتاجية:** هي تلك القروض التي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين والعمال من أجل مساعدتهم على الإنتاج وتحقيق الفائض، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- **قروض حسنة لأغراض استهلاكية:** وهي التي يمنحها المصرف من أجل سد حاجات عملائه اليومية أو من أجل التيسير على المعسرين.
- **قروض حسنة في شكل بطاقات ا ئتمان:** ويكون ذلك عن طريق إصدار بطاقات ائتمان بدون غطاء، أي التي لا يكون لها رصيد.
- **السحب النقدي أو السحب على المكشوف:** وذلك بتمكين العميل من السحب من رصيده وهو مدين دون مقابل، على عكس البنوك التقليدية.
- **القرض الحسن عن طريق خصم الكمبيالة التجارية:** أي تسديد قيمة الكمبيالة من دون مقابل.
- **صكوك القرض الحسن:** وهي أداة تمويلية ليست لغرض الاستمناء، وإنما لتحقيق أغراض اجتماعية وإنسانية وتكافلية، تخصص مواردها في منح القرض الحسن، وهي لا تستحق عائدا لأن الزيادة عن القرض ربا، وضمن مصدر صكوك القرض الحسن قيمتها عند انتهاء الأجل[1].

المطلب الثاني: صيغ التمويل المتوسط الأجل في المصارف الإسلامية

تتمثل صيغ التمويل متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية في كل مما يلي:

أو : التمويل بصيغة الإجارة

يعد أسلوب التمويل بالإجارة من أهم أساليب التمويل الإسلامي، وسنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم فيما يلي:

1- تعريف الإجارة:

[1] عبد الملك منصور، »العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي- الحاجة إلى تشريعات جديدة« ، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي-3جوان، 2009، ص: 14 .

1-1 **لغة** : الإجارة لغة مشتقة من الأجر، وهو العِوَض[1].

الإِجَارَة من أَجَر يَأْجِرُ، وهو ما ما أعطيت من أَجْر في عمل[2]، ومعنى الإجارة في اللغة بأنها مشتق من الأجر وهو العوض ومنه سمي الثواب أجراً، ولها معنى ثاني في اللغة وهو جبر الكسر.

والمعنى الجامع بينهما أن أجرة العامل كأنها شيء يجبر به حالة فيما لحقه من كد فيما عمله[3].

1-2 اصطلاحا: تعددت تعريفات الإجارة وسنحاول إيجازها في مايلي:

تعرف على أنها عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم.

كما تعرف بأنها عقد على منفعة مقصودة مباحة معلومة بعوض معلوم، والإجارة والكراء لفظان مترادفان لمعنى واحد، غير أن فقهاء المالكية اصطلحوا على تسمية العقد على منافع الآدمي وما ينقل كالثياب والأواني إجارة، والعقد على منافع ما لا ينقل كالأرض والدور وما ينقل من سفينة وحيوان كالرواحل كراء[4].

2- مشروعيتها: الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، ففي الكتاب قوله عز وجل: " لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ

أَجْرًا" [5]، وقوله تعالى: " قَالَ إِنِي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِيَ حِجَجٍ"[6].

أما السنة فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي؟ احتجم وأعطى الحجام أجرته، وجاء في كتب السيرة أن الرسول؟ وأبو بكر ﷺ استأجر رجلا لهدايتهم إلى طريق المدينة المنورة.

وقد أجمعت الأمة على جواز الإجارة ولم ينكرها أحد.

---

[1] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 206.

[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، **عقد الإيجار مصدر التمويل الإسلامية دراسة فقهية معاصرة**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ،جدة، ، 2000، ص ص: 20-21.

[3] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع نفسه، ص ص 21-22.

[4] طبري سعد، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص163.

[5] سورة الكهف، الآية 77.

[6] سورة القصص، الآية27.

3- أركان الإجارة: الإجارة كغيرها من العقود فهي تتطلب أركان والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- العاقدان: المالك الذي يؤجر المنفعة ويسمى مؤجرا، والطرف الثاني الذي يبذل الأجر ويسمى مستأجرا ويشترط في كل من العاقدين الأهلية، بأن يكون كل منهما عاقلا مميزا.
- الصيغة: تنعقد الإجارة بالإيجاب والقبول بلفظ الإجارة والكراء وما اشتق منهما، وبكل لفظ يدل عليها.
- الأجر: وهو البذل المبذول في مقابل المنفعة، ويسمى أيضا أجرة.
- المنفعة: وهي الشيء المعقود عليه، ويسمى مأجورا.

4- أنواع التمويل بالإجارة : ينقسم التمويل بالإجارة حسب مدتها إلى:

- **الإجارة التشغيلية:** عقد بين طرفين على تمليك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى، وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضمانا لأموال المصرف بما أن الأصل يبقى في ملكيته[2].

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد إجارة يتم ابتداءً وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، والثاني عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة[3].

ثانيا: صيغ التمويل بالبيع الآجل

يعتبر التمويل بالبيع الآجل من الأساليب التمويلية المعتمدة في المصارف الإسلامية وتعرضها فيما يلي:

1- تعريف التمويل بالبيع الآجل: يعرف البيع الآجل على أنه: " البيع الذي يكون دفع الثمن فيه مؤجلا، أي أضيف دفع الثمن إلى أجل، أي إلى مدة مستقبلية، فهو وصف للبيع صورة لكنه للثمن معنى، وهو ضد البيع الحال أو البيع نقدا"[4].

---

[1] السيد طايل مصطفى كمال، **القرارات ا ستثمارية في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص: 205- 206.

[2] محي الدين يعقوب منيزل أبو الهول، »الإجارة كصيغة استثمارية متجددة« ، بحث مقدم إلى : المؤتمر الدولي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، كوالالمبور، جوان 2010، ص:6.

[3] المرجع نفسه، ص: 10.

[4] عبد الستار أبو غدة، **البيع المؤجل**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص: 15.

كما يعرف أيضا على أنه بيع يتم فيه تسليم السلعة في الحال مقابل ثمن (التكلفة مضاف إليها الربح يغطي التكاليف الإدارية) يُسدَّد من قبل المشتري في تاريخ محدد مستقبلا.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن ما اتفق عليه الفقهاء هو جواز زيادة ثمن السلعة في البيع الآجل عن ثمنها في البيع الحال، ذلك أن للزمن حصة من الثمن في البيع، على عكس الزيادة التي تكون مقابل الزمن في القرض فيعتبر من قبيل الربا (ربا النسيئة) المحرم شرعا[1].

2- شروط التمويل بالبيع الآجل:

تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد البيع الآجل في ما يلي[2]:

- ألا تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية.
- أن يتم تسليم السلعة حال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في هذا النوع من البيوع.
- يجب الاتفاق على ثمن واحد محدد، ومدة السداد وطريقته في العقد.
- لا يحق للبائع المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد في العقد.

ثالثا: التمويل با ستصناع وأنواعه

يعتبر الاستصناع من الصيغ المهمة التي يمكن أن تمارس من خلالها المصارف الإسلامية دورا مهما، سواء للمتعاملين معها، أو للمجتمع والاقتصاد ككل.

1-تعريف ا ستصناع:

1-1 لغة: الاستصناع لغة هو طلب الصنعة، واستصنع الشيء أي دعا إلى صنعه[3].

1-2 اصطلاحا: هناك عدة تعاريف كثيرة منها: " أنه عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع"[4].

---

[1] رفيق يونس المصري، **مشكلات المصارف الإسلامية**، بحث منشور في كتاب: قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص: 293.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، مرجع سابق ، ص 102.

[3] محمود حسين الوادي وحسين محمّد سمحان، **المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 191.

[4] المرجع نفسه، ص: 191.

كما يعرف على أنه: " عقد بيع بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع)، بحيث يقوم الثاني بصناعة سلعة موصوفة (المصنوعة) والحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة العمل من الصانع وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وكيفية سداده[1].

2-مشروعيته:من خلال مفهوم الاستصناع الذي ذكرناه فإنه عقد على مبيع في الذمة، أي عقد على معدوم (عقد على سلعة غير موجودة عند التعاقد) لذا يقول الفقهاء أنه عقد أجيز بالسنة على خلاف القياس.

الاستصناع مشروع بالسنة، فقد استصنع رسول الله ﷺ خاتما وحديث استصناع الرسول ﷺ منبرا، وأجمع الناس على الاستصناع منذ عهد النبوة حتى يومنا هذا، وقد أجازه الأحناف استحسانا، بينما ألحقه فقهاء المذاهب الأخرى بالسلم واعتبره المالكية أحيانا صورة من صوره.

- ألا يكون فيه أجل فإن حدد أجل لتسليم المصنوع انقلب العقد سلما، وهناك من قال أن هذا ليس شرطا (عدم تحديد الأجل) لأن العادة جارية بتحديد الأجل في الاستصناع.
- أن تكون المواد الأولية التي يصنع منها الشيء المستصنع وسائر ما يحتاج إليه من الصانع البائع لأن هذا ما يفرق الاستصناع عن الإجارة.

3-أشكال التمويل با ستصناع: نميز في عقود الاستصناع بين الصور التالية:

3-1 ا ستصناع المباشر: سواء تكون فيه المؤسسة المالية هي المستطيع، وتطلب من غيرها صناعة سلعة معينة وفي تاريخ محدد وسعر معلوم أو أن تكون هي الصانع فتقوم بصناعة السلعة التي تلتزم ببيعها وتسليمها للعميل في موعد مستقبلي.

3-2 ا ستصناع وا ستصناع الموازي: في هذه الحالة تكون المؤسسة المالية صانعا في عقد مع عميلها، الذي يرغب في شراء السلعة ويتقدم للمؤسسة بطلب استصناعها بسعر معين يتفق على طريقة دفعه مؤجلا أو مقسطا ومستصنعا في عقد آخر مع الصانع الفعلي حيث تعبر المؤسسة المالية عن رغبتها في استصناع السلعة التي التزمت بها في عقد الاستصناع الأول بنفس المواصفات، على أن تتم هذه العملية في عقدين منفصلين على نفس السلعة.

[1] صالح صالحي ونوال بن عمارة، »الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة- دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري« ، مجلة الباحث، العدد2، الجزائر، 2003، ص: 53.

3-3 سندات ا ستصناع: حيث تقوم المؤسسات المالية بإصدار سندات تعرض على الجمهور لشرائها لتمويل عملية استصناعية لإقامة مشروع أو تغطية نفقاته.

3-4 ا ستصناع المقسط: ويكون الاستصناع فيه على معدات ثقيلة أومبان ضخمة ومدن سكنية أو سفن وطائرات ويكون في الغالب طالب الاستصناع حكومة أو شركات كبرى ولضخامة حجم الاستصناع يقوم المستصنع بدفع المبالغ في شكل أقساط ليسهل الأمر ولأن الاستصناع يتم تدريجيا تبعا للمبالغ المدفوعة.

المطلب الثالث: صيغ التمويل طويلة الأجل

يقوم نظام التمويل الإسلامي في الصارف الإسلامية على منطق معارض تماما لمنطق عمل المؤسسات المصرفية التقليدية، وهو منطق التمويل بالفائدة، حيث أنه يقوم على منطق المشاركة في الربح والخسارة، وهذا ما تجسده صيغ التمويل طويلة الأجل والمتمثلة أساسا في: المضاربة والمشاركة، المزارعة والمساقاة والذي سنتطرق إليه فيما يلي.

أو : التمويل بصيغة المشاركة وأنواعها

تعتبر المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في المصارف الإسلامية كما تعتبر بديلا ناجحا في كثير من الأحيان لتمويل المرابحة المثير للجدل.

1-تعريف المشاركة:

1-1 **لغة:** لفظ المشاركة يرتبط بلفظ الشركة، أي هي الاختلاط أو خلط أحد المالين بالأخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما وهي مخالطة الشريكين، فيقال اشتركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر[1].

2-1 **اصطلاحا:** هي استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك[2].

2-مشروعيتها: هي مشروعية من الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قوله تعالى: " فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلثِ"[3] وقوله سبحانه " وإِنَ كَثِيرًا مِنَ الخُلَطَاء لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَالِحَاتِ وقَلِيلٌ مَّا هُمْ" [4].

[1] مُحَمَّد إبراهيم أبو شادي، **صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 10 .

[2] محمود حسين الوادي وحسين مُحَمَّد سمحان، **المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 165.

[3] سورة النساء، الآية12.

[4] سورة ص، الآية 24.

و الخلطاء هم الشركاء.

وفي السنة قول رسول الله ﷺ إن الله تعالى يقول " أنا ثالث ثلاثة ما لم يخن أحدهما صاحبه فإن خان أحدهما الآخر خرجت من بينهما" [1].

3- أنواع التمويل بالمشاركة: يمكن حصرها في الأشكال التالية[2] :

3-1 المشاركة الدائمة: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء الشركات المساهمة، أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها أو بهدف البقاء فيها لأسباب معينة.

3-2 المشاركة المؤقتة: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل، وهذه المشاركة نوعان:

3-2-1 المشاركة في تمويل صفقة معينة: وهي اشتراك البنك الإسلامي مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يقتسما الربح بنسب معينة، فيتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأس ماله له، وبهذا تنتهي الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنك مع أحد المقاولين في تنفيذ عطاء بناء مجمع تجاري أو اشتراكه مع أحد تجار المواد الغذائية في استيراد مواد غذائية معينة تحتاجها البلد لصالح الحكومة أو لصالح المؤسسات الاستهلاكية المدنية أو العسكرية.

3-2-2 المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة): وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأسمال معين وبهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم الطرف الآخر (الشريك الآخر أو أحد الشركاء) بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة.

وقد أفتى مؤتمر المصارف الإسلامية الأول المنعقد بدبي عام 1979 بجواز هذه المشاركة.

[1] رواه أبو داوود والحاكم في المستدرك عن أبي هريرة.

[2] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 170.

ثانيا: صيغ التمويل بالمضاربة

وهو من أكثر صيغ التمويل الإسلامي عراقة فضلا عن كونه أكثر تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي ومقوماته في الأوعية المصرفية، فهو أيضا يتميز بالشريعة ولا تنتابه أي شبهة فقد تعامل به الرسول ﷺ قبل البعثة في تجارته في أموال السيدة خديجة بتن خويلد ﷺ.

1- تعريفها:

1-1 **لغة:** ضرب الرجل في الرض، ذهب وأبعد، وفي التنزيل العزيز قوله تعالى: " وآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ"[1].

2-1 **اصطلاحا:** عرفها ابن رشد بما يلي: أن يعطي الرجل للرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه

العامل من ربح المال أي جزء كان بما يتفقان عليه، وسمي الأول رب المال والثاني المضارب أو العامل، وقد يطلق على المضاربة أسماء أخرى مثل القراض أو المقارضة.

المضاربة في اتجار الإنسان بمال غيره، أن المال يكون مقدما من شخص والعمل مقدم من شخص آخر (المضارب بعمله) على أن يكون الربح بينهما على ما تم اشتراطه في العقد، والخسارة إن كانت فهي على رأس المال فقط، ويكفي العامل (المضارب بعمله) خسارة جهده لذلك فلم يكلف بخسارة جهده[2]

2- مشروعيتها: اتفق أئمة المذاهب على جواز المضاربة بأدلة من القرآن والسنة الإجماع والقياس، إلا أنها مستثناة من الغرر والإجارة.

فمن القرآن قوله تعالى: " وآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ"[3]، والمضارب يضرب في الأرض يبتغي من فضل الله.

ومن السنة النبوية المطهرة: أن النبي ﷺ ضارب لخديجة ﷺ بمالها وسافر به إلى الشام قبل أن يبعث[4]، وما روى ابن عباس ﷺ أنه قال: " كان سيدنا العباس بن عبد المطلب إذا دفع المال مضاربة اشترط على صاحبه أن

[1] سورة المزمل، الأية: 20.

[2] مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص: 262.

[3] سورة المزمل، الأية: 20.

[4] مُحَمَّد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، **شرح الزرقاني على الموطأ الإمام مالك**، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: ، 2004، ص 406.

لا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا ولا يشتري به دابة ذات كبد رطبة، فإن فعل ذلك ضمنه، فبلغ شرطه رسول الله ﷺ فأجازه[1].

3-أشكال التمويل بالمضاربة: يمكن أن نميز بين عدة أنواع من المضاربة وذلك وفقا إلى معايير معينة نذكر منها:

3-1 من حيث شروط المضاربة: وتنقسم إلى قسمين:

3-1-1 المضاربة المطلقة: وهي دفع مال المضاربة للعامل دون تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله.

3-1-2 المضاربة المقيدة: وهي دفع مال المضاربة للعامل مع تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله، فإذا عمل في غير ما اتفق فيه الطرفان بطلت المضاربة وأصبح العامل ضامنا للمال.

3-2 من حيث الأطراف: وتنقسم إلى

3-2-1 المضاربة ثنائية: وتسمى أيضا المضاربة الخاصة، وهي التي تكون بين طرفين أي بين صاحب المال وصاحب العمل.

3-2-2 المضاربة المشتركة: وتسمى أيضا بالمضاربة الجماعية، وهنا يقدم صاحب المال ماله لصاحب العمل وهذا الأخير يسلم المال إلى صاحب عمل ثاني ليعمل به، كما في المصرف الإسلامي فبعد أن تودع لديه أموال أصحاب المال، فهو في هذه الحالة صاحب عمل، فإذا أخذ المصرف أموال المودعين وأعطاها لصاحب عمل آخر يصبح المصرف صاحب مال بالنسبة لصاحب العمل الثاني.

3-3 من حيث دوران رأس المال: وتنقسم هذه المضاربة إلى قسمين:

3-3-1 المضاربة الموقوتة: وهي التي تكون موقوتة بدورة رأس المال (دورة واحدة)، أي تحدد بصفقة معينة وتنتهي بعدها، كما يمكن أن تتكرر الصفقة أكثر من مرة واحدة.

3-3-2 المضاربة المستمرة: وهي غير محددة بصفقة ويكون فيها دوران رأس المال في عدة مراحل.

ثالثا: صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة

تتمثل الصيغ الشبيهة بالمضاربة في كل من المزارعة والمساقاة والمغارسة، وسنحاول التطرق إلى أهم النقاط فيما يلي:

[1] رواه الطبراني في الأوسط.

1-صيغة المزارعـــة: ترتبط المزارعة بعمليات الإنتاج الزراعي، وبالتالي فهي تعد جزء من هذه العمليات الإنتاجية

المرتبطة بالقطاع الزراعي وتحتل أهميتها من أهمية هذا القطاع في الاقتصاد.

1-1 **تعريف المزارعة:** تعد المزارعة عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج والتأليف بين أهم عوامل

الإنتاج الزراعي، وهما عنصر العمل وعنصر الأرض، وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج إن أمكن، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسبة معدلة حسب مساهمة كل واحد في الجهد الاستثماري الاستغلالي للأرض الزراعية[1].

كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن معاقدة على دفع المالك أرضه إلى عامل ليزرعها على أن يقسم الخارج بينهما بالنسبة التي يتفقان عليها.

2-1 شروطها: تتمثل الشروط الواجب توفرها في المزارعة في مايلي:

- يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط الواجب توفرها في العقد.
- صلاحية الأرض للزراعة.
- معرفة البذر من حيث الجنس والنوع والصفة.
- معرفة من عليه البذر (على صاحب الأرض أم على العامل).
- التأقيت، لأن المزارعة تنعقد إجارة ابتداءا، ولأنها ترد على منفعة الأرض والعامل فلا بد من تحديد المدة، ويجب أن تكون المدة كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج.
- تحديد حصة كل طرف من الناتج.

2- **صيغة المساقاة:** المساقاة هي الأخرى ترتبط بعمليات الإنتاج الزراعي.

[1] صالح صالحي، »أدوات السياسة النقدية ةالمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية« ، بحث مقدم خلال الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 أفريل 2010، ص: 44.

2-1 تعريف المساقاة: عقد المساقاة عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها

كما تعرف على أنها: المساقاة هي أن يدفع الرجل شجرا إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره"[1].

3-1 شروطها: تتمثل الشروط الواجب توفرها في المساقاة في مايلي:

- أهلية المتعاقدين للقيام بهذا العمل.
- أن يكون الشجر المساقى عليه معلوما بالرؤية أو بالصفة التي لا يختلف معها دفعا للجهالة.
- أن تكون مدتها معلومة، لأنها عقد لازم يشبه عقد الإيجار،وحتى ينتفي الغرر.
- أن يكون عقد المساقاة قبل بدو الصلاح (الثمر)، لأنها في هذه الحالة تفتقر إلى عمل.
- أن يكون للعامل جزء مشاع معلوم من الثمر، أي يكون نصيبه معلوما بالجزئية كالنصف والثلث، فلو شرط له أو لصاحب الشجر نخلات معينة أو قدرا معينا بطلت.

ومتى فقد شرط من هذه الشروط انفسخ العقد وفسدت المساقاة، فإن كان قد مضى فيها المساقي ونما الشجر أو الزرع بعمله فله أجر مثله، ونماء الشجر أو الزرع لمالكه.

3-صيغة المغارسة:

3-1 تعريف المغارسة: هي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

كما تعرف على أنها دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق[2].

[1] ناصر الغريب، **الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، الطبعة الأولى، دار أبو للو، القاهرة، 1996، ص: 181.

[2] محمود حسين الوادي وحسين مُحَّد سمحان، **المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 204.

2-3 شروطها:

- أنها تختص بأنواع معينة من الأشجار.
- أن تؤتي الأشجار أكلها في مدة متقاربة ومدة العقد الآجل.
- أن يكون نصيب الغارس من الأرض والشجر.
- أن تكون الأرض مملوكة لصاحبها حتى يمكن له التصرف فيها وفيما ينتج عنها.

وتختلف طبيعة صيغة المغارسة عن كل من المزارعة والمساقاة، حيث كيفت وفق عقدين:

- عقد إجارة بين صاحب الأرض وعامل يقدم غرس الأشجار والعناية به، حتى إن أثمر تكون له حصة

من الأرض والشجر كأجرة مضمونة له على ذلك العمل.

- أو عقد شركة بين طرفين، حيث يدفع الأول الأرض والثاني غرس الأشجار، على أن تكون حصة كل

منهما حصة شائعة من الأرض والأشجار، وليس الثمر فقط.

خلاصة

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى أنها تنموية تقوم على تلقي الودائع والأموال من مختلف المتعاملين قصد القيام بالوظائف والأنشطة التي تتوافق والشريعة الإسلامية وهي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

ولعل أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو ابتعادها الكامل عن التعامل بالفائدة سواء فيما يخص الخدمات المصرفية أو في العمليات التمويلية والاستثمارية، باعتبارها محرمة بالكتاب والسنة والإجماع.

وعلى هذا الأساس تولي المصارف الإسلامية اهتماما بالغا لحظ أموال المتعاملين معها، ويكون ذلك من خلال استثماره في المشروعات الحقيقة لا الوهمية، لما تحققه من تنمية شاملة وبهذا سيؤدي المال وظيفته في الاقتصاد الإسلامي ومنه يعد وسيلة لتسهيل المعاملات لا سلعة يتجر فيها.

ومنه فإن المصارف الإسلامية تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي يتميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي والتي تقضيان بأن الغنم لا يتألق إلا بتحمل الغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان، وهو الأمر الذي يدل على وجود اختلاف في المصارف الإسلامية سواء من حيث طبيعة العمل أو طرق التمويل عن نظيرتها التقليدية.

وبما أن هناك منافسة شديدة على الساحة المصرفية يتوجب على المصارف الإسلامية التفكير في استحداث وتطوير منتجاتها لاستقطاب أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين.

الفصل الثاني

مقدمة

احتل عنصر المخاطرة في النشاط الاقتصادي أهمية بالغة، خاصة مع التطورات المهمة التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وظهور عقود معاصرة جديدة أغلبها تعتمد على الثقة والأمان لتواكب السرعة المطلوبة في المعاملات المعاصرة من جهة، والتحولات التي يشهدها المحيط الاقتصادي من جهة أخرى، وكون الدراسة في مجال الاقتصادي الإسلامي يجعل لها خصوصيتها ومميزاتها سواء من جانب تحديد المفاهيم والأنواع وقد أصبح جل اهتمام مراقبي المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة يدور حول كيفية إدارة المخاطر التي تتعرض لها الصيرفة الإسلامية بطريقة تتلاءم مع طبيعة عملها.

وهذا ما سنناقشه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: المخاطر الخاصة ببعض صيغ التمويل الإسلامي.

المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر ومراحلها ومقوماتها في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف ومصادر وأنواع المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

يعد **مصطلح** المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، الذي يستخدم في جميع المجالات، وكلمة RISK مشتقة من كلمة re-scass اللاتينية والتي تدل على احتمال الخسارة أو الربح.

أو : تعريف المخاطر

يمكن النظر إلى تعريف الخطر من عدة زوايا وعليه سنتناول مضامينها ومحتواها كما يلي:

1- **الخطر في اللغة** : المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر، وجاء في لسان العرب: خ ط ر: الخطر بفتحتين هو الإشراف على الهلاك ويقال خاطر بنفسه الخطر السبق الذي يتراهن عليه وخاطره على كذا وخطر الرجل أي أيضا قدره ومنزلته ورجل خطير أي له قدرة وقد خَطُرَ من باب سهل وخَطَرَ الشيء بباله من باب دخل فأخطر الله بباله.

2- **الخطر اصطلاحا**: احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة ، فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا[1].

3- **الخطر من المنظور القانوني**: هو احتمال وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إدارة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.

4- **الخطر من المنظور المالي**: تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختل النواتج المرغوب في تحقيقها كما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.

5- الخطر من المنظور الإسلامي: ورد لفظ الخطر، أو المخاطرة كثيرا في كتب الفقه الإسلامي، على لسان عدد من الأئمة الإعلام، المتقدمين منهم والمتأخرين، في مناسبات مختلفة ، ويكن الإشارة هنا إلى نقطة مهمة، هي أن

[1] - صالح مفتاح، »إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، مداخلة أيام 20-21 أكتوبر 2009، ، ص:01.

لفظ الخطر أو المخاطرة، لم يرد ذكره في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية الشريفة، وإنما ورد معناه في لفظ مرادف له، وهو الغرر، في الحديث الذي رواه أبو هريرة ﷺ أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر، والغرر في اللغة هو الخطر[1].

ثانيا: تعريف المخاطرة المصرفية

تعرف على أنها: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"[2].

كما تعرف كذلك بأنها: احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وتنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها، وعلى أثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه[3].

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها:" احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل مباشر من خلال وجود قيود تَحُدُ من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[4].

كما تعرف المخاطرة في الأعمال المصرفية فقد تعني مختلف المخاطر التي قد تعترض البنوك خلال ممارستها لأنشطتها، والتي قد تؤثر على نتائجها بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يمكن أن نعرف المخاطر المصرفية بأنها" التقلبات في القيمة السوقية للبنك، كما أنها ترتبط بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"[5].

---

[1]- بالرقي تيجاني وحمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص:341.

[2] – حسن بلعجوز، »إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها« ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة–مخاطر– تقنيات جامعة جيجل، أيام 6-7 جوان 2005، ص:03.

[3] – مُحَمَّد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع :www.kantakji.com ، (2017/03/17).

[4] –حسن سعيد، »إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية« ، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار: أفاق الصيرفة الإسلامية ، سورية، 2006، ص:04.

[5] – صالح برتال، تحليل المخاطر البنكية وإجراءات الحماية منها– حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، مدرسة الدراسات العليا للتجارة، الجزائر، 2011، ص:65.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

أو : مصادر المخاطر المصرفية

ترجع مصادر المخاطر البنكية إلى عدة مصادر نذكر منها:

1- **المخاطر النظامية:** ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

وهي تعني أن" البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة من متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها"[1].

2- **المخاطر غير النظامية:** يطلق على المخاطر اللانظامية تسميات متعددة، منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة، وتعرف المخاطر اللانظامية أنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرا.

يمكن للمستثمر التخلص من المخاطر اللانظامية بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به، فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة، فإنه يمكن للمستثمر القيام ببعض جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المؤسسة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم مؤسسات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر.

ومن الأمثلة عن هذه المخاطر انخفاض أرباح الشركة معينة أو ظهور منافس جديد، ويمكن التقليل من المخاطر غير المنتظمة عن طريق تنويع الاستثمارات من حيث أدوات الاستثمار كالأسهم والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الاستثمار فيها كالأسهم في قطاع البنوك أو التأمين أو الخدمات أو الصناعة أو من حيث الاستثمار في أدوات محلية وأجنبية[2].

3- **المخاطر الكلية:** هي التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار على الاستثمار في السوق المالية أو في مجال استثماري آخر، وأيضا عند جمع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية فإنها ستشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة، وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية، وباعتبار أن المستثمر يستطيع التأثير

[1] – حمزة محمود الزبيدي، إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2008-2009، ص:04.

[2] – عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص:62.

على المخاطر اللانظامية، وبالتالي فإنه يمكن التقليل من خلال التنويع فإنه لا يستطيع على المخاطر النظامية وبالتالي فإنه يمكن التقليل من المخاطر الكلية إلى أقصى درجة ممكنة والتي تتمثل في المخاطر النظامية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

وهناك عدت عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها وتتمثل أهمها فيما يلي:

1-التغيرات التنظيمية والإشرافية:

لقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على اثر انهيار اتفاقية Bretton Woods، إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها، إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق. كما أدى عدم الاستقرار، والحاجات التي نتجت عنها، إلى ابتداع مصارف (لمثل هذه الشركات) العديد من أدوات التغطية المستقبلية. وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلا على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع المتغيرات. لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى مخاطر المصارف.

3- المنافسة:

فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية[1]:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية، فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

[1] – بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة المصرفية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005-2006،ص: 33.

- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

4-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

5- حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها[1].

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية

ينقسم النشاط الاستثماري في الاقتصاد عادة إلى قسمين: نشاط الاستثمار المالي ونشاط الاستثمار العيني الحقيقي أو ما يسمى نشاط الأعمال، وكل منهما تصاحبه مجموعة من المخاطر تنشأ من طبيعة ذلك النشاط لذلك تتنوع المخاطر إلى مخاطر النشاط المالي ومخاطر النشاط الأعمال.

أو : مخاطر النشاط المالي

1-مخاطر ا ئتمان

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل(الآخر) في العقد، أي قدرته على الوفاء بالالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد[2]، إن حدة هذا الخطر هذا الخطر تزداد شدتها كلما كانت الأموال المقرضة مملوكة للغي في شكل ودائع لدي البنك ودائع ليست استثمارية قد يؤدي هذا بالبنك إلى حالة الإفلاس أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعة البنك وتهتز ثقته تجاه زبائنه[3].

2- مخاطر السيولة

تنشأ هذه المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها. بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدت أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

[1] - خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2008-2009، ص:05.

[2] طارق الله خان و أحبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة -المملكة العربية السعودية، ، 2003، ص ص: 30-31.

[3] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، مرجع سابق، ص:77.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة[1].

3- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق للمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات[2]، وتنتج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الأسعار والسياسات وعلى مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة لظروف خاصة بها وتنقسم مخاطر السوق إلى:

3-1 مخاطر سعر الفائدة:

يقصد بمخاطر سعر الفائدة فهي المخاطر التي تنشأ عن تقلبات أسعار مما يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساع آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات.

-الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

- تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات من حيث إعادة تسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة[3].

3-2 مخاطر أسعار الصرف:

تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات والتي يكون لها تأثير على الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار الصرف للعملات الأجنبية وعندما تختلف مبالغ الأصول عن مبالغ الالتزامات نتيجة لاختلاف العملة

[1] حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مرجع سابق، ص:7-8.

[2] طارق حماده عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات بنوك)**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2007، ص:203.

[3] مخلوفي عبد الرزاق، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013، ص:16.

لذلك فإن أي تغير في معدلات الصرف يؤدي إلى ربح أو خسارة ويظهر تأثيرها على القيمة السوقية لحملة الأسهم[1].

3-3 مخاطر التسعير:

تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع[2].

وتنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول، وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، وتوجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير.

3-3-1 العوامل الداخلية: تتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ومنها الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط ومدى كفاءة التشغيل وغيرها من الظروف الداخلية.

3-3-2 العوامل الخارجية: وتتعلق بالظروف الاقتصادية المحلية، ومناخ الأعمال السائد بالسوق.

ثانيا: مخاطر نشاط الأعمال

تحدث مخاطر الأعمال نتيجة النشاط المصرفي الممارس، وينتج عنها مجموعة من المخاطر:

1- المخاطر التشغيلية:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، ويجب أن يستوعب البنك السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو العملاء للبنك.

وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، وما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشاة وهكذا مخاطر التشغيل ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقييم المنتجات والخدمات كفئ أم لا[3].

---

[1] محمد داود عثمان، أثر مخلفات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية المالية في العلوم المالية والمصرفية، 2008، ص:19.

[2] علي بدران، »الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2« ، المحاسب المجاز، العدد 23، 2005، ص:12.

[3] طارق حماد عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:73.

2- المخاطر السياسية:

وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها، كما تنجم المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة[1]، كما تنشأ المخاطر السياسية أيضا نتيجة نشوء حروب ونزاعات بين الدول.

3- المخاطر القانونية:

إن الخطر القانوني يمكن أن ينتج عن مستندات غير مناسبة أو فجوات أو بنود غير متطابقة في العقود،

أو عدم احترام القوانين القوانين والقواعد فيما يخص مخالفات القواعد والاتفاقيات أو عدم فعالية الرقابة، والأطراف المتضررة يمكن أن تستدعي بنوكها للقضاء، وعليه فإن الخلافات الحاصلة في مختلف الميادين يمكن أن تخضع للمحاكم، كما تؤدي لمحاضر مكلفة، ولتقليص انعكاسات هذه الأخطار لابد من القيام بتقسيم المهام، الاختيار الصارم للأشخاص ووضع نظام رقابة داخلية محكم وهذا ما يستدعي الحاجة للاحتراس المستمر من قبل الإدارة.

4- مخاطر رأس المال أو الوفاء با لتزامات:

إن البنك الذي يتحمل قدرا كبيرا من المخاطر من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ، وقد تعجز الشركة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول[2].

كما تعرف مخاطر الوفاء بالالتزامات بأنها:" هي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، وبالتالي هي عجز البنك على السداد.

5- المخاطر الإستراتيجية:

وهي المخاطر التي تنشأ عن غياب تخطيط استراتيجي في البنك، والإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه مستقبلا، وذلك في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسة واعتماداً على تحليل القوة الذاتية.

ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام لآخر يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي.

---

[1] فضل عبد الكريم مُحَّد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، السودان، 2007، ص:07.

[2] طارق حماد عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، مرجع سابق، ص: 74-75.

6- مخاطر النشاط:

إن الأفراد والمؤسسات مهما كان نشاطهم زراعياً أو صناعياً أو تجارياً، والذي يعرف أيضا بالخطر القطاعي وهو مرتبط بنوع النشاط الممول، وهو يكمن أساساً في التغيرات المفاجأة في شروط الاستغلال التجاري والصناعي، والناتجة عن ندرة الموارد الأولية في مكان معين ، أو تذبذب الأسعار، أو التغير الكبير في أساليب وطرق التصنيع، وظهور منتجات جديدة منافسة وبأسعار أقل، كل هذه التغيرات تؤدي إلى تقليص حيز المؤسسة في السوق[1]، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تخفيض الدخل وفوائد المساهمين، وتعد المؤسسة معرضة إلى هذا النوع من المخاطر إذا كانت لاستطيع المحافظة على قدرتها التنافسية، أو معدل نموها، أو التغيرات التي تحدث في مداخليها سواء مؤقتاً أو باستمرار، وهو ما يؤدي إلى تغير الأرباح الموزعة.

[1]- Farouk Bouyacoub : 1 interprise et financement Bancaire. Edition casbah. Alger 2000 P021.

المبحث الثاني: المخاطر الخاصة ببعض صيغ التمويل الإسلامي

تقوم البنوك الإسلامية باستخدام صيغ تمويل مختلفة عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية وبالتالي فهي تنفرد ببعض المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي والتي سوف نحاول التطرق لها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المخاطر الخاصة بصيغ التمويل القصيرة الأجل

تتعدد المخاطر وتتنوع من صيغة إلى أخرى وسنتطرق من خلال ما يلي إلى أهمها:

أو : مخاطر التمويل الخاصة بصيغة المرابحة

تعد المرابحة من بين أهم الأنشطة الرئيسية للاستثمار بالبنوك الإسلامية غير أنه لا يخلو من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

1- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال إذ أن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان، وهذا يعني أن المصرف يفقد العائد على هذه الأموال طلية فترة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.

2- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا، وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أو تأخر على العكس مما هو مطبق في البنوك التقليدية حيث يمكن تغيير سعر الفائدة إذا دعت الحاجة لذلك، كما أنه يمكن احتساب فائدة التأخير إذا ما حصل.

3- تحمل البنك المسئولية اتجاه البضاعة: سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية.

[1] غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عارضة، »إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007، ص: 16.

ثانيا: مخاطر التمويل الخاصة بصيغة السلم

يعتبر التمويل بالسلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا للمخاطر، ذلك أنه يرتبط بظروف الزراعة، وعليه فإن مخاطر هذا الأخير تنشأ نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي، التي يمكن حصرها في التالي[1]:

1- مخاطر عدم السداد: وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، بحجة الإعسار أو فشل الموسم، الشعور بالغبن في المحصول، الفشل في تسليمه كليا، وقد يعزى ذلك لظروف ليس لها صلة بالملاءة المالية للعميل، فقد يتمتع العميل بتصنيف ائتماني جيد، ولكن حصاده من المزروعات لم يكن كافيا، كما ونوعا أو يكون مرد الفشل إلى أن المسَّلَم استخدم التمويل في غير أغراضه، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باختيار المصرف للعملاء الجيدين وأخذ الضمانات الكافية.

2- انخفاض جودة المسلم فيه، وقد يكون مرد ذلك لظروف طبيعية أيضا.

3- عدم قدرة البنك على بيع سلعة السَّلَمْ نظرا لظروف السوق، حيث إن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء، وبالتالي فإن البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه لتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد السلم مواز قبل استلامه للمسلم فيه.

المطلب الثاني: المخاطر الخاصة بصيغ التمويل المتوسطة الأجل

أو : مخاطر التمويل الخاصة بصيغة الإجارة

تعتبر مخاطر عقود الإيجار مخاطر ملكية، كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للبنك وتنشأ المخاطرة هنا عن احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل، التي لا يستطيع البنك تحويلها إلى المستأجر، كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل ورفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء عقد الإيجار، وبالتالي إعادته للبنك الذي يجب أن يبيعه في أقرب الآجال تنفيذا لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع البنوك من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى البنوك إلا لغاية تمويلية[2]، كما يمكن ذكر مخاطر أخرى خاصة بالتمويل بالإيجار كما يلي:

1- مخاطر تسويقية:

وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل المصرف لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء

[1] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 357.

[2] مُحَمَّد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، مرجع سابق، ص: 439.

مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات وإلا سوف تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب في خسائر كبيرة كذلك.

2- مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة:

ونقصد بعدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال العامل للمصرف سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأصول السائدة لديه.

3- مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية:

بما أن العصر الحالي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي المذهل، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعريف المصرف إلى مخاطر جسيمة.

ثانيا: مخاطر التمويل الخاصة بصيغة ا ستصناع

مخاطر التمويل بالاستصناع أشبه بمخاطر التمويل بالسلم، إلا أن البنك يدخل في أغلب الأحيان منذ البداية في عقد استصناع مواز مع مستصنع آخر، لتنفيذ ما يطلبه الزبون[1]، وبتمويله لهذا الأخير فإنه يعرض رأس ماله للعديد من المخاطر نذكر منها[2]:

1- مخاطر الطرف الأخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك خاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم، حيث يمكن أن يفشل الطرف الأخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة، غير أن السلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد السلم.

2- مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

3- إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية فقد تكون هناك مخاطر الطرف الآخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

4- تحدي عدم جواز استخدام تغطية المخاطر بالمشتقات المالية، تستخدم البنوك التقليدية العديد من

[1] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 354.

[2] مفتاح صالح، »مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 06.

المشتقات المالية مثل عقود الخيارات المالية والعقود المستقبلية والمقايضات للتغطية ضد هذه المخاطر التي يتعرض لها البنك في المستقبل بسبب تغيرات أسعار الفائدة، وبهذا لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها وهذا ما يجبرها على البحث على بدائل شرعية لاستخدامها في التغطية ضد المخاطر[1].

وبالتالي فإن المخاطرة تكون من الطرفين:

- **من المستصنع الأول:** حينما يعجز عن سداد الأقساط المتفق عليها أو نكوله عن العقد عندما يرى من الفقهاء أنه غير ملزم، وفي هذه الحالة فإن المصرف سيتحمل تكلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها، وربما يتعرض إلى مخاطر السوق العامة أو إلى خسارة عند بيعها إلى زبون آخر.
- **من الصانع:** إذا لم يتمكن من تسليم السلعة في الوقت المتفق عليه أو من تسليمها مطلقا وفي هذه الحالة يتعرض البنك إلى مخاطر عدم السداد.

المطلب الثالث: المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الطويلة الأجل

أو : مخاطر التمويل الخاصة بصيغة المضاربة

المضاربة هي حجر الزاوية في التمويل المصرفي، وتحظى بقبول فقهي واسع، ومع ذلك فالمصارف الإسلامية تتعامل بها في حدود ضيقة، وبحذر شديد ولعل مرد ذلك يرجع إلى المخاطر التي تكتنفها، كما أن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية ونظم المحاسبة والمراجعة والأطر الرقابية لا تشجع التوسع فيها في التمويل المصرفي[2]، ومنه فإن التمويل بالمضاربة يتعرض لعديد من المخاطر التي يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

1-نسبة توزيع الأرباح :سواء في المضاربة العادية أو المضاربة المشتركة حيث أن عملية المضاربة عبارة عن جهد و رأسمال يتم توزيع الأرباح على هذه العناصر بشكل غير متساوي في غالب الأحيان، و ذلك من خلال تقدير الجهد الذي سيبذل في كل عملية من عمليات المضاربة، فيتم تحديد نسبة الأرباح للمضارب حسب مجهود هذا الأخير و هذا متروك لحسابات متعددة فأي خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال و بالتالي يعرض رأس المال إلى المخاطر الأمر الذي يستدعي دراسة جدوى اقتصادية دقيقة جدا و فنية في نفس الوقت لتحديد نسب الأرباح حتى لا يظلم أحد أطراف العملية و تعريض مصلحة المصرف للمخاطر.

[1] مفتاح صالح، »مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، مرجع سابق، ص07.

[2] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 362.

2-تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية: فحسب إجماع الفقهاء عادة ما تكون الخسارة على رأس

المال ما لم يكن هناك إهمال أو تقصير من المضارب، فإذا ما تعرضت بضاعة عملية المضاربة للتلف نتيجة لظروف استثنائية و غير متوقعة فإن الخسارة ستلحق بالمصرف لوحده و المضارب يكون حسب جهده و بالتالي تعرض مصالح المصرف لمخاطر عديدة.

3-مماطلة المضارب في تصفية العملية :تعتبر جل عمليات المضاربة قصيرة الأمد و عليه يجب تصفية

العمليات في آجالها لأن عدم تصفية هذه العمليات يعرض رأس مال المصرف لمخاطر عديدة منها مخاطر تعطيل رأس المال عن العمل، فالأصل في عملية المضاربة وضع مال تحت تصرف المضارب ليتجر فيه و له مطلق الحرية للتصرف في هذا المال ضمن هذه العملية دون قيد (أي شرط من المصرف في حالة المضاربة المطلقة)، فإذا ما قام المضارب بالمماطلة في تصفية عمليات المضاربة فإنه بذلك يعطل رأس مال المصرف عن العمل و يعود بمخاطر عديدة على المصرف بشكل عام ، تزيد المخاطر المتوقعة في أساليب المضاربة بسبب عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي و الانتقاء الخاطئ للزبائن و بسبب ضعف كفاءة هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات و تقنياتها و هذه المخاطر يمكن تصنيفها على النحو التالي[1]:

- مشكلة الابتذال الخلقي: تعد من أهم المخاطر التي تواجه هذا العقد و نجد أن مشكلة الابتذال الخلقي ترجع إلى عدم وجود عنصر الفائدة و أن نتائج العملية الاستثمارية يتوقف على الجهد الذي يبذله المضارب و هو ما لا يمكن أن يلاحظه البنك.
- مشكلة الاختيار العكسي: فيسببها عدم معرفة البنك لأخلاقيات المضارب لأن له معلومات عن المشروع المطلوب تمويله أكثر من البنك و لحل هذه المشكلة اقترح على البنك استخدام المؤشرات التسويقية التي تساعد المصرف في معرفة مزايا المشروع و مدى كفاءة المضارب .
- مشكلة التفاوض: و ذلك في حالة إدارة المشروع من الطرف الثالث (غير المضارب) نتيجة حاجة البنك إلى وسيط و هو المضارب عند الرغبة في التفاوض مع الطرف الثالث .
- عدم وجود ضمانات: على المضاربة حسن الإدارة و عدم التعدي على مال البنك في الوقت الذي ليس

[1] حسين بلعجوز، »مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة« ، مؤسسة الثقافة الجامعية، 40 من سوتير، الإزاريطية، ص ص: 26-27.

للبنك حق التدخل في إدارة المشروع كشرط لصحة المضاربة مما يجعل يد المضارب مطلقة في عملية الإدارة، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود معايير دقيقة يمكن بها إثبات تعدي المضارب و تقصيره في حقوق البنوك، إضافة إلى أن التقارير الدورية المقدمة من العميل قد لا تكون كافية لإثبات تعديه على مال المصرف حال وقوع أ قرار من العميل مما يرفع من درجة المخاطرة في هذا العقد .

- الخسارة: حال وقوعها يتحملها البنك وحده دون المضارب، و هذا يمكن أن يدفع المضارب إلى التقاعس

عن بذل قصارى جهده للتقليل من الخسائر المتوقعة إذا علم أنه لن يضمن شيئا من رأس المال مهما بلغت الخسائر و لن يترتب عليه أية التزامات مالية من جراء ذلك.

- القوانين: عدم وجود قوانين و لوائح تنظم العلاقة بين المصرف و عميله الذي يتم تمويله وفق هذه الصيغة

كما هو الحال في التمويل الربوي، و لا شك أن سوء أخلاقيات المتعاملين مع المصارف القيمية يشكل أهم الأسباب التي جعلت المصارف القيمية تحجم عن تقديم التمويل على أساس هذا العقد حفاظا على حقوقها وحقوق المودعين.

ثانيا: مخاطر التمويل الخاصة بصيغة المشاركة

يقصد بالمشاركة دخول البنك شريكا ممولا كليا أو جزئيا في مشروع أو جدوى اقتصادية، و يقوم التمويل بالمشاركة على مبدأ الغنم بالغرم، حيث تتم المشاركة في الأرباح و الخسائر التي تتحقق طبقا للحصة المتفق عليها، ويعتبر التمويل بالمشاركة ميزة تنفرد بها المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية ومع هذا التميز نجد أن المصارف الإسلامية تتعامل بها في أضيق الحدود خشية المخاطرة المحيطة بها من ناحية ثم إنها قد تحتاج أن يبذل البنك جهدا إضافيا في الإشراف والمتابعة للمشروع الممول من ناحيةّ أخرى، وقد يكون ذلك غير متيسر للبنك فيتنازل عن دوره في الإشراف للطرف الآخر، ومنه هي عملية محفوفة بالمخاطر التي يمكن ذكر أهمها على النحو التالي[1]:

- أول تلك المخاطر تتمثل في احتمال فقد رأس المال ذاته، إذ أن مؤسسة التمويل الإسلامية تدخل

كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس مال الشركة مقابل عدد من الأسهم، وتنتقل ملكية الحصة إلى الشركة ويقتصر حق المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، فمبلغ التمويل يأخذ سمات ما يعرف في النظم الأوروبية "برأس المال المخاطر "، حيث يكون معرض للضياع في حالة إخفاق المشروع أو الشركة الحاصلة على التمويل ، ولذلك تنص الوثائق المنشئة مؤسسات التمويل الإسلامية على أنه عند الاستثمار بطريق المشاركة في

[1] عاشور عبد الجواد عبد الحميد، »التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية« ، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، أيام : 15-17 ماي 2005، ص ص 1164-1167.

رأس المال، يجب أن تتأكد البنوك الإسلامية الممولة من أن الشركة أو النشاط الذي يتم تمويله من شأنه أن يحقق عائدا مناسبا حاليا أو مستقبليا وأنه يدار بطريقة سليمة وإذا كان التأكيد المطلوب لا يتم إلا بإجراء تقسيم الشركات والأنشطة المطلوب تمويلها قبل اتخاذ قرار التمويل، وفي متابعتها عن كثب بعد ذلك حتى تمام تصفية المشروع، فإن هذا يثير صعوبة أخرى هي احتياج التقييم والمتابعة إلى عناصر فنية تجمع بين الخبرة في التخصص موضوع النشاط والنواحي المالية والمحاسبية والإدارية والتسويقية...إلخ، وفضلا عن ندرة هذا النوع من الخبرات وبسبب هذه كذلك، فإنه عالي التكلفة مما لا يتيح للبنوك الإسلامية الحصول عليه بالعدد الكافي للدخول في استثمارات كثيرة بأسلوب المشاركة في رأس المال.

1- الاستثمار بطريق المشاركة في رأس المال هو نوع الاستثمار الدائم، والذي لا يتيسر تحويله إلى سيولة إلا

ببيع الأسهم إلى طرف آخر، الأمر الذي يصعب تحقيقه ما لم تكن الأسهم مسجلة في البورصة، وحركة التعامل عليها نشطة، لكن في الواقع العملي فإن البنوك الإسلامية تشكو من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الاستيعابية، إلا أن ذلك لا يصح أن يدفعها إلى المخاطرة غير المحسوبة في استثمارات طويلة، إذ أن أي طارئ عام أساسي أو اقتصادي سيدفع بالمودعين إلى سحب ودائعهم.

2- إن كثير من الدول تشترط قوانينها أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعملتها الوطنية،

وكذلك إذا كان سعر صرفها غير ثابت بالنسبة للعملات الأجنبية، ففي هاتين الحالتين تتعرض البنوك الإسلامية المشاركة في التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده، فقد حدث من أكثر من بلد وفي أكثر من نظام سياسي واقتصادي أن غيرت الحكومات قوانينها، فتغير نتائج الاستثمارات في معظم الأحوال من ربح متوقع إلى خسارة مؤكدة، ثم يأتي خطر تخفيض قيمة العملة المحلية أو انخفاضها كعقبة أساسية في طريق الاستثمار المتوسط والطويل الأجل[1].

كما أن هناك مخاطر إضافية تواجه البنوك الإسلامية و فيما يلي شرحا لها:

- **المخاطر التجارية المنقولة:** تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تنافسية سواء مع مثيلاتها من المصارف

الإسلامية أو مع غيرها من المصارف التقليدية، شأنها شأن جميع المؤسسات المالية العامة، فالبنك الذي يكون في مقدوره دفع عوائد مرتفعة لعملائه هو الذي يتمكن من استقطاب أموال المودعين و المستثمرين على حد سواء لذلك فإن معظم البنوك تحرص عادة على اختيار المشروعات ذات الربحية العالية، حتى تتمكن من تقديم عوائد مجزية يرضى عنها المستثمرون.

[1] عاشور عبد الجواد عبد الحميد، التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية، مرجع سابق، ص 1167.

تنشأ المخاطر التجارية المنقولة وهي تختلف عن المخاطر التجارية العادية نتيجة لضغوط تجارية، حيث يجد المصرف نفسه مضطرا تحت هذه الضغوط لدفع معدلات عوائد عالية لأصحاب حسابات الاستثمار لإقناعهم بالاستمرار في استثمار أموالهم بدلا من سحبها و استثمارها في مكان آخر.

و إذا كان معدل العائد المطلوب أعلى من العائد الذي سيدفعه المصرف بموجب الشروط العادية التي تضمها عقد الاستثمار، فإن المصرف قد يتعرض لضغوط للتخلي عن جزء من حصته في الربح، و جزء من حصة المضارب الذي يكون في الأحوال العادية من حق مساهمي المصرف، و ربما يكون امتناع المصرف عن التخلي عن جزء من حصته في الربح سببا في حدوث سحوبات كبيرة من قبل المستثمرين، مما قد يعرض المصرف للمخاطرة من جراء هذه السحوبات، و كما هو معلوم المصارف يأتي جلها من أموال المتعاملين مع هذه المصارف[1].

- **مخاطر فقدان الثقة:** تمثل الثقة في الممارسة المصرفية المنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية عنصرا هاما من عناصر النجاح الذي صاحب مسيرة العمل المصرفي الإسلامي منذ نشأته و حتى وقتنا الحاضر، و قد نتج من تزايد الرغبة من الكسب الحلال، الثقة التي منحت للقائمين على أمر مصرفية إسلامية في مستوياتها المختلفة من رقابة شرعية و إدارة تنفيذية، و مجالس إدارات و غيرها، لذلك يمكن القول أن هذه الثقة تمثل صمام الأمان للعمل المصرفي الإسلامي، كما أن الخبرة الإدارية و الكفاءة المهنية تحقق مراتب متقدمة من نجاح العمل، و ينعكس ذلك خيرا و نماء و زيادة في أموال المودعين فتتعمق هذه الثقة و يضطرب النجاح تحدث المخاطر الناتجة عن فقدان الثقة بين المصرف و عملائه، حينما يكون المصرف متهما بالإهمال أو التقصير أو سوء التصرف في تنفيذ عقود الاستثمار، فينخفض تبعا لذلك مقدار العوائد التي سيدفعها المصرف للمودعين و المستثمرين مقارنة بمتوسط و ربما تذهب بهم الظنون إلى أكثر من ذلك، فيشكون في قدرة و كفاءة العاملين في هذه المصارف، و عندئذ يقومون بسحب ودائعهم[2].

و قد تحدث مخاطر الثقة نتيجة لعدم التزام المصرف الكامل بالمتطلبات الشرعية في كل العقود، فقد تحدث بعض التجاوزات الشرعية تكون سببا في اهتزاز الثقة بين البنك و عملائه فيضطرون إلى سحب ودائعهم و لا شك أن ذلك يقود إلى حدوث مشكلة كبيرة رما تكون سببا في انهيار البنك .

- **مخاطر المؤشرات:** الناظر في حال المصارف الإسلامية لا تعمل بالفائدة ويظن بناء ذلك على أن أي

تغيير في معدلات الفائدة في السوق لن تسبب في حدوث مخاطر تجاه هذه المصارف، ولكن الأمر مختلف عن ذلك تماما فالمتتبع لواقع المصارف الإسلامية اليوم يجد أنه تستخدم مؤشرا للعائد لأجل تحديد أسعار تكلفة أدواتها المالية، فهب تقوم بتحديد العائد على معاملاتها بناء على أسعار معدل الفائدة السائد مضافا إله هامش

[1] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 369.

[2] بالرقي تيجاني، المرجع، ص ص 370- 371.

المخاطرة، و المشكل الذي يواجه المصارف الإسلامية بهذا الصدد هي أن مقدار العائد على معاملاتها يتحدد مرة واحدة طوال فترة العقد، في حين أن معدلات الفائدة تتغير أكثر من مرة خلال العام، لذلك يصعب عليها تغيير معدلات العائد على معاملاتها حيث أنها قد التزمت بمواثيق و عقود مع العملاء على نسب ثابتة، و عليه فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة عن تغير أسعار الفائدة، و لحل هذه المشاكل فهناك مقترح لإنشاء وحدة متخصصة تعمل على متابعة أداء السوق، وعمل مسح لكل ما من شأنه أن يؤثر على أداء المصرف و بعد تجميع البيانات يمكن تحليلها للوصول إل التنبؤات التي تساعد في الحد من مخاطر السوق.

- **مخاطر عجز السيولة:** تنشأ مخاطر عجز السيولة في المصارف الإسلامية عند حدوث فائض فيها أو

عجز من الوفاء باحتياجات العملاء الفورية من النقود، فحدوث فائض يعني عدم قدرة البنك على توظيف ما لديه من أموال بشكل مناسب، و تواجه المصارف الإسلامية مشكلة السيولة بحجم كبير عن المصارف التقليدية، ذلك أنها تفتقر إلى رعاية البنوك المركزية لها في أغلب الدول التي أتاحت لها مجال العمل، إما عمدا أو تناسبا لخصوصياتها، حيث تشكل البنوك المركزية الملاذ الأخير للمصارف التقليدية عند مواجهة هذا النوع من المشكلات.

و لما كانت الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية حسابات تحت الطلب و ليس في وسعها بيع الدين أو الاقتراض بفائدة من البنك المركزي أو تسييل جزء من أصولها في الوقت المناسب، فإنه يتعذر عليها الحصول على سيولة من الأسواق، لذلك تلجأ المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة لمواجهة هذا المشكل و بالطبع فإن الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة سيؤثر على بلا شك على مقدار العائد الذي ستدفعه المصارف لعملائها، الذي يتناقص يوما بعد يوم مما يدفع العملاء للبحث عن مؤسسات تقدم لهم عوائد أفضل، و بالتالي تفقد هذه الصارف فرصتها في استقطاب موارد مالية جديدة مما يضعف دورها التنافسي في سوق العمل المصرفي.

- **مخاطر التشغيل:** تواجه المصارف بشقيها الإسلامي و التقليدي مخاطر تشغيلية واحدة، إلا أن هناك

مخاطر تشغيلية إضافية تنفرد بها المصارف الإسلامية، نتيجة لخصوصيتها و تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية و من الممكن أن يؤدي الخلل في نظام التشغيل لنقص التدفقات النقدية مقارنة بما هو متوقع أو مستهدف و بذلك يخلق مشكلات لإدارة المصرف.

و أولى هذه المخاطر تأتي عندما لا تتوافر للمصرف الإسلامي الكوادر البشرية الكافية عن المدرجة على الأعمال المصرفية الإسلامية، يؤدي النقص في العمالة إلى تراكم العمل و تأخير إنجازه و قد يشعر المستثمرون والمودعون بذلك فيضطرون إلى تغيير تعاملهم مع البنك و يتجهون إلى مصرف آخر[1].

[1] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 374.

فالناظر في الكوادر البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، و نجد أن معظمها و فر إليها من مصارف تقليدية لذلك فهم يجهلون طبيعة العمل في المصرف الإسلامي، و يحتاجون إلى قدر من التأهيل و التدريب حتى يستوعبوا تلك الطبيعة المختلفة، و لا شك أن ذلك قد يستغرق جزءا من الوقت و قدرا من المال يزيد من نسبة مصاريف التشغيل[1].

[1] بالرقي تيجاني و حمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، مرجع سابق، ص 375.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

لم تعد المصارف تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها، لأن مستقبل المصارف ونجاحها أصبح مرهوناً بمدى قدرة المصرف على احتواء المخاطر التي يتعرض لها، خاصة بعد أزمة الائتمان في سنة 2008.

ومن أجل ضمان نجاح نظام إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية يجب توفر مجموعة من المقومات التي تتلاءم مع طبيعة عملها.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر من بين أهم العلوم التي تم التوصل إليها لما لها من دور فعال في رقي اقتصاد المجتمعات وبالتالي سنحاول التطرق إلى أهم النقاط التي تحويها.

أو : تعريف إدارة المخاطر

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة ومن بين أهم التعاريف نجد:

التعريف الأول : "إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد ادني "[1]

التعريف الثاني : "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"[2]

التعريف الثالث: " الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء الأخطاء الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية"[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد ،**إدارة مخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك)**، مرجع سابق، ص 50.

[2] أسامة عزمي سلامه و شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص05.

[3] نعيمة بن العامر، البنوك التجارية وتقديم طلبات الائتمان،مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص:82.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر وأهميتها في البنوك الإسلامية:

1- أهداف إدارة المخاطر:

تسعى المصارف التقليدية والإسلامية من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي[1]:

- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب؛
- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال؛
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلاءم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر؛
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف،
- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف وضمان السير الحسن في كل مستوياته.

2- أهمية إدارة المخاطر:

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي[2]:

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءاً عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل.

المطلب الثاني: مراحل ومقومات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بمجموعة من التدابير والإجراءات من أجل التحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها.

أو : مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

1- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

[2] نوال بن عمارة، »إدارة المخاطر في المصارف المشاركة« ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف 20-21 أكتوبر 2009، ، ص:05.

[2] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص:222.

نظراً لإمكانية تغير العوامل التي تؤثر على احتمالات نتائج المخاطر مع التغيرات المحيطة بالمصرف، فإن تحديد الأهداف والغايات ينبغي أن يتسم بالمرونة وسرعة التكييف حتى تضمن المصارف الإسلامية بذلك كفاءة برنامج إدارة المخاطر الخاص بها[1].

2 – التعرف على المخاطر وتحديدها:

تعتبر هذه الخطوة أهم مرحلة لإدارة المخاطر، حيث تظهر أهميتها في اكتشاف المخاطر المحيطة بالمصرف لغرض تصنيفها ووضعها في مجموعة مخاطر ملائمة مما يسهل تقييمها والسيطرة عليها لاحقا.

3- تحليل المخاطر:

يقصد بتحليل المخاطر تجزئتها بغية فهمها وقياسها وتقديم معلومات لتسهيل عملية تقييمها، وذلك من خلال معايير احتمال محددة مسبقاً، ويتضمن هذا التحليل تحديداً دقيقاً لمصادر الخطر ودرجة المجازفة الموجودة.

4 – تقييم المخاطر في المصارف الإسلامية:

نقصد بتقييم المخاطر هو تشخيص نقاط القوة والضعف لدى المصرف، من خلال قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوثها ثم تصنيفها حسب أهمية المخاطر وآثارها على المصرف، باعتماد حجم الخسارة الممكن كمعيار لترتيب أولوية علاج المخاطر[2].

5- دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية:

بعدما يتم تقييم المخاطر، يقوم المصرف بدراسة البدائل الممكنة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها واختيار التقنية التي تتناسب مع إمكانية وطبيعة مخاطره، ومن أجل دراسة البدائل وتحديد أفضل أسلوب للتعامل مع المخاطر نعتمد على مايلي:[3] (التنبؤ-تحديد المعيار الذي يقيس مدى مساهمة كل بديل في تحقيق أهداف المصرف- تفادي المخاطر- تحويل المخاطر-اقتسام المخاطر).

6- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر في المصارف الإسلامية:

في هذه المرحلة وبعدما يتم اختيار التقنية المناسبة لمعالجة الخطر، تأتي مرحلة تنفيذ القرار، وفي هذا المجال على إدارة المخاطر الاهتمام بنوعين من القرارات: قرارات فنية تساعد على وضع القرار موضع التنفيذ، وقرارات إدارية تمثل كل ما يتعلق بتنفيذ القرار من الناحية الإدارية، فإذا كانت التقنية المختارة هي الاحتفاظ بالمخاطرة فإنه ينبغي التأكد من وجود تمويل للمخاطرة لتغطية الخسارة الممكنة، وإن كان القرار هو منع الخسارة فإنه ينبغي

[1] حسن عبد الله حسن التميمي، **أساسيات إدارة الخطر**، دون دار النشر، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دون سنة النشر، ص:46.

[2] حسين عبد الله حسن التميمي، المرجع نفسه، ص:52.

[3] حسين عبد الله حسين التميمي، المرجع نفسه، ص:.54

تصميم وتنفيذ الخطة أو برنامج مناسب لمنع هذه الخسارة، أما في حالة ما إذا كان القرار هو تحويل هذه المخاطر فإنه ينبغي اختيار الطرف الذي سيتم تحويل هذه المخاطرة عليه والتفاوض معه[1].

7 – التقييم والمراجعة في المصارف الإسلامية:

تولي المصارف الإسلامية اهتماما كبيرا لهذه المرحلة أكثر من مثيلاتها التقليدية، حيث تضمن عملية المراجعة والتقييم اكتشاف المصرف لتعثر العميل وبالتالي تقوم بتحديد الأساليب المناسبة للتعامل مع مستوى التعثر، فهي من جهة لا تستطيع فرض غرامة التأخير، وتنمح مهلة للمدين المعسر من جهة أخرى.

ثانيا: مقومات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

1- وضوح محتوى إدارة المخاطر

يعتبر الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو السيطرة عليها وذلك من خلال:[2]

- التعرف على المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.
- قدرة المصارف الإسلامية على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل انعكاسات المخاطر.

2- توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي:

لضمان لنجاح إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية نحتاج إلى توفر كفاءات تتميز بما يلي:

- الخلفية الشرعية برسالة المصارف الإسلامية.
- توفر الخبرة والمهارة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالصناعة الإسلامية واتخاذ القرار.
- القدرة على مسايرة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية والسعي لتكيفها مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.

3- الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر:

فرض تطور النشاط المصرفي تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه حيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي مصرف من الأعضاء التالي ذكرهم: مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، الإدارة العليا في إدارة المخاطر، مدير المخاطر.

---

[1] هاجر زرواقي، دراسة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2011-2012، ص:.79

[2] طارق عبد العال حماده، **إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص:222.

4- وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها:

تحتاج إدارة المصارف إلى أن تهيئ بيئة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديدها الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر ومن خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها.

5- استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة:

أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى يجب أن تستخدمها المصارف الإسلامية لتجميع أكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها. إلى جانب الاستعانة بالأدوات التحليلية التي تساهم بفعالية في الوقوف على جميع أنواع المخاطر، إذ أن قدرة المصرف على وضع إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفر أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر (طبيعتها، مصادرها، أنواعها، شدتها، آثارها...)[1].

المطلب الثالث: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وفق المعايير الدولية للجنة بازل

يكشف النظام المصرفي العديد من المخاطر التي تتطلب من البنوك اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإدارة وضبط هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية من اجل تخفيض التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها ونتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول وما رافقها من انهيار مؤسسات مصرفية ذات سمعة وانتشار دوليتين، جاءت مقررات بازل الأولى ثم الثانية ثم الثالثة، حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال الرقابة المصرفية وثقافة جديدة في إدارة المخاطر المصرفية، والبنوك الإسلامية باعتبارها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول مدعوة للاهتمام بتطبيقها وتطويرها مع مبادئ عملها.

أو : كيفية تطبيق البنوك الإسلامية تفاقية بازل الأولى

البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

1- **خصائص نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:** يجب أن تكون أكبر من 80% نظرا:[2]

- لممارستها للاستثمار الحقيق يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها وخاصة السوقية.
- عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، وعدم ضمانها لكل أنواع الودائع.
- عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة، واستخدام الضمانات بمرونة.

2- تقييم الأصول حسب درجة خطورتها: حسب درجة مخاطرها تقسم إلى المجموعات التالية:

[1]- كوثر الأبجي، »المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي« ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة،الأردن، 2007، ص:26.

[2] لوفا اريكو و ميترا فرح بخش، »النظام المصرفي الإسلامي-قضايا مطروحة بشان التنظيم الاحترازي والمراقبة« ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد رقم 13، السعودية، 1421هـ/2001م، ص ص47، 49.

2-1 أصول الميزانية: الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر المرتبطة بكل أصل فيمكن تصنيفها إلى:

أ- **الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة**: هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره100% مثل المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي....الخ

ب- **الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت**: يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره100 %.
- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره50 % .

ت- **فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي**: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل الأولى.

2-2 التزامات خارج الميزانية: تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل 1 لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم اخذ الفوائد.

2-3 هناك جدلا مازال يدور حول مشروعية استعمالها من عدمه[1]، أخذ بعين الاعتبار الملاحظات السابقة فصيغة حساب كفاية رأس المال التي أقرتها منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل1 =

$$\frac{\text{رأس المال المدفوع + الاحتياطات + مخصصات مخاطر الاستثمار + احتياطات إعادة تقويم الأصول}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأسمال المصرف + باقي الموارد الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك + 50\% من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك}} \geq 8\%$$

وتم إضافة نصف حسابات الاستثمار المشترك لمقام هذه النسبة لكونها تتحمل خسائر أصحابها فقط، ولهذا فهي ليست من رأس مال البنك، إضافة إلى حملها لمخاطر الإزاحة التجارية.

2-4 **ملاحظات على تطبيق بازل الأولى في البنوك الإسلامية**[2]: من خلال ما سبق نلاحظ أن:

- أن رأس المال في جزئه الأساسي لا يختلف عن الموجود في البنوك التقليدية.
- عدم وجود القروض المساندة والاقتراض التساهمي في رأس المال التكميلي.
- إن أوزان المخاطر تبقى نفسها فقط ما يتغير هو طبيعة الأصول في الميزانية.

[1] سمير عبد الحميد رضوان حسن، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة الإسلامية"، الطبعة الأولى، مصر، دار النشر للجامعات، 2005، ص 82.

[2] ماهر الشيخ حسن، » قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال« ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، محرم 1424هـ/2003،ص ص 10-12.

- اختلاف صيغ النشاط من بنك لآخر يحد من مصداقية النسبة المحسوبة.
- عدم تطبيق مبادئ المحاسبية موحدة مما يحد من مصداقية النتائج المتوصل إليها.
- عدم الالتزام بصيغة موحدة لحسابها، بالشكل الذي يصعب من المقارنة فيما بينها.
- إن اغلب البنوك الإسلامية ورغم النقائص والمشاكل التي تعاني منها في هذا الجانب إلا أنها استطاعت أن تلتزم بالحد الأدنى لرأس المال، رغم تأخرها زمنيا عن البنوك الغربية في تطبيقها.

- الالتزام بمعايير الرقابة الدولية لم يعد خيارا، بل واقعا مفروضا في ظل تيار العولمة المتزايد، فخروج البنوك الإسلامية من معاقلها الطبيعية وتوسيع نشاطها، يفرض عليها الاهتمام بها لإعطائها مزيدا من الاطمئنان للعملاء، وتعزيزا لهذا الاتجاه فهي تسعى في الوقت الراهن لتطبيق اتفاقية بازل 2.

ثانيا: موقع البنوك الإسلامية من اتفاقية بازل2

رغم الايجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل 1 ، إلا انه كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيما على مراحل وذلك منذ 1999 وإلى غاية 2006، حيث تبدأ تطبيقها مع بداية سنة 2007، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة اشمل وأدق لمخاطر البنوك، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة.

لذلك هناك العديد من البنوك الإسلامية التي شرعت في تطبيق اتفاقية بازل 2 بشكل رسمي مع بداية سنة 2008، ومن خلال هذا العنصر سنبين الجهود المبذولة، وما هي مميزات تطبيقها لهذه الاتفاقية وما هو المنجز المتوقع منها.

1- كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لكفاية رأس المال في بازل 2

ما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية، هو وجود اتفاق موحد لتطبيقها، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطبيق الاتفاقية مع خصائصها.

1-1 **صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** هناك عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل2، ولكن سوف نقتصر على ذكر محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي قدمها في مختلف منشوراته ونحسب كما يلي[1]:

[1] معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر، 2005، ص ص 88- 89.

كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل 2:

$$\frac{\text{مقرق المساهمين} + \text{احتياط معدل الارباح} + \text{احتياط مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل} - \text{الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}} \geq 8\%$$

وتوجد صيغة أخرى أقرها المجلس بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تنشط في دول تفرض سلطاتها الرقابية إجبارية ضمان وحماية أصحاب الودائع مهما كان نوعها.

كما توجد محاولات أخرى لحسابها من قبل بعض الدارسين وكان الخلاف بينهم يدور حول كيفية معاملة حسابات الاستثمار المشترك[1]، استخدم مجلس الخدمات الاجتماعية المالية نفس التصنيف والأوزان الموجودة في النسخة الأصلية من اتفاقية بازل 2، فقد تم تعديلها للتماشي مع خصائص نشاط البنوك الإسلامية ونأخذ نظرة مختصرة عن مكونات المعادلة أعلاه.

رأس مال بقى له نفس التعريف في بازل1 الخاصة بالبنوك الإسلامية فقط تم إضافة ما يلي[2]:

-احتياطي معدل الأرباح: وهو مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة.

-احتياطي مخاطر ا ستثمار: يتكون من مبالغ مقتطعة من دخل أصحاب حسابات الاستثمار.

-مخاطر ا ئتمان: نظرا لمحدودية إمكانيات البنوك الإسلامية، فإنها غير قادرة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان وتستعين بأطراف خارجية معينة من سلطاتها الإشرافية لها القدرة على تحديدها، أما بالنسبة للأوزان فتستخدم ما جاء في منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005.

-مخاطر السوق: تم توضيح كيفية حسابها بالنسبة لكل مكوناتها، بتقنيات بسيطة وأخرى معقدة.

-مخاطر التشغيل: حيث عرفت المخاطر التشغيلية المحتملة بما فيها مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية.

1-2 آثار اتفاقية بازل 2 على البنوك الإسلامية:

لها مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية هي:

1-2-1 ا نعكاسات السلبية: تعتبر اتفاقية بازل 2 تحد كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع إلى:

-صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها.

-انخفاض ربحية البنك نتيجة احتجاز نسب أكبر منها، مما يضر بمصلحة المودعين المستثمرين.

[1] ماهر الشيخ حسن، »قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال« ، مرجع سابق، ص ص16- 23.

[2] ماهر الشيخ حسن، المرجع نفسه، ص30.

-وقوع أغلبها في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الموال الخارجية غليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي.

-أغلب البنوك الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها.

-تزيد من السيولة غير الموظفة على مستوى البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على استخدامها.

-عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ما يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك لآخر بالشكل الذي يؤثر على مصداقية النسب المحسوبة.

-تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في ظل عدم وضوح هذه العلاقة في أغلب الدول التي توجد بها.

1-2-2 ا نعكاسات الإيجابية: تتمثل أهم إيجابيات هذه الاتفاقية على البنوك الإسلامية في دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر.

-تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.

-تمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية.

-تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات والتي تهم المتعاملين معها.

ثالثا: مدى تطبيق البنوك الإسلامية اتفاقية بازل3

منذ أن صدرت اتفاقية بازل 3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية و المسئولين الماليين الممثلين للأعضاء إلى 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 أيلول (سبتمبر) 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، بدأ خبراء المصرفية الإسلامية، وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك.

فإذا كانت هذه التساؤلات تفرضها طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي عقب الأزمة الخيرة بوجه عام، ومدى تداعياتها وآثارها في البنوك الإسلامية بوجه خاص، على اعتبار أن هذه المعايير الجديدة جاءت استجابة لما يمكن اتخاذه من إجراءات حمائية للبنوك وتحصينها ضد تلك الأزمات مستقبلا، وإن كانت البنوك الإسلامية ستسعى بالتأكيد إلى تطبيق تلك المعايير لاكتساب مصداقية لها على المستوى الدولي، فإننا نرى أن هذه البنوك لن تجد صعوبات كبيرة في تطبيقها لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:

أو : لقد رفعت الاتفاقية الجديدة الحد الأدنى لنسبة رأس المال الاحتياطي أو الأولى من 2 إلى 4.5 %، وأضيف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبية2.5 % من الأصول والتعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7 %، فإذا كانت المعايير الجديدة حافظت على الحد الأدنى الإجمالي

لرأس المال كما في السابق وهو 8%، وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحد الإجمالي الأدنى والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5%، وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رؤوس أموال إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، إلا أن الواقع العملي أثبت أن البنوك[1].

ثانيا: لقد أثبتت الأزمة العالمية الأخيرة مدى هشاشة رؤوس أموال البنوك بعد أن ضخت الحكومات المليارات إلى بعض البنوك الكبرى، وذلك لعدم تمكن هذه البنوك من استخدام رؤوس أموالها لامتصاص الخسائر، بسبب أن تركيبتها هي أقرب إلى الديون منها إلى المساهمات النقدية الفعلية بعد أن ابتدعت تلك البنوك أنواعا من الأدوات المالية وأدخلتها ضمن أموالها الخاصة، والبنوك الإسلامية بعيدة عن هذا لأنها لا تعتمد على أدوات الدين في دعم رؤوس أموالها، وغنما على مساهمات فعلية من المساهمين أو ودائع الاستثمار، وكلها أموال لا تتصف بصفة الديون وإنما تشارك في الربح والخسارة، وهو المشكل الذي حاولت بازل 3 أن تعالجه بتقنية تركيبة رؤوس الأموال لدى البنوك.

ثالثا: معظم البنوك الإسلامية وفي إطار تطبيقها ل"بازل2" لا تستخدم نموذج التصنيف الداخلي في حساب كفاية رأس المال خاصة في مواجهة مخاطر الائتمان بل لا تزال تستخدم النموذج المعياري أو الموحد، وبالتالي لم تتورط هذه البنوك في تخفيض نسبة كفاية رأس المال المطلوبة لديها كما فعلت غالبية البنوك الغربية وبموافقة من السلطات الإشرافية في بلدانها، وهذا يعزز ما ذكرناه.

رابعا: بادرت لجنة بازل منذ طرح مسودة مشروع بازل 3 إلى زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والبنوك الإسلامية في منأى عن هذا لأنها لا تتعامل بالمتاجرة في الديون أو ما يعرف بالتوريق.

خامسا: البنوك التقليدية خاصة منها الصغيرة الحجم ستواجه صعوبات في الوفاء بمتطلبات السيولة التي جاءت بها بازل 3 بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في هذا المجال/ أحدهما للمدى[2]القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتها، والثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك.

والبنوك الإسلامية لن تجد صعوبة في استفاء كل هذه المتطلبات لأن معظمها يعاني أصلا من فائض السيولة.

---

[1] سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها على البنوك الإسلامية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الأداب والعلوم افنسانية، جاكعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 12.

[2] سليمان ناصر، المرجع نفسه، ص 13.

أخيرا فإن جهود التطويع والملائمة التي يقوم بها في كل مرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في ماليزيا، حيث يصدر معايير مشابهة لتلك التي تصدرها لجنة بازل من جهة، وتتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى، تجعل البنوك الإسلامية تختصر الطريق إلى تطبيق المعايير الجديدة ل بازل 3 ، بشرط الالتزام بتطبيقها وفرض ذلك من السلطات الرقابية المشرفة على هذه البنوك خاصة في الدول الإسلامية وإلا كان إصدار مثل هذه المعايير من المجلس إهدارا للجهد والوقت والمال.

ويبقى بعد كل هذه حافز آخر، وهو اجل تطبيق هذه الاتفاقية، والذي يمتد إلى عام2013 بما في ذلك محطات للمراجعة في كل من سنتي 2013 و2015 وهو زمن كاف جدا للانتقال إلى تطبيق هذه المعايير وإجراء التعديلات الهيكلية على البنوك دون هزات، وهي الميزة التي ستستفيد منها جميعا الإسلامي منها والتقليدي[1].

[1] سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها على البنوك الإسلامية مرجع سابق، ص 14.

خلاصة:

إن إدارة المخاطر عملية أساسية وضرورية للمصارف الإسلامية وهي عملية متكاملة وشاملة، ولتكون فعالة لابد أن تشمل تهيئة البيئة المناسبة في المصرف من خلال السياسات والإجراءات والتعليمات المناسبة ونشر ثقافة إدارة لدى العاملين.

تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية باعتبارها وسائط مالية، ومن هذه المخاطر : مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ، ولكن ونظراً للتقيد بالمبادئ الشرعية فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة المصارف الإسلامية، ومخاطر تتعلق بصيغ التمويل الخاصة بالمصارف الإسلامية مثل مخاطر المضاربة، الاستصناع والمشاركة.

كما أن درجة شدة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية تختلف، فالمخاطر الأعلى شدة هي مخاطر هامش الربح وأقلها هي مخاطر السوق، كما أن شدة هذه المخاطر تختلف باختلاف صيغ التمويل الإسلامي حيث إن أعلى مخاطرة هي المخاطرة الائتمانية بالنسبة لصيغة التمويل بالمشاركة، وأقلها هي مخاطر السيولة بالنسبة لعقد المضاربة.

الفصل الثالث

مقدمة :

يعتبر بنك البركة الجزائري أول تجربة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، فتح أبوابه لتلبية احتياجات عملائه الذين يرغبون في تحويل احتياجاتهم بمنتجات إسلامية بعيدة عن شبهة الربا.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى بنك البركة الجزائري من حيث نشاطه وتطوره، ثم الأهداف والإستراتجية الاستثمارية المتبعة لتحقيق هذه الأهداف.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل دراسة تحليلية لإدارة المخاطر السيولة لمختلف صيغ التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى معرفة طرق قياس السيولة والإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة في مجال إدارة السيولة، وتطورات نسب السيولة في بنك البركة الجزائري.

وبالتالي سوف تكون دراستنا في هذا الفصل وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم متعلقة ببنك البركة الجزائري

المبحث الثاني: صيغ الاستثمار والتمويل المطبقة في بنك البركة الجزائري

المبحث الثالث: : دراسة تحليلية لإدارة مخاطر السيولة لمختلف صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري

المبحث الأول: مفاهيم متعلقة ببنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر، وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية، خاصة في مجال التمويل والاستثمار، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على البنك من خلال نشأته، تعريفه، أهدافه، موارده ومختلف الجوانب التنظيمية المتعلقة به.

المطلب الأول: نظرة عامة حول بنك البركة الجزائري

أو : نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري شركة ذات أسهم خاضعة لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد و القرض، ذات رأس مال قدره 10.000.000.000 دج الكائن مقرها بحي أبو ثلجة هوديف، فيلا رقم 01 ،بن عكنون الجزائر، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 0014294 00/B/ طبقا لأحكام اتفاقية 1990/03/01 [1].

تأسس بنك البركة الجزائري رسميا في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره من مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية) 500 مليون دج، حيث 50 %و 50 %الأخرى من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR) 250 مليون دج و الممثل للطرف الجزائري .بنك البركة الجزائري هو أول بنك خاص في الجزائر و هو عبارة عن بنك تجاري تخضع نشاطاته البنكية لأحكام ا لشريعة الإسلامية و يساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية. و يخضع لقانون النقد و القرض رقم 90/10 و لقوانينها الداخلية، و قد قام البنك منذ تأسيسه في 1991 بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات و الأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول و الإنشاءات و الأغذية و المواصلات و الصناعات التحويلية النفطية .

و في فيفري 2006 تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأس المال إلى 10.000.000.000 دج بنسبة % 40لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و 56% لمجموعة البركة المصرفية.

وقد وصل عدد مستخدمي البنك إلى غاية 31 ديسمبر 2015 إلى 944 عاملا موزعين على حوالي 25 وكالة وقد سعى مسئولي البنك إلى اعتماد برنامج خاص بتوسيع شبكة البنك إلى غاية سنة 2015 مما سمح بتغطية معظم التراب الوطني وبلوغ أكثر من 50 وكالة.

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2015.

المطلب الثاني : أهداف واستراتيجيات بنك البركة الجزائري

يهدف البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمة المصرفية و أعمال التمويل الاستثمار على مبادئ الشريعة الإسلامية وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تساعده على الاستمرار وعلى هذا الأساس يقوم بإتباع مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعده على تجنب الوقوع في المخاطر والتي سوف يتم التطرق لها فيما يلي:

أو : أهداف بنك البركة الجزائري

يسعى بنك البركة الجزائري إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحقيق ربح من خلال استقطاب المواد و تشغيلها وفق الطرق الإسلامية و بأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر و يراعي القواعد الاستثمارية الإسلامية
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية
- تطوير وسائل جلب الأموال و المدخرات و توجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية و التجارية مع دعم صغار المستثمرين و الحرفيين .
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات و الخبرات.
- تطوير آفاق الاستثمار، تقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية و الاجتماعية.

ثانيا: استراتيجيات بنك البركة الجزائري

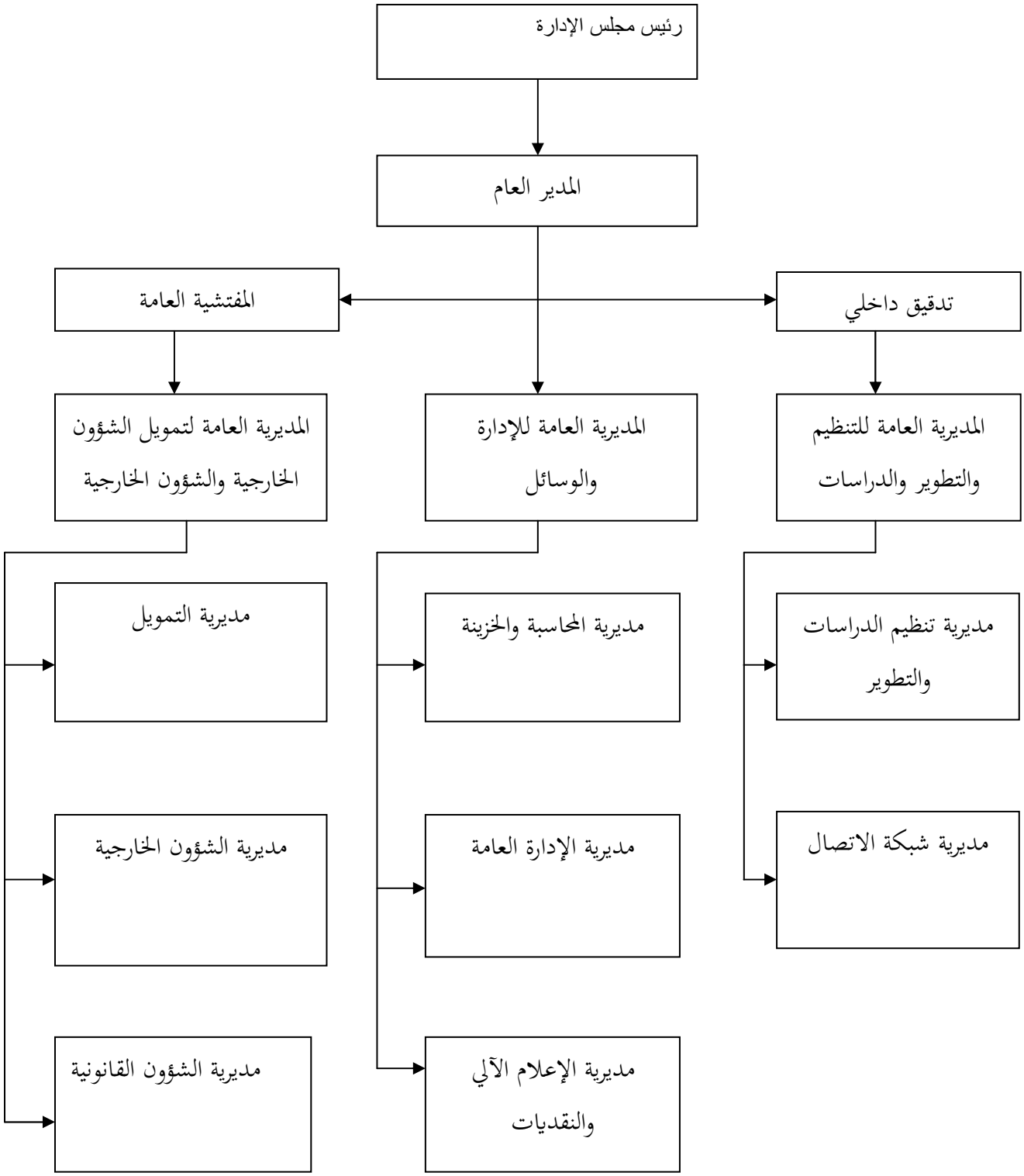
ينتهج البنك مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعده على تفادي جملة من المخاطر والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تدقيق وتطوير نظام تسيير البنوك
- تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.
- التوسع الأفقي لمخطط النشاط
- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المرودية ومتابعة النتائج.
- تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات، وتنويع تشكيلة المنتجات.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

إن نشاط بنك البركة و التحولات الجذرية التي يعرفها المحيط الاقتصادي الجزائري و البنك هو جزء من هذا المحيط، كل هذا جعل البنك يقوم بإعادة تهيئته و تكييف جميع هياكله لتتماشى مع طبيعة هذا المحيط، فطبقا لقرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 1999/04/12 المتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي العام للبنك، فقد قرر هذا المجلس إصدار هيكل تنظيمي جديد للبنك يلغي ويعوض الهيكل السابق المصادق عليه في 1993/12/20 وقد جاء هذا الهيكل وفقا للشكل التالي :

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر: الوثائق الداخلية للبنك.

المطلب الثالث: استخدامات وموارد بنك البركة الجزائري

يقوم بنك البركة الجزائري بتغطية الاحتياجات الاقتصادية في الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبنك البركة الجزائري كغيره من البنوك فإن مواده هي الأخرى تنقسم إلى موارد ذاتية وموارد خارجية.

أو ً: استخدامات بنك البركة الجزائري

1- الخدمات المصرفية:

يمارس بنك البركة الجزائري سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الجزائر أو خارجها .

- قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحساب الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة وتقاصها، وتحصيل الأوراق التجارية، وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان.

- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل، ويدخل في نطاق التعامل المسموح به حالات الإيداع المتبادل بدون فائدة للعملات المختلفة .

- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.

2- تسيير المستخدمين والخدمات ا جتماعية[1]:

بلغ تعداد البنك إلى غاية نهاية سنة 2015 نحو 944 إطار وموظف، من بينهم 356 على مستوى الهياكل المركزية و588 على مستوى شبكة الاستغلال.

2-1 التوظيف: خلال عام 2015 بلغ عدد المستخدمين الجدد 79 موظفاً.

2-2 التكوين: بلغ عدد المستفيدين من نشاطات التكوين خلال سنة 2015 نحو 501 موظفاً من أجل تعداد إجمالي يقدر ب944 مستخدماً، ما نسبته 53% مقابل نسبة بلغت 42.56% في عام 2014، ما يعني زيادة نسبتها 24.53%.

وتتمثل أهم الأعمال التي قام بها بنك البركة الجزائري خلال سنة 2015 فيما يلي:

- اعتماد المؤسسة التكوين بأموال وقفية ودخولها مرحلة الاستغلال.
- منح فرص عدة لعدة مؤسسات صغيرة في إطار القرض المصغر.
- منح القروض الحسنة وتسيير قروض الزكاة.
- دعم والتبرع للعديد من المنظمات والأشخاص المعوزة.

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2015، ص:13.

- إطلاق عملية قفة رمضان ومطاعم الرحمة.

3- التمويل وا ستثمار[1]:

ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2015 من 80.88 إلى أكثر من 96.45 مليار دج أي بنسبة قدرها 19.03% مقارنة بنسبة 2014. حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للشركات زيادة بنسبة 20.77% هذه الزيادة كانت بنسبة 27.62% للمؤسسات الكبرى. و16.93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و8.20% للتمويل لإيجاري، هذا يدل على التزام البنك للتدخل باستمرار في المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل، المنتجة للثروة والتي لديها مرد ودية محتملة على الاقتصاد الوطني وعلى البنك.

وقد بلغ جاري التمويلات العقارية الخام الموجهة للأفراد 18 مليار دج.

ثانيا: موارد بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك فإن موارده هي الأخرى تنقسم إلى موارد ذاتية وموارد خارجية.

1- الموارد الذاتية[2]: وهي عبارة عن الأموال الخاصة بالبنك، والتي تدخل ضمن حقوق الملكية والتي قدرت في سنة 2015 ب23463 مليون دح. وبانخفاض قدره -350 مليون دج، أي بنسبة -1.47% مقارنة بالسنة المالية السابقة، ويتضمن رأس المال الاجتماعي، والاحتياطات، والأرباح المحتجزة.

1-1 رأس المال ا جتماعي[3]: بلغ رأس المال البنك عند التأسيس 10.000.000.00 دج وذلك مناصفة بين بنك الفلاحة وتنمية الريفية وشركة دلة القابضة الدولية، وقد تغيرت النسبة بين الطرفين حيث أصبحت في سنة 2015 كالآتي:

- مجموعة البركة المصرفية البحرين 55.90%.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر44.10% .

1-2 ا حتياطات: تمثل الاحتياطات جزء من الأرباح المحققة والتي توضع كاحتياط لدعم المركز المالي للبنك حيث قدرت قيمتها في سنة 2015 ب 564318711298 دج.

حددت التعليمة رقم 06-2002 معدل الاحتياطي القانوني ب 6.25% ومعدل الفائدة على هذا الاحتياطي ب 2.5%.

1-3 الأرباح المحتجزة: هذه الأرباح تشكل موردا من موارد بنك البركة الجزائري بالإضافة إلى ذلك

[1] التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2015، ص:12

[2]- المرجع نفسه، ص:12.

[3]- التقرير السنوي 2015 لبنك البركة الجزائري ص: 19.

فإن البنك صندوق للمخاطر والمئونات أو المخصصات لمواجهة بعض المخاطر كالديون المشكوك في تحصيلها وتعتبر عمليا من حقوق الملكية.

2- الموارد الخارجية: تتمثل فيما يلي:

2-1 الودائع: تتمثل في الودائع أو الحسابات التي يفتحها بنك البركة الجزائري للعملاء وهي:

- الحسابات الجارية[1]: وتتمثل في الودائع تحت الطلب، وهذا النوع من الودائع لا يدفع عليه البنك أرباحاً وقدرت قيمتها سنة 2014 ب4309.5 مليار دينار.

- حسابات الادخار والتوفير: يمكن لأي شخص طبيعي فتح حسابات توفير أو ادخار بالبنك وهو حساب محدد المدة يتحصل على نسبة من الأرباح إذا تحققت والحد الأدنى للرصيد هو 20000 دج أو ما يقابلها بالعملة الصعبة، وإذا انخفض الرصيد خلال السنة عن الحد الأدنى يتحول الحساب إلى حساب جاري فالحد الأدنى لها هو 03 أشهر،أما نسبة الأرباح فهي غير ثابتة إذ يمكن تعديل شروط توزيع الأرباح من قبل البنك من فترة إلى أخرى. وقدرت قيمتها سنة 2015 ب 4140.5دج .

- حسابات الاستثمار: وتنقسم بدورها إلى:

- **حسابات ا ستثمار الغير المخصص:** يفوض المدعون أموالهم في هذا الحساب لبنك استعمالها في عملياته، أي أن المودع لا يشترط نوعية المشروع التي تستثمر فيه أمواله والحد الأدنى للرصيد هو 50000 دج أما المدة التي يتم فيها الاستثمار فتتراوح مابين 03 أشهر و05 سنوات.
- **حسابات ا ستثمار المخصص:** إن هذا الحساب يمكن المودع من استثمار أمواله في مشروع أو عدة مشاريع خاصة يختارها حسب طلبه وتكون معروفة لديه، ويتحصل أصحاب هذه الحسابات على نسبة من الربح في حالة تحققه ويتحملون الخسارة في حالة حدوثها.

ثالثا: تحليل أداء بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2015)

تتم عملية تحليل الأداء المالي في بنك البركة الجزائري من خلال مجموعة من الإحصائيات الفعلية التي تعبر عن نشاط البنك خلال آخر ست سنوات الماضية والممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 باستخدام الأرقام القياسية* لدراسة التغيرات النسبية للبيانات والأرقام الخاصة بالبنك وأهم التطورات التي مر بها.

[1]- المرجع نفسه، ص: 19.

1- تحليل الأداء وفق تطور إجمالي الأصول:

الجدول رقم (3-1): تطور إجمالي أصول بنك البركة الجزائري (2010-2015). الوحدة: مليون دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2104	2015
إجمالي الأصول	18843	18843	22110	22965	23813	23463
الأرقام القياسية	%100	%109	%117	%121	%126	%124

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري سنة(2010- 2015)

من خلال النسب يلاحظ أن إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري شهدت ارتفاعا نسبيا خلال الفترة(2010-2014) حيث بلغ 126% مقارنة بسنة الأساس 2010، إلا أنها انخفضت في سنة 2015 وقدرت بنسبة 124%.

2- تحليل الأداء وفق تطور إجمالي ودائع بنك البركة الجزائري

الجدول رقم (3-2): تطور إجمالي ودائع بنك البركة الإجمالي (2010-2015). الوحدة: مليون دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الودائع	89983	703285	716151	125435	125768	154562
الأرقام القياسية	%100	%114	%129	%139	%139	%171

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري سنة(2010- 2015)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي الودائع لدى بنك البركة الجزائري شهدت ارتفاعاً نسبيا من سنة لأخرى، ويترجم هذا التطور وإن كان نسبيا إلى إقبال جمهور المودعين في تعاملاتهم مع بنك البركة الجزائري بدافع الخدمة المصرفية الإسلامية اللاربوية حيث بلغ 174% سنة 2015 مقارنة بسنة الأساس 2010 بنسبة 100%.

3- تحليل الأداء وفق تطور إجمالي تمويلات بنك البركة الجزائري

الجدول رقم (3-3) : تطور إجمالي التمويلات الممنوحة للزبائن (2010-2015). الوحدة: مليون دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمال تمويل الزبائن	55689	58584	57891	63354	80888	96453
الأرقام القياسية	%100	%105	%103	%113	%145	%173

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري سنة(2010- 2015)

يوضح الجدول تطور إجمالي التمويلات الممنوحة للزبائن خلال الفترة (2010-2015).

شهدت إجمالي التمويلات الممنوحة للزبائن تطور مستمر بالرغم من الانخفاض الذي شهده خلال سنة 2012 ثم ارتفع سنة 2013 ليصل إلى 113% مقارنة بنسبة لسنة 2010 وهو في تزايد مستمر وبوتيرة متسارعة من خلال النسبة المتوصل إليها في سنة 2015 والتي تقدر ب 173% أي نسبة نمو 73% وهي نسبة تترجم المساهمة الفعالة لبنك البركة الإسلامي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري وهو دائم السهر للوصول إلى تصدر قائمة البنوك الوطنية من خلال التحفيزات و التسهيلات التي يقدمها لجميع الزبائن المتعاملين معه أو المرتقبين.

4- تحليل الأداء وفق تطور النتيجة الصافية السنوية

الجدول رقم (3-4): تطور النتيجة الصافية لبنك البركة الجزائري الوحدة: مليون دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي النتيجة الصافية	3243	3778	4190	4092	4307	4108
الأرقام القياسية	%100	%116	%129	%129	%132	%126

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري سنة(2010- 2015)

يوضح الجدول أعلاه أن نتائج بنك البركة الجزائري موجبة من سنة لأخرى وبوتيرة متزايدة خلال الفترة 2010-2014، حيث تعتبر سنة 2014 من أحسن السنوات من خلال النسبة الموضحة والتي تقدر ب: 132%، إلا أن النتيجة الصافية لبنك البركة انخفضت في سنة 2015 بانخفاض يقدر ب 199 مليون دج بنسبة 4.62%.

المبحث الثاني: صيغ ا ستثمار والتمويل المطبقة في بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري كغيره من المصارف الأخرى حيث أنه يهتم بعملية التمويل، من خلال تطبيقه لصيغ التمويلية المعروفة التي تراعي مختلف الأحكام الشرعية الإسلامية.

وبما أن التمويل يعد من أهم الركائز والأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية سنحاول التطرق إلى أهم ما يطبقه بنك البركة الإسلامي من خلال معرفة الخطوات العملية لكل صيغة على حدى وكذا الشروط التي تضمن صحتها.

المطلب الأول: التطبيق العملي لصيغ التمويل قصيرة الأجل

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا تم التعرف على كل صيغ التمويل قصيرة الأجل وسنحاول معرفة كيفية التطبيق العملي لها والتي يطبقها بنك البركة الجزائري[1] على النحو التالي:

أو : التطبيق العملي لصيغة التمويل بالمرابحة وشروطها

1-التطبيق العملي لصيغة التمويل بالمرابحة: من خلال ما تم التطرق إليه سابقا عرفنا أن المرابحة تأخذ شكلين ألا وهما :

- إما بشكل مباشر ما بين البائع والمشتري.
- أو ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء)، والبائع الأول (المورد)، والبائع الوسيط (منفذ طلب الشراء)، وعليه يتم تطبيق صيغة التمويل بالمرابحة في بنك البركة الجزائري وفقا للخطوات التالية:

– يتم التوقيع على عقد التمويل[2] من طرف البنك والعميل والذي يمكن أن ينص على فتح خط تمويل أو على عملية مرابحة ظرفية، في الحالة الأولى، يمكن تفسير اتفاقية الإطار من وجهة نظر الشريعة الإسلامية على أنها وعد بالبيع يكون شامل على الأصول ويتم التفاوض بخصوصها عملية بعملية بالتفصيل.

– يقوم البنك بتوكيل عميله قصد التفاوض مع المورد حول شروط شراء السلعة من طرفه، القيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة، وأخيرا استلام السلع، وتبعا لما سبق ذكره، يتدخل العميل بصفته وكيلا عديا، وفي هذه المرحلة من العملية يتدخل البنك بصفته المشتري الحقيقي للسلع، وعليه يقوم بتحمل كامل المصاريف والتكاليف التي لم يتم تحديدها في عقد المرابحة.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.
[2] انظر الملحق رقم: 01.

- يقوم المشتري الأخير (العميل) بتوجيه لمورده طلبية بالسلع التي يحتاجها.
- يقوم المورد بتقديم فاتورة أولية للعميل محررة باسم البنك لحساب العميل يوضح فيها التعيين، الكمية السعر، الوحدة والمبلغ الإجمالي للسلع، إضافة إلى الحقوق والرسوم المحتملة.
- يقوم العميل بتقديم طلب (أمر) شراء السلع للبنك مدعوما بالفاتورة الأولية[1]، ويجب أن يوضح في طلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية، هامش الربح العائد للبنك وتاريخ استحقاق مبلغ المرابحة (التسديد).
- يتم مراقبة مدى مطابقة العملية لأحكام عقد التمويل والترخيص المتعلق بها، وعلى هذا الأساس يسدد البنك مبلغ الفاتورة بشيك، تحويل، سفتجة أو طرق أخرى مباشرة لفائدة المورد، ويعتبر قبول البنك لورقة تجارية كشراء السلع بتمويل.
- تحقق العملية التجارية للمرابحة (تحويل ملكية السلع من البنك للعميل) عند تسلم الفاتورة النهائية واستلام السلع.
- أما بالنسبة لعمليات المرابحة المبرمة في إطار عمليات التجارة الخارجية، يسدد مبلغ التمويل عن طريق بنك الجزائر عند استلام الإشعار بالسحب من هذا الأخير (من إنجاز الاعتماد المستندي)، وتنجز المرحلة الثانية من المرابحة (إعادة بيع السلع المستوردة لفائدة المستورد) عند وصول الوثائق وتوطينها من طرف البنك، أو إذا اقتضى الأمر عند إصدار خطاب ضمان لفائدة مجهز السفينة أو من وكيله بالجزائر.
- يمكن أن تنجز العمليات التي تستفيد من تمويلات خارجية في شكل مرابحة دون تسديد (شراء وإعادة بيع السلع بتمويل من طرف البنك)، غير أنه لا يمكن أن تحسب في هذه العمليات نسب الفائدة، بل يحسب إدراج هامش الربح في المبلغ المحدد من طرف المورد في فاتورة الشراء.
- كذلك بالنسبة للعمليات التي تتم بغلاف نقدي يكون فيه المقابل بالدينار مضمونة بمئونة من قبل العميل، يمكن أن تتم شريطة أن يكون البنك المشتري الأول للسلع (شراء السلع نقدا بالعملة الصعبة وإعادة بيعها نقدا بالدينار).
- كما تجدر الإشارة إلى أن إعادة بيع السلع بالمرابحة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع لصالح البنك، ويجب أن يكون عقد شراء السلع (المبرم من طرف العميل بصفته وكيل البنك) والفاتورة النهائية (محررة باسم البنك لحساب العميل)، ملحقة لعقد المرابحة باعتبارهما جزء لا يتجزأ منه.
- يجب أن تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الاقتصادية للنشاط الممول وتحدد عند تحليل ملف التمويل.

[1] انظر الملحق رقم: 01.

- عند بيع السلع يقوم العميل بتحويل الإيرادات المحصلة في حساب التسديد الذي يمكن أن يدر أرباحا تحفيزية بنفس الشروط المعمول بها في حسابات المساهمة المخصصة.
- قصد تشجيع التسديد فإنه يمكن تجزئة المرابحات، على عدة استحقاقات حتى وإن كانت على المدى القصير وكذا احتساب هامش ربح متوسط على مدة التسديد المطبقة.

2-شروط مطابقة المرابحة للشريعة الإسلامية يقوم بنك البركة الجزائري بوضع شروط لهذه الأخيرة حتى تتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهمها فيما يلي:

- أن يكون موضوع عقد المرابحة مباح شرعا في الإسلام.
- الشراء المسبق للسلع من طرف البنك، حيث أن الأساس القاعدي للمرابحة هو أن هامش الربح العائد للبنك مستحق مقابل تحمل البنك ضمان السلع بعد شرائها وقبل بيعها للعميل، (يجب أن تكون عملية الشراء وإعادة البيع حقيقية وليست وهمية)، وعلى هذا الأساس سميت بالمرابحة، حسب ما يتم التعامل به في البنوك الإسلامية.
- الاتفاق المسبق بين الطرفين على كل من : المبلغ والعائد، هامش الربح بالنسبة للبنك، وآجال التسديد.
- في حالة التأخر عن التسديد يمكن للبنك أن يطبق على العميل المماطل غرامات تأخير والتي توضع في حساب خاص "إيرادات قيد التصفية"، ولكن لا يمكن للبنك إعادة مراجعة هامش ربحه بالزيادة مقابل تجاوز آجال التسديد، غير أنه وفي حالة ثبوت نية سيئة للعميل، إضافة إلى غرامات التأخير، يحق للبنك المطالبة بالتعويض عن الضرر عن الاستحقاقات غير المسددة، والتي من خلالها يقيم الضرر بالمقارنة مع المقاييس العملية الخاصة بالبنك وتجنب كل مرجع لنسب الفائدة.
- وبعد إنجاز عقد المرابحة تتم عملية نقل ملكية السلع فعليا إلى المشتري النهائي والذي يصبح مسئولا عنها، غير أنه يمكن للبنك أن يحصل على رهن حيازي على السلع المباعة وهذا ضمانا لتسديد مبلغ البيع وتحقيق هذا الرهن في حالة عدم التسديد، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار عسر العميل ومنحه إعادة جدولة للدين الذي على عاتقه وهذا دون احتساب هامش ربح إضافي زيادة على هامش الربح الأصلي.

ثانيا: التطبيق العملي لصيغة التمويل بالسلم وشروطه

1-التطبيق العملي لصيغة التمويل بالسلم: يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله لكمية من السلع بقيمة تطابق حاجياته التمويلية خلافا لصيغة المرابحة وعليه يتم تطبيق صيغة السلم في بنك البركة الجزائري وفقا للخطوات التالية[1]:

- يقوم البنك بإجراء طلبه لحساب عميله لكمية من السلع بقيمة تطابق حاجياته التمويلية.
- يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة تحدد طبيعة وكميات وسعر السلع المطلوبة.
- يوق الطرفان عند الاتفاق على شروط الصفقة على عقد السلم[2]، يحدد فيه الشروط المتفق عليها (طبيعة السلع، الكميات، السعر، آجال وكيفيات التسليم و/ أو البيع لحساب البنك....إلخ).
- وبالموازاة يوقع الطرفان عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم أو بيع (حسب الحالة) السلع إلى شخص آخر، ويلتزم البائع تحت مسؤوليته الكاملة بتحصيل وتسديد مبلغ البيع للبنك.
- إضافة إلى الضمانات العادية المطلوبة من البنك في نشاطاته التمويلية (كفالات، رهن حيازي، رهن عقاري...إلخ)، ويمكنه مطالبة البائع باكتتاب التأمين على القرض لتجنب خطر عدم التسديد من طرف المشترين النهائيين، مع اكتتاب تأمين ضد جميع المخاطر على السلع مع الإنابة لصالح البنك.
- عند وصول تاريخ الاستحقاق وفي حالة اختيار البنك توكيل البائع لبيع السلع لحسابه، يفوتر هذا الأخير وهذا إذا رأى البنك حاجة في ذلك (إجراء موجه للسماح بتتبع ومراقبة العملية).
- الأرباح التي يحصل عليها البائع يمكن أن تمنح في شكل عمولة أو في شكل تخفيض أو المساهمة في هامش الربح المتحصل عليه من طرف البنك في عملية بيع السلع، كما يمكن احتسابها عند بداية وإدراجها في مبلغ التسبيقة (تمويل السلم)، وفي كل الحالات يجب احتساب مبلغه مقارنة بنسبة الهامش المطبقة في السوق على عمليات متشابهة.
- يمكن للبنك استعمال تقنية WARANTAGE (التعامل بسند تخزين السلع)، باشتراطه تخزين السلع في مخزن عام وبيعها أو بتوكيل عميل البنك مع تظهير سند التخزين WARANT والاحتفاظ بوصل التسليم كضمان للتسديد في كيفيات التسليم التعاقدية.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.
[2] انظر الملحق رقم: 02.

- يجب تحقيق ربح صافي من عملية بيع السلع من قبل البائع لحساب البنك (بعد خصم العمولات والمصاريف الأخرى)، وأن يكون هذا الربح مساويا على الأقل لنسبة المرودية السنوية كما هي محددة في سياسته التمويلية.

2-شروط مطابقة السلم للشريعة الإسلامية يقوم بنك البركة الجزائري بوضع شروط لهذا الأخير حتى تتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهمها فيما يلي:

- يجب أن تكون السلع موضوع العقد معروفة (طبيعتها ونوعيتها)، وكمياتها (الحجم والوزن)، ومحسوبة (بالنقد أو بما يعادله في حالة المقايضة).
- يجب أن يكون أجل التسليم السلع من قبل البائع معروفا في العقد لدى الطرفين.
- يجب أن يكون سعر السلع محددا في العقد (أو ما يعادله)، وأن يكون معروفا لدى الطرفين ومسدد من قبل المشتري (البنك) نقدا.
- يجب تحديد ومعرفة مكان التسليم من قبل الطرفين.
- بإمكان المشتري مطالبة البائع بدفع كفالة قصد ضمان تسليم السلع عند الاستحقاق، أو أية ضمانات شخصية أو عينية أخرى.
- بإمكان المشتري توكيل البائع لبيع و/ أو تسليم السلع عند الاستحقاق لشخص آخر مع أخذ عمولة أو بدونها، وعليه يصبح البائع مدينا اتجاه المشتري بتحصيل قيمة المبلغ.
- لا يمكن للمشتري أن يبيع السلع قبل تسليمها من قبل البائع، غير أنه يسمح بذلك عن طريق عقد سلم موازي.

المطلب الثاني: التطبيق العملي لصيغ التمويل المتوسطة الأجل

عرفنا من خلال الدراسة النظرية صيغ التمويل المتوسطة الأجل وسنحاول معرفة كيفية التطبيق العملي لها والتي يطبقها بنك البركة الجزائري على النحو التالي:

أو : التطبيق العملي لصيغة التمويل با عتماد ا يجاري وشروطه

1- **التطبيق العملي لصيغة التمويل با عتماد ا يجاري:** وهنا يمكن التمييز بين عمليات الاعتماد الإيجاري على الأصول المنقولة، والاعتماد الايجاري على الأصول المنقولة.

1-1 الخطوات العملية بالنسبة للاعتماد ا يجاري على الأصول المنقولة أو على محل تجاري:

تتمثل الخطوات العملية لهذه الأخيرة بالمراحل التالية[1]:

- يقوم العميل لدى بنك البركة باختيار الأصول المنقولة التي يحتاجها ويتفاوض مع المورد حول شروط شرائها (السعر، التسليم، الضمان ما بعد البيع ...الخ) أو المحل التجاري الذي يريد شراءه.
- يقوم بتقديم طلب التمويل للبنك لشراء الأصول المنقولة مدعما بالفواتير الأولية التي يجب أن تكون باسم البنك، عقود أو وثائق أخرى مطلوبة.
- بعد دراسة ملف التمويل من جانب المخاطرة، المرودية، الضمانات، والمطابقة، وفي حالة موافقة الهيئات المختصة يتم منح التمويل بتسديد مبلغ الأصول المنقولة لفائدة المورد الذي يجب إخطاره عند تسديد الثمن على وجوب تحرير الفاتورة النهائية باسم البنك بصفته المالك الوحيد للأصول المنقولة، وأن هذا البيع قد تم بالشروط المتفق عليها بينه وبين العميل.
- قبل تسديد ثمن الأصول المنقولة يتعين على الفرع توقيع عقد الاعتماد الايجاري[2] للأصول المنقولة وفق النموذج المرفق.
- يجب أن يحدد بوضوح في عقد التأجير تعيين الأصل المؤجر تعيينا دقيقا، مدة التأجير، مبلغ التأجيرات الواجب تسديدها، إلزامية تأمين الأصل مع الإنابة لصالح البنك، إضافة إلى البنود الأخرى المتعلقة بالإيجار.
- وبعد التوقيع على العقد يوقع العميل على السندات لأمر بمبلغ الإيجارات المتفق عليها.
- كما يجب شهر العقد في خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ توقيعه للعقد، وتتم عملية الشهر بإجراء تسجيل العقد لدى مصلحة التسجيل والطابع بمديرية الضرائب، مع التذكير أن تسجيل هذه العقود يكون معفى من حقوق التسجيل طبقا لتعليمة وزارة المالية رقم 01 المؤرخة في 15 أوت 2001، وبعد تسجيل العقد يجب شهره لدى الملحقات الولاية للمركز الوطني للسجل التجاري لمكان تواجد الفرع بواسطة جدول القيد المرفق المحدد في المرسوم التنفيذي رقم 92/06.
- لاحتساب الإيجار الدوري، فإن المطابقة لمبادئ البنك تتمثل في إضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.
[2] انظر الملحق رقم: 03.

- يوكل البنك العميل لاستلام وتركيب العتاد والقيام بكل الإجراءات الإدارية وغيرها.
- وينتهي عقد الاعتماد الايجاري بتسديد كافة الإيجارات المتفق عليها في أجلها، وفي حالة الاعتماد الايجاري المالي فقط يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل مقابل قيمتها المتبقية إذا طلب العميل ذلك، وقد يرجع العميل الأصل للبنك أو يتفقا على إعادة تجديد عقد التأجير لمدة جديدة.

2-1 الخطوات العملية بالنسبة للاعتماد الإيجاري على الأصول غير المنقولة:

كما تتمثل الخطوات العملية لهذه الأخيرة بالمراحل التالية[1]:

- يقوم عميل البنك باختيار الأصول غير المنقولة (العقار) التي يريد اقتناءها، ويتفاوض مع البائع حول شروط شرائها.
- يقدم للبنك طلب التمويل لشراء الأصول غير المنقولة، مدعما بعقد الملكية والشهادة السلبية والدفتر العقاري وكل الوثائق الأخرى المطلوبة.
- بعد دراسة ملف التمويل من جانب المخاطرة، المرودية، الضمانات والمطابقة، وفي حالة موافقة الهيئات المختصة يتم منح التمويل بتسديد مبلغ الأصول غير المنقولة إلى الموثق الذي يقوم بتحرير عقد البيع باسم البنك بصفته المالك الوحيد لها، ويتم البيع بالشروط المتفق عليها بين العميل والبنك.
- بعد اتفاق العميل مع بائع الأصل موضوع عملية الاعتماد الايجاري يوقع البنك مع العميل على عقد الاعتماد الايجاري الذي يجب أن يتضمن بوضوح العناصر الجوهرية للعقد[2]، وتعيين الأصول المؤجرة تعيينا دقيقا، مدة التأجير، مبلغ الإيجارات الواجب تسديدها، التأمينات المطلوبة مع الإنابة لصالح البنك، إضافة إلى البنود الأخرى المتعلقة بالإيجار، فضلا عن توقيع سندات لأمر لفائدة البنك بمبلغ الإيجارات المتفق عليها.
- يسلم عقد الاعتماد الايجاري بعد توقيعه إلى الموثق الذي تسند له مهمة تحرير عقد بيع العقار موضوع عملية الاعتماد الايجاري، ويسلم ثمن الشراء لهذا الموثق بواسطة صك بنكي مرفق برسالة من الفرع تذكر الموثق بأن يحرر عقد البيع باسم البنك بصفته مشتري العقار، وأن يكون العقد مطابق لأحكام الأمر رقم 96-09 والمرسوم التنفيذي رقم 91/06، ويوقع عقد البيع نيابة عن البنك مدير الوكالة.

[1] انظر الملحق رقم: 03.
[2] انظر الملحق رقم: 03.

- يشهر عقد الاعتماد الايجاري مع عقد بيع العقار موضوع العملية بمصلحة الشهر العقاري، كما يسجل لدى مصلحة التسجيل والطابع بمديرية الضرائب مع عقد البيع، مع التذكير أن تسجيل هذه العقود معفى من حقوق التسجيل طبقا للتعليمة وزارة المالية رقم 01 المؤرخة في 15 أوت 2001.
- لاحتساب الإيجار الدوري، فإن الصيغة المطابقة لمبادئ البنك تتمثل في إضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل.
- يوكل البنك العميل لاستلام الأصل من البائع والقيام بكل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالانتفاع بالعين المؤجرة.
- وينتهي عقد الاعتماد الايجاري بتسديد كافة الإيجارات المتفق عليها في أجلها، وفي حالة الاعتماد الايجاري المالي فقط يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل مقابل قيمته المتبقية إذا طلب العميل ذلك تطبيقا للمادة 45 من الأمر 96-06، كما يمكن أن يرجع العميل الأصل للبنك أو يتفقا على إعادة تجديد عقد التأجير لمدة جديدة.
- إذا تعلق التأجير حول عقار في طور الإنجاز وسينجز مستقبلا، يمكن للبنك توكيل المستعمل لإنجاز أشغال البناء لحسابه وتمويل العملية بصفته صاحب المشروع.
- في حالة ما إذا كانت القطعة الأرضية ملك للمستعمل يمكن لهذا الأخير إما بيعها للبنك بموجب عقد بيع (اعتماد إيجاري متبادل) وتأجيرها له مدة تساوي للمدة المحددة في عقد التأجير، في الصيغة الأخيرة هذه يجب أن تعود ملكية البناية للمستعمل بموجب العقد.

2-شروط مطابقة ا عتماد ا يجاري للشريعة الإسلامية يضع بنك البركة الجزائري شروطا للاعتماد الايجاري حتى يكون مطابقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهمها فيما يلي:

- يجب أن يكون موضوع التأجير معروفا ومقبولا من الطرفين (استعمال الأصل المؤجر).
- يجبّ أن تكون عملية التأجير على الأصول دائمة.
- فيما يخص مدة التأجير، مبلغ الإيجارات، يجب أن يحدد وتعرف عند التوقيع على عقد التأجير.
- يمكن تسديد الإيجارات مسبقا لأجل أو بأجزاء، وهذا حسب اتفاق الطرفين.
- باتفاق الطرفين يمكن مراجعة الإيجارات، مدة التأجير وكل البنود الأخرى للعقد.

- إن تحطيم أو انخفاض قيمة الأصل المؤجر لسبب خارج عن نطاق المستعمل، فإن هذا لا يحمل المسؤولية هذا الأخير، إلا إذا تحقق أنه لم يأخذ الاحتياطات اللازمة للحفاظ على الأصل، ما لم يوجد اتفاق مخالف على ذلك، وبالتالي فإن البنك يقع على عاتقه كامل مصاريف الصيانة والإصلاح قصد إبقاء الأصل المؤجر على أحسن حال من أجل تأدية الخدمة التي استأجر من أجلها، كما أنه يقم بتحمل كامل التكاليف الإيجارية الواردة في العقد.
- يقوم المستعمل للأصل بضمان صيانة الأصل المؤجر مع تحمل كامل التكاليف الإيجارية التي تظهر بعد تاريخ التأجير.

ثانيا: التطبيق العملي لصيغة التمويل با ستصناع وشروطه

1- التطبيق العملي لصيغة التمويل با ستصناع:

تمر عملية التمويل بالاستصناع بعدة خطوات ولكن يجب علينا أن نفرق بين نوعين من التمويل[1] بحيث يكون:

- تمويل إنجاز مشروع في إطار صفقة عمومية.
- تمويل إنجاز منقول أو عقار بطلب من العميل وأيضا من البنك كبناء محل مثلا.

1-1 تمويل إنجاز مشروع بطلب من العميل: من خلال هذا النوع يمكن للبنك التدخل بصفته صانع والعميل مستصنع أو العكس.

1-1-1 البنك صانع والعميل مستصنع: وفقا لهذا النوع من التمويل فإن الخطوات التي يمر بها تكون على النحو التالي:

- يقوم البنك بتكليف مقاول محترف لإنجاز مشروع مطلوب طبقا لعقد استصناع ثاني والذي من خلاله يلعب البنك دور صاحب المشروع (المستصنع) والمقاول (الصانع).
- يتم تسديد الخدمات المقدمة من طرف المقاول على أساس تقديم الوثائق المبررة (وضعية الأشغال فواتير وضعية الرواتب....إلخ)، كما يمكن أ تكتسي صيغة تسبيقات على الأشغال تستنزل من التسديد اللاحق.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

- يمكن أن يسدد صاحب المشروع الخدمات المقدمة من طرف البنك في أي وقت من العملية في شكل مؤونات جزئية ومتزايدة في حساب الاستصناع.
- تحتسب الأرباح العائدة للبنك في هذه العملية من التمويل، بالإضافة لتكلفة الإنجاز (مجموع المصاريف المسددة للمقاول وكل النفقات المجرات في إطار العقد)، هامش ربح متفق عليه مع صاحب المشروع.

2-1-1 البنك مستصنع والعميل صانع: وعلى أساس هذا النوع تتم الخطوات التالية على النحو التالي:

- البنك هو صاحب ومالك المشروع يكلف العميل لإنجاز المشروع موضوع التمويل لحسابه.
- يرسل العميل (المقاول) للبنك فاتورة أولية أو كشف يحدد فيه تعيين المشروع المراد إنجازه وكذا مبالغ التمويل الواجب دفعها.
- يسدد البنك للعميل مبلغ الفاتورة أو الكشف، ويقوم بوضع مبلغ التمويل المتفق عليه تحت تصرفه عند التوقيع على العقد، وهذا حسب تقدم الأشغال أو عند تسليم المشروع.
- يستلم البنك المشروع من العميل بموجب وصل بالاستلام ويوكله لغرض بيع المشروع لحسابه على أساس سعر أدنى يشمل مبلغ التمويل الممنوح مضاف إليه هامش ربح بالبنك المعتاد، وفي المرحلة الثانية من هذه العملية يتم التوقيع على عقد بيع المصنوعات بالوكالة[1].

2-1 تمويل الصفقات العمومية: وتتم وفقا للخطوات العملية التالية:

- في حالة طلب التمويل من طرف العميل والذي يكون أساسا مقاولا، في إطار إنجاز صفقة، يجب إضافة في عقد رهن الصفقة لصالح البنك بند خاص يتعلق بالمساهمة المباشرة للبنك في إنجاز جزء أو كل الأشغال موضوع هذه الصفقة، وبالتالي يلعب دور الصانع المكلف من طرف صاحب المشروع لإنجاز كل أو جزء من الصفقة بالتعاون مع المقاول.
- عقد استصناع ثاني يوقع مع المقاول، يتدخل من خلاله كمساهم مع البنك في إنجاز الأشغال.
- يقوم البنك بمنح تسبيقات للمقاول و تسوى حسب التسديدات المجرات من طرف المحاسب بموجب إجراءات رهن الصفقة العمومية المذكورة أعلاه.
- عند اختتام العملية توزع الأرباح الإضافية ما بين البنك والمقاول على أساس معيار توزيع يضمن للطرف الأول هامشه العادي في الربح مقارنة مع مدة تعبئة تمويله.

[1] انظر الملحق رقم: 04.

- تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها بتوفر احتمال ثان لتمويل الصفقات العمومية والمتمثل في إنشاء أو المساهمة في شركات إنجاز.
- فيما يخص مجال الضمانات، بإمكان البنك طلب رهن عقاري أو رهن حيازي للأصل المنجز، وهذا عندما يتعلق الأمر استصناع عادي (البنك /العميل)، أما في حالة استصناع مبرم في إطار صفقة عمومية هنا يجب تحصيل رهن الصفقة العمومية.

2-شروط مطابقة ا ستصناع للشريعة الإسلامية: يضع بنك البركة الجزائري شروطا مضبوطة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية حتى تصح صيغة استصناع وتتمثل أهمها فيما يلي:

- يبرر هامش ربح البنك في إطار عملية الاستصناع بالتدخل بصفته مقاول مسؤول عن إنجاز أشغال متعلقة بإنجاز مشروع موضوع العقد، ويكون هذا التدخل إما مباشرة أو بتكليف مقاول آخر.
- يجب أن يتم الاستصناع على عمل تحويل المادة، المنتج النصف مصنع أو مكونات المنتج الصافي القابل للاستعمال.
- إلزامية تحديد مواصفات الشيء الواجب صنعه في العقد سواء من ناحية النوعية، الكمية ...الخ
- مسؤولية التمويل بالمواد الأولية تقع على الصانع (المقاول).
- يجوز تكليف شخص آخر إنجاز جزء أو كل المشروع من الطرف الصانع الأول كما يمكن للمستصنع رفض المشروع المنجز وكذا فسخ العقد في حالة عدم مطابقته للمواصفات المتفق عليها.
- عند توقيع العقد يصبح المستصنع مالكا للمشروع.
- الشيء المصنوع تحدد مدة ومكان تسليمه مسبقا.

المطلب الثالث: التطبيق العملي لصيغ التمويل الطويلة الأجل

يكون التطبيق العملي للصيغ طويلة المدى على النحو التالي:

أو ّ: التطبيق العملي لصيغة التمويل بالمشاركة وشروطها

1-التطبيق العملي لصيغة التمويل بالمشاركة:

تمر عملية التمويل بالمشاركة في بنك البركة الجزائري بعدة خطوات عملية سواء تعلق الأمر بالمشاركة المنتهية أو المشاركة المتناقصة والتي تكون على النحو التالي[1]:

- يقوم العميل بتقديم ملف تمويل يتضمن إضافة إلى الوثائق اللازمة، دراسة مفصلة للمشروع أو العملية المقترحة على البنك تتضمن أساسا حساب استغلال تقديري.
- بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، الضمانات المقترحة، مطابقة ونظامية العملية، مهنية العميل وبعد موافقة الجهات المختصة يقوم البنك بفتح التمويل للمدة الخاصة بالعملية، حيث يمثل مبلغ التمويل حصة البنك في رأس مال المشروع.
- يوقع الطرفان عقد المشاركة الذي تحدد فيه الشروط المالية والتجارية التي ستسير العملية وكذا حقوق والتزامات كل طرف[2].
- يتم إسناد تسيير المشروع أو العملية للعميل الذي يقدم تقريرا دوريا مفصلا ومبررا للبنك .
- إلزامية توطين مجموع العمليات المتعلقة بعقد المشاركة لدى شبابيك البنك، بالإضافة إلى العمليات التي تجرى على حصة المشارك، كما يقوم البنك بتسديد كافة النفقات المسجلة في إطار عملية ووضع المشروع أو العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح، وتتم التسديدات مباشرة لصالح موارد الخدمات والمستفيدين الآخرين، إلا في بعض النفقات مثل: تسديد مصاريف المستخدمين، التنقلات والمصاريف الأخرى، وتكون التسديدات مشروطة عن طريق تقديم طلب تسديد موقع من طرف المشارك مع الوثائق المبررة اللازمة لكل فئة من النفقات (كشوف، فواتير، وضعية الرواتب، وثائق جبائية، .....).
- إضافة إلى التكفل المحاسبي، يجب أن تكون عمليات المشاركة موضوع متابعة شبه محاسبية مدققة على مستوى البنك وعلى أساس الوثائق المبررة المقدمة.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.
[2] انظر الملحق رقم: 05.

- يحتفظ البنك بحق الفصل في نظامية النفقات في إطار المشاركة، وفي هذا الصدد يمكنه رفض تطبيق طلبات التسديد.
- توضع إيرادات البيع في حساب تسديد المشاركة، هذا الأخير يسير كحساب جاري غير مؤهل للأرباح.
- بالنسبة لعمليات المشاركة غير الظرفية، يعد الطرفان دوريا حساب استغلال للمشاركة، حيث يوضع في الجانب منه مجموع التكاليف المرتبطة بالعملية سواء سددت من طرف البك أو المشارك، وفي الجانب المدين مجموع الإيرادات المسجلة بصدد المشاركة، ويتم توزيع ناتج الاستغلال (ربح أو خسارة) بين الطرفين حسب الاتفاق التعاقدي أو إعادة إدماجه في المشاركة، أو وضعه في حساب خاص قيد التخصيص، أما بالنسبة للمشاركات الظرفية يعد حساب الاستغلال عند اختتام العملية.
- في حالة مشاركة متناقصة يمكن للطرفين الاتفاق بتخصيص جزء من الإيرادات الناتجة عن المشاركة لإهلاك رأس مال البنك، وتعود ملكية المشروع (المؤسسة) أو العملية للعميل عند التسديد الكلي لحصة البنك والأرباح العائدة له، كما يمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة طرق نجد منها: بيع الحصص الاجتماعية والأسهم، تسديد رأس المال المستثمر من طرف البنك.
- في المشاركة النهائية يجب أن تخضع إدارة وتسيير المشروع لنفس الإجراءات القانونية والمحاسبية المسيرة للمؤسسات، وبالخصوص تعيين إداري أو أكثر كممثل للبنك.

2-شروط مطابقة ا ستصناع للشريعة الإسلامية: يضع بنك البركة الجزائري شروطا مضبوطة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية حتى تصح صيغة المشاركة وتتمثل أهمها فيما يلي:

- يجب أن تكون حصة الطرفين موجودة عند إنجاز العملية موضوع العقد، غير أن الشريعة الإسلامية تسمح للمشاركة في العمليات المستفيدة من تأجيلات في التسديد، شريطة أن يلتزم أحد الطرفين بتقديم جزء من الالتزام اتجاه المورد، وتتمثل حصة البنك في هذه المشاركة أساسا في إصدار ضمان مصرفي (خطاب ضمان، كفالة على الصفقة العمومية، اعتماد مستندي...).
- يجب على الطرفين قبول مبدأ المشاركة في أرباح وخسائر المؤسسة الممولة، من خلال كل اتفاقية يضمن أحد الطرفين استرجاع أمواله بغض النظر عن نتائج العملية، باطلة وعديمة الأثر، وعليه فإنه لا يحق للبنك المطالبة بتسديد حصته إلا في حالة خرق أحد بنود عقد المشاركة من خلال اللامبالاة في تسيير العملية وفي حالات سوء النية والإخفاء، الخيانة وكل المخالفات المشبوهة.

- يمكن للبنك مطالبة شريكه بتقديم ضمانات، ولكن لا يمكن التنفيذ عليها لا في حالة ثبوت المخالفات المذكورة أعلاه.
- إلزامية تحديد معايير توزيع الأرباح مسبقا عند التوقيع على العقد وهذا لتفادي أي نزاع، أما إذا كانت حصة كل طرف في الأرباح قابلة للتفاوض الحر فإن توزيع الخسائر المحتملة تكون بنفس نسب توزيع الأرباح وذلك طبقا لقواعد المشاركة.
- من غير الممكن أن تتم عملية توزيع النتائج إلا بعد الإنجاز الفعلي للأرباح، كما يمكن اقتطاع التسبيقات باتفاق من الطرفين شريطة تسويتها عند اختتام المشاركة أو السنة المالية حسب الحالة.
- يجب أن تكون الخدمات والأشياء موضوع المشاركة مطابقة لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ثانيا: التطبيق العملي لصيغة التمويل بالمضاربة وشروطها

1-التطبيق العملي لصيغة التمويل بالمضاربة:

إن التطبيق العملي لصيغة المضاربة في بنك البركة الجزائري يمر بنفس المراحل العملية التي تمر بها المشاركة ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الأوجه الخاصة، وبالنسبة لعملية توزيع الأرباح لا يتم إلا بعد التسديد الفعلي لرأس مال المضاربة، مع إمكانية إبرام عقد مضاربة مع عدة شركاء (مضاربة جماعية)[1].

2-شروط مطابقة المضاربة للشريعة الإسلامية: تمر عملية التمويل بالمضاربة في بنك البركة الجزائري بعدة خطوات عملية[2] والتي يمكن أن تكون بصفة مضاربة مطلقة أو مقيدة على الشكل التالي:

- رأس مال المضاربة يجب أن يكون محددا ومعروفا عند إبرام العقد بين الطرفين، كما يجب أن يكون موضوعا تحت التصرف لأن الديون أو جل الأموال الأخرى الغير موضوعة تحت التصرف عند إبرام العقد لا يمكنها أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا النوع من العمليات.
- لا يمكن للشريك المضارب استعمال رأس مال المضاربة خارج موضوع العقد المحدد إلا في حالة الترخيص الصريح من طرف مقدم الأموال (البنك)، وكل خرق للبنود التعاقدية ويعطي الحق لهذا الأخير بالمطالبة برأس ماله مقابل حصته في الأرباح المحققة، وفي حالة الخسارة يتحمل المضارب لوحده كل النتائج.

[1] الملحق رقم 06.
[2] الوثائق الداخلية للبنك.

- نفس الشيء بالنسبة لحالات الإهمال أو الأخطاء الفادحة في تسيير عملية المضاربة والتي أسفرت عن فشل العملية، كما تقحم المسؤولية الشخصية للشريك المضارب بالنظر إلى القواعد المهنية والتقنية والتنظيمية المسيرة لميدان نشاطه.
- بإمكان مقدم الأموال (البنك) مطالبة المضارب بتقديم كل الضمانات الشخصية أو العينية لحماية نفسه من أخطار تحويل التمويلات وخرق الالتزامات التعاقدية والأخطاء المهنية الفادحة، ولكن رغم هذا فإنه لا يمكن التنفيذ على الضمانات إلا إذا تحققت الحالات المذكورة أعلاه.
- يتم تحديد حصة كل طرف من الربح عند إبرام العقد، وتحتسب بالحصر مقارنة بنتائج العملية (بالنسب المئوية أو بالتناسب).
- من غير الممكن توزيع الأرباح مبدئيا إلا بعد التسديد الكامل لرأس المال، بالمقابل يمكن تقديم تسبيقات على الأرباح للمضارب، وفي حالة ما إذا ظهرت أي نتائج سلبية أو أرباحا أقل من التسبيقات المقدمة تكون هذه الخيرة ملزمة بتسديدها لمقدم الأموال في حدود الخسارة المسجلة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لإدارة مخاطر السيولة لمختلف صيغ التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الجانب التطبيقي لمخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري من خلال مجموعة من النسب المالية التي يتم بها حساب مخاطر السيولة وكذلك التعرف على رأس المال ودوره في حماية البنك من مخاطر هذه الأخيرة.

المطلب الأول: طرق قياس السيولة في بنك البركة الجزائري

للسيولة النقدية دور هام في تعزيز الثقة بالبنك وينجر عن نقصها مخاطر جسيمة لذا سنحاول معرفة طرق قياس مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري وذلك من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من2010-2015 وكذلك التطرق إلى رأس المال المصرفي في بنك البركة ودوره في حماية البنك من مخاطر السيولة.

أو : قياس مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري.

هناك عدة طرق لقياس مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري[1]:

1-طريقة سلم ا ستحقاق:

ووفق هذه الطريقة يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات وبناء على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات، كما يمكن وضع نسب الفجوات التراكمية السابقة.

2- طريقة مؤشرات السيولة:

تقاس السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع وهناك العديد من النسب يستعملها بنك البركة الجزائري أهمها:

- **نسبة ا حتياطي القانوني النقدي:** وهو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي هذه النسبة تحدد بموجب

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري www.albraka.com، (2017/04/15).

قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي الجزائري وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ا حتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

- **نسبة الرصيد النقدي:** إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

- **نسبة السيولة العامة:** تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة في البنك + أصول شديدة السيولة}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$$

ثانيا: كفاية رأس المال المصرفي في بنك البركة الجزائري

1-مفهوم كفاية رأس المال المصرفي:

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو إدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال المالي ومثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.

ويحدد مفهوم كفاية رأس المال بكونه يمثل مقدار الرأس المالي الذي يكون مناسبا، بحيث يستطيع البنك من خلال أداءه مضاعفة أنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية، كما أنه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أصول البنك والمخاطر المحيطة به وموجودات البنك.

2- أهمية كفاية رأس المال:

تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر أو الإعسار حيث كلما انخفض إعسار البنك ارتفعت تبعا لذلك درجة الملاءة المالية والعكس صحيح.

ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس رأس المال المصرفي ما يلي:

- **نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:** (رأس المال/الودائع)100

يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموعة الودائع عن نسبة معينة في رأس المال وقد اعتمدت البنوك ما نستنتج (10 %) بمعنى أن تكون مجموع الودائع تعادل عشر أضعاف رأس المال فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر البنك بالنسبة للمودعين لديه.

ويعاب على هذا المعيار بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها والتي توظف فيها الودائع.

- **نسبة رأس المال إلى الموجودات:**

تكمن أهمية المعيار إذ أنه يربط رأس المال إلى إجمالي الموجودات لمواجهة الخسائر الغير متوقعة، ويؤخذ على هذا المعيار أنه لم يميز بين أنواع الموجودات، سيما وأن هناك موجودات ذات مخاطر عالية وموجودات لا تتضمن أية مخاطر.

المطلب الثاني: تطورات المؤشرات في بنك البركة الجزائري

ويمكن إدراج أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري في الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم: (3-5) أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري للسنوات (2010-2015).

الوحدة: مليون دج

البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الميزانية	120509	132984	150788	157073	162772	193573
حقوق الملكية	18843	20550	22110	22965	23810	23463
الودائع	89983	103285	116515	125435	131175	154562
التمويلات	55689	58584	57591	63354	80627	96453
الإيراد الصافي	7241	7804	8286	7760	7473	7818
ا لتزامات خارج الميزانية	42798	49468	52068	51662	40449	61083
الناتج الخام	4499	5141	5673	/	/	/
الناتج الصافي	3243	3778		4092	4306	4108

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات (2010- 2015)

ومن خلال الجدول السابق يمكن أن حساب قيم التغيير ونسب التغيير والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[1] التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات: 2010-2011-2012-2013-2014-2015.

الجدول رقم: (3-6) التحليل الأفقي لأهم مؤشرات بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من (2010-2015)

البيانات	نسبة التغير (2011-2010)		نسبة التغير (2012-2011)		نسبة التغير (2013-2012)		نسبة التغير (2014-2013)		نسبة التغير (2015-2014)	
	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير
مجموع الميزانية	12475	%10	17804	%13	6285	%4.9	5699	%3.6	30801	%18.9
حقوق الملكية	1707	%9	1560	%7	855	%3.9	854	%3.7	-347	%-1.4
الودائع	13302	%15	13230	%12	8920	%7.7	5740	%4.5	23387	%17.8
التمويلات	2895	%5	-993	%-1	5463	%9.4	17273	%27.6	15826	%19.6
الإيراد المصرفي الصافي	563	%8	482	%6	-526	-6.3 %	-287	%3.6	345	%4.6
ا لتزامات خارج الميزانية	6670	%16	2600	%5	/	/	-11213	-21.7 %	20634	%51
الناتج الخام	642	%14	532	%10	/	/	/	/	/	/
الناتج الصافي	535	%17	412	%11	-98	-2.3 %	214	%5.2	-198	%-4.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات (2010- 2015)

وعليه ومن خلال النتائج المتوصل إليها من خلال الجداول السابقة نستنتج ما يلي:

- نسبة التغير في مؤشرات بنك البركة الجزائري تعرف تغيرا من سنة إلى أخرى فقد عرفت الفترة ما بين 2010-2011 ارتفاعا ملحوظا في مختلف النسب مقارنة بالسنوات 2012-2013-2014، غير أنها عرفت تحسنا خلال سنة 2015.
- بالنسبة لحقوق الملكية شهدت انخفاض ملحوظ ما بين الفترة 2010 و2015 ، حيث بلغت نسبة التغير في سنة 2011 ما قيمته 9%، بينما بلغت قيمة التغير 1.4- % في سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض في حقوق الملكية بقيمة 347 مقارنة بسنة 2011.
- أما بالنسبة لإجمالي الودائع فقد عرفت تحسنا ملحوظا خصوصا خلال سنة 2015 مقارنة بباقي السنوات وهذا راجع لزيادة ثقة العملاء وكذا رغبتهم بالبحث عن بديل يحقق مبادئ وقاصد الشريعة الإسلامية من خلال الاتجاه للبنوك الإسلامية.
- أما بالنسبة لإجمالي التمويلات التي يقدمها بنك البركة الجزائري فهي تتزايد من سنة إلى أخرى فقد بلغت سنة 2015 نسبة 19.6% مقارنة بسنة 2010، وهذا راجع إلى سعي البنك للمساهمة في تدعيم وتنشيط الاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق يمكن حساب مؤشرات السيولة في بنك البركة الجزائري والذي يمكن توضيحه من خلال أهم نسب السيولة التي يتم من خلالها قياس السيولة في البنك وهي على النحو التالي:

الجدول رقم: (3-7) نسب قياس السيولة في بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من (2010-2015).

النسب	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة ا حتياطي القانوني النقدي	**%10.35**	**%5.08**	**%5**	**%7.02**	**%8.14**	**%9.45**
نسبة الرصيد النقدي	**%7.01**	**%3.43**	**%3.46**	**%7.02**	**%8.06**	**%8.76**
نسبة السيولة العامة	**%7.01**	**%3.43**	**%8.96**	**%7.4**	**%8.05**	**%8.80**

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للسنوات: 2010-2011-2012-2013-2014-2015.

يوضح الجدول نسب قياس السيولة في بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010-2015.

حيث نلاحظ من خلال النسب المتوصل إليها وكقراءة للجدول نستنتج ما يلي:

- بخصوص نسبة الاحتياطي القانوني النقدي فقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا في سنة 2010 حيث بلغت النسبة 10.35%، بينما انخفضت في السنتين 2011 و2012 لتصل إلى حوالي 5% ومن ثم شهدت ارتفاعا ملحوظا بداية من سنة 2013 حيث بلغت النسبة 7.02% لتصل إلى 8.14% في سنة 2014، أما بخصوص سنة 2015 فقد بلغت النسبة 9.45% حيث أنها تستمر في التزايد وهو ما يسعى إليه البنك بغرض حماية أكثر لأموال المودعين.
- أما نسبة الرصيد النقدي فقد تميزت بارتفاع محسوس من خلال النسبة المتوصل إليها والتي بلغت 8.76% خلال سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة النقدية الموجودة في بنك البركة الجزائري بالإضافة إلى زيادة حجم الودائع حيث بلغت قيمتها **154562 مليون دج** .
- ما بخصوص نسبة السيولة العامة فقد تم تسجيل نسبة 8.80 %خلال سنة 2015.
- وأخيرا يمكن القول أن بنك البركة الجزائري يسهر دائما إلى الحفاظ على نسبة سيولة لا بأس بها وذلك قصد مواجهة جل المخاطر المتعلقة بالسيولة والتي يمكن أن يواجهها في تعاملاته وكذا من أجل كسب المزيد من ثقة العملاء وبناء سمعة جيدة ينفرد بها عن باقي البنوك.

المطلب الثالث: مسؤوليات إدارة مخاطر السيولة والمبادئ الإرشادية لها في بنك البركة الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى مسؤوليات مجلس الإدارة التنفيذية في بنك البركة الجزائري و إلى المبادئ الإرشادية للجنة بازل لإدارة السيولة[1].

أو : مسؤوليات إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري

1-مسؤوليات مجلس الإدارة :

يتولى مجلس الإدارة العديد من المسؤوليات من بينها:

- اعتماد إستراتيجية إدارة السيولة ومخاطرها والسياسات والإجراءات المرتبطة بها على أن يتم مراجعتها مرة واحدة على الأقل في السنة.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية والسياسية المعتمدة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة.

[1] الوثائق الداخلية للبنك.

- تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها أو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى بـ " درجة تحمل مخاطر السيولة " وبما يتناسب مع إستراتيجيته وقدرته على الحصول على مصادر التمويل وقدرته على إدارة سيولته في مختلف الظروف.
- التأكد من توفر الخبرات الضرورية لدى الإدارة التنفيذية والأشخاص المعينين بإدارة السيولة.
- التأكد من وجود أنظمة لقياس ومراقبة جميع مصادر مخاطر السيولة.
- مراجعة التقارير الدورية حول وضع سيولة البنك والحصول على تقرير فوري في حال حدوث تغير ما على سيولته الحالية أو المستقبلية.
- فهم طبيعة العلاقات مابين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى مثل: التشغيل ومخاطر السوق ، الائتمان ومخاطر السمعة.
- التأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية الإجراءات التصحيحية المناسبة لمواجهة أي أحداث جديدة تؤثر على السيولة.

2- مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

ولها العديد من المسؤوليات يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- وضع وتنفيذ إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة بحيث تتماشى مع درجة تحمل مخاطر السيولة وبحيث يتم مراعاة ما يلي عند إعداد هذه الإستراتيجية:

- تركيبية الموجودات والمطلوبات.
- درجة تنوع ومدى استقرار مصادر تمويل البنك بحيث يتم تجنب كافة أشكال التركز فيها.
- أسلوب إدارة السيولة بالعملات المختلفة وذلك على المستويين المحلي والخارجي لمختلف خطوط الأعمال ومختلف الوحدات داخل المجموعة البنكية الواحدة.
- أسلوب إدارة السيولة اليومي.
- المعايير المستخدمة لاختيار الموجودات السائلة والقابلة للتداول.
- متطلبات السيولة في الأوضاع العادية وفي الأوضاع الضاغطة سواء كانت هذه الأوضاع ناتجة عن ظروف خاصة بالبنك أو عن طريق ظروف خاصة بالسوق.
- مدى عمق وتنوع الأسواق التي يتعامل معها البنك والمناطق الجغرافية التي يتعامل معها.

- تعميم إستراتيجية إدارة السيولة والسياسة اللازمة لتطبيقها على مختلف الوحدات ذات العلاقة داخل البنك.
- تحديد الهيكل الإداري للبنك والمسؤوليات والضوابط المتعلقة بإدارة السيولة وبمراقبة وضع السيولة للبنك ولفروعه ولشركاته التابعة مع الأخذ بالاعتبار أي معوقات أو قيود قد تؤثر على تحويل الأموال.
- إعلام مجلس الإدارة فورا في حالة حدوث ظروف جديدة تؤثر على سيولة إدارة ومراقبة مخاطر السيولة واحتياجات السيولة على مستوى البنك، والتأكد من تمتع الموظفين المعنيين بوضع الضوابط الداخلية بخصوص إدارة السيولة بالخبرات والكفاءات والاستقلالية اللازمة، كما أنهم يملكون سلطة الاعتراض على سيولة المعلومات والفرضيات المقدمة من قبل وحدات العمل بخصوص السيولة.
- التأكد من الحصول على الموافقات اللازمة للانحراف عن السياسات والسقوف والتأكد من إجراءات المتابعة التي يجب اتخذها في حالة تجاوز السقوف.
- الموافقة على المعايير الموضوعية المتعلقة برفع تقارير السيولة بما في ذلك نطاقها ودورية رفعها إلى مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر ،لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، مع ضرورة تحديد الجهة المسئولة عن إعداد هذه التقارير.
- التأكد من قدرة البنك على الوصول إلى مصادر التمويل والتأكد من إدارتها بفاعلية قصد الاحتفاظ بقدر كاف من الموجودات السائلة عالية الجودة وغير مرهونة بحيث تستخدم لتعزيز سيولة البنك عند الحاجة (من خلال بيعها مثلا) على أن تنسجم مع كل من درجة تعقيد أنشطة البنك ودرجة سيولة موجوداته ومطلوباته، ومدى عدم التطابق بين استحقاقات مصادر أمواله بحيث يتم ربط حجم هذه الموجودات مع التقديرات المتعلقة باحتياجات السيولة المطلوبة ومع درجة تحمل مخاطر السيولة.
- قياس وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات والمطلوبات والالتزامات خارج الميزانية ضمن مختلف الفترات الزمنية وتحت مختلف الظروف.
- استخدام فرضيات واقعية حول احتياجات البنك المستقبلية للسيولة وذلك على المدى القصير والطويل، واستخدام فرضيات متحفظة بخصوص درجة تداول موجودات البنك ومدى قدرته على الحصول على التمويل خلال الفترات التي يواجه فيها مشاكل في السيولة.
- استخدام نظام معلومات إداري معتمد مصمم لفرض تزويد الإدارة العليا وفي الوقت المناسب بكافة المعلومات اللازمة حول وضع سيولة البنك.

- إدارة مراكز ومخاطر السيولة خلال اليوم وذلك بقياس التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة) اليومية المتوقعة، بما في ذلك توقع موعد هذه التدفقات خلال اليوم وتحديد الأولوية في تسديد الالتزامات وفقا لتاريخ استحقاقها والتنبؤ بالعجز المحتمل في السيولة خلال اليوم، وإجراء الترتيبات اللازمة للحصول على التمويل اللازم لمقابلة الاحتياجات الطارئة خلال اليوم، مع ضرورة توفير سياسات وإجراءات وأنظمة لدعم عملية إدارة السيولة خلال اليوم.
- وضع خطة تمويل الطوارئ بحيث توضح الإجراءات اللازمة لمواجهة نقص السيولة في الأوضاع الطارئة مع مراعاة ما يلي:

- تتضمن وصفا واضحا للإجراءات التي يجب إتباعها للمحافظة على السيولة ومعالجة حالات النقص في السيولة وأن توضع الإجراءات ذات الأولوية والتي يجب اتخاذها عند الطوارئ مع توضيح وقت وكيفية تفعيل كل إجراء.
- أن توضع الخطة لمصادر التمويل المحتملة في حالات الطوارئ والمبالغ المقدرة والتي يمكن تحصيلها من هذه المصادر وكذلك الوقت اللازم لتوفير الأموال من هذه المصادر.
- أن تكون الخطة الموضوعة قادرة على مواجهة القضايا المتعلقة بالسيولة ضمن سلسلة من الأوقات المختلفة بما في ذلك السيولة خلال اليوم.
- أن تحتوي الخطة على سياسات وإجراءات من شأنها تمكين إدارة البنك من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب بحيث تكون هذه الأخيرة مبنية على معلومات مسبقة، وتمكنها من تنفيذ الإجراءات الطارئة بكفاءة وفعالية تامة.
- وضع آلية تضمن إيصال معلومات منسقة وواضحة وبشكل متكرر وفي الوقت المناسب للجهات الداخلية والخارجية مثل: البنك المركزي، المساهمين، الموظفين وأي جهات أخرى مشاركة في السوق وذلك لدعم الثقة العامة في البنك في حال حدوث أي مشاكل.
- أن تعكس الخطة المرسومة برنامج البنك المركزي سواء تعلق الأمر بشروط الإقراض أو متطلبات الضمانات والإجراءات التي تمكن من الحصول على التمويل اللازم من البنك المركزي.

ثانيا: المبادئ الإرشادية للجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة لصيغ التمويل الإسلامي

أصدرت لجنة بازل مبادئ لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتي يسعى بنك البركة الجزائري على تطبيقها لما لها من دور فعال في التقليل من المخاطر التي قد تنجم عن نقس السيولة وهي على النحو التالي:

1-تطوير الهيكل لإدارة السيولة:

هناك العديد من الإستراتيجيات لدى البنك لمتابعة السيولة واطلاع الأطراف ذات العلاقة بهذه الأخيرة نذكر منها منها ما يلي:

- الإدارة مسئولة عن الإشراف اليومي وطويل الأجل على إدارة مخاطر السيولة.
- سياسات وإجراءات ومستويات تحمل المخاطر معتمدة وموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.
- نظم المعلومات فعال لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- ضوابط رقابية داخلية على جميع الإجراءات المنتهجة لإدارة مخاطر السيولة.
- موافقة مجلس الإدارة على جميع الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة السيولة والتأكد من التزام الإدارة بالمقاييس الضرورية لمتابعة سيولة البنك وتخفيض مخاطر السيولة.
- وجود هيكل إداري لتنفيذ سياسة السيولة بفعالية ويتشكل الهيكل من: مجلس الإدارة والذي يتعهد بمسؤولية إدارة السيولة ورفعها إلى لجنة الإدارة العليا بحيث تتشكل هذه اللجنة من: موظفي الإدارة العليا دائرة الحرفية، وإدارة المخاطر وكذا وضع سقوف للتأكد من وجود نظام معلومات في البنك فعال لقياس متطلبات مصادر التمويل على أساس مستمر.

2-قياس ومراقبة الحاجات التمويلية الصافية:

- وجود نظام يفسر باستمرار ويراقب الحاجات التمويلية الصافية وفيه ما يخص استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية (موجودات ومطلوبات والتزامات خارج الميزانية).
- احتساب مجموع فجوة التراكم.
- تحليل سيولة البنك عن طريق وضع سيناريوهات مختلفة.
- المراجعة المستمرة للافتراضات المستخدمة في إدارة السيولة وذلك للتأكد من استمرارية ملائمتها.

3- إدارة طرق الوصول إلى السوق:

وذلك من خلال مراجعة الجهود المتبادلة وبشكل منتظم للمحافظة على استمرارية العلاقة مع أصحاب الحسابات قصد التنويع المرغوب في مصادر الحصول على الأموال والقدرة على بيع الأصول.

4-التخطيط للطوارئ:

وضع خطة الطوارئ اللازمة لمواجهة الأزمات المتعلقة بسيولة البنك، ووضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع عجز في الظروف العادية الطارئة.

5-خامسا: الضوابط الرقابية لإدارة مخاطر السيولة

- وضع نظام رقابة فعال لمراقبة نظام إدارة مخاطر السيولة.
- بيئة رقابية قوية.
- إجراءات لتحديد وتقييم مخاطر السيولة.
- أنظمة معلومات كافية.
- وضع الأنشطة الرقابية مثل السياسات والإجراءات.

ثالثا: سياسة إدارة بنك السيولة في بنك البركة الجزائري

تتضمن سياسة إدارة السيولة في بنك البركة الجزائري ما يلي:

1- توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة.

2- إجراءات لضمان الالتزام بعمليات الإدارة في اللجنة .

3- عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل. .

4- إنشاء معيار بنسبة السيولة على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات طويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة احتساب مؤشرات السيولة.

5- **وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة وذلك بما يلي :**

- التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني على سبيل المثال التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الاستحقاق وعملات الودائع , إذا حدثت هذه التركزات فإن هذه الشركات التابعة تقوم بإدارة مجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر .
- وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركزات، بالإضافة إلى ذلك يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركزات.

6- القيام بمراجعة دورية لهيكل الودائع ,بحيث يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة وفترة استحقاق الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين .

7- عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية.

8- وضع إطار لتكوين الموجودات.

9- تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة، الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة

10- الأجل، والموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات .

خلاصة:

من خلال دراستنا لمخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري استنتجنا مجموعة من النتائج أهمها:

- يلعب رأس المال المصرفي دورا جد مهم في الحفاظ على سيولة البنك، حيث يجنبه التعرض لمخاطر السيولة.

- يعد بنك البركة أول تجربة للمصرفية البنكية في الجزائرً، ولقد لقي عدة صعوبات في إدارة مخاطر السيولة نظراً لعدم توفر الأدوات الكافية لحل مشكلة السيولة لديه.

- يعتمد بتك البركة الجزائري على أساليب كمية في قياس السيولة لديه وكذلك يتخذ مجلس الإدارة خطط واستراتجيات لمراقبة وضع السيولة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة.

خاتمـــــة

خاتمة:

إن المصارف الإسلامية مكانة هامة في الاقتصاد، فهي تمثل الركيزة الأساسية للنشاط المالي والمصرفي في المجتمع المسلم، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الأفراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في مشاريع تنموية مختلفة وفقاً لصيغ متنوعة تتوافق وقواعد الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي، حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل أحد أهم النشاطات التي تقوم بها.

كما تناولنا في هذه الدراسة التمويل الإسلامي من خلال تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (المصرف) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً، كما تبين أن استئصال الفائدة من الاقتصاد الإسلامي لن يؤدي إلى أي فراغ بالنسبة للمعاملات المالية في المجتمع، فالإسلام يقدم مجموعة من الأساليب والصيغ التي يمكن استخدامها لتلبية كافة الاحتياجات المالية في المجتمع، فهذه الصيغ تمثل البديل لنظام الإقراض الربوي كما أنها تتميز بالتنوع والاختلاف فيما بينها من حيث الطبيعة والتطبيق مما يحقق المرونة العالية والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية بالإضافة إلى تلبية مختلف الحاجات العملاء وأفراد المجتمع، وبالتالي تجعل هذه الصيغ صالحة للتطبيق في كل عصر.

وقد تتعرض المصارف الإسلامية لعدة مخاطر عند تطبيق هذه الصيغ المصرفية وتتمثل أساساً هذه المخاطر في خطر الائتمان وخطر السيولة....، ومع ازدياد هذه المخاطر وتنوعها وتعقدها، حتم على المصارف الإسلامية أن تزيد من اهتمامها بإدارة تلك المخاطر و التحوط منها، عن طريق ابتكار جملة من الأساليب والأدوات المالية التي تمنحها القدرة في تسيير وإدارة أنشطتها الائتمانية والاستثمارية ضمن مجال مخاطرة مسموح به.

هذا ما جعل المصارف الإسلامية تولي اهتماماً كبيراً بهذا الجانب ووضع نظماً وإجراءات تحوطيه لإدارة مخاطرها.

كما تناولنا في موضوعنا هذا دراسة حالة حول بنك البركة الجزائري والتي من خلالها تبين أن هذا البنك يقوم في تعاملاته مع زبائنه على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى مع الشريعة الإسلامية.

اختبار الفرضيات:

- تواجه المصارف الإسلامية مخاطر متنوعة ومتعددة، حيث نجدها تشترك في الكثير من المخاطر مع المصارف التقليدية وتختلف معها في بعض المخاطر والتي تنفرد بها المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة عملها وكذلك المبادىء التي تحكمها والتي تخضعها في مجملها إلى مبادىء الشريعة الإسلامية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية هي الأخرى تم إثباتها في الدراسة.

- قد تتعرض المصارف الإسلامية لعدة مخاطر عند تطبيق الصيغ المصرفية وتتمثل أساساً في المخاطر الخاصة بصيغ التمويل قصير الأجل (صيغة المرابحة- صيغة السلم)، مخاطر صيغ التمويل متوسط الأجل(صيغة الإجارة- صيغة الاستصناع)، مخاطر صيغ التمويل طويل الأجل (صيغة المضاربة- صيغة المشاركة)، ومخاطر أخرى تشترك معها المصارف التقليدية (مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر التشغيل...).

لذا كان لزاماً على المصارف الإسلامية البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها خلال إدارة هذه المخاطر داخل المصارف، وبما أن المصارف الإسلامية تعمل تحت مظلة البنك المركزي فهذا الأخير مسئول عن سلامة النظام المصرفي للدولة، يراقبها ويعطيها فرصة للتغطية من المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وعلى المستوى الدولي الأخذ بمقررات لجنة بازل 1-2-3 لإدارة المخاطر البنكية.

- استطاعت المصارف الإسلامية إلى حد ما أن تتكيف مع المعايير والممارسات العالمية لإدارة المخاطر وخاصة وأنها وضعت لتخدم الصيرفة التقليدية لا الإسلامية، وأوجدت لنفسها معايير تتلاءم مع طبيعة عملها.

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- المصارف الإسلامية حققت نجاحاً واسعاً من خلال انتشارها وممارستها لأنشطة وخدمات مختلفة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم المجتمع الإسلامي، ومن أهم هذه الخدمات، الخدمات التمويلية.

2- صيغ التمويل الإسلامي متنوعة ومتعددة وتتميز بالمرونة التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية.

3- إن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي نظراً لطبيعة عمل البنوك منذ البداية.

4- تعتبر إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عملية ضرورية لإنجاح عمل البنك واستمراريته.

5- يعتبر بنك البركة الجزائري أحد المصارف الإسلامية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، فهو يمارس مختلف الأنشطة المصرفية، وعلى رأسها النشاط التمويلي، وذلك طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

6- يعتمد بنك البركة الجزائري في قياس السيولة لديه على وسائل كمية منها نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة الرصيد النقدي وكذلك نسبة السيولة العامة إضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

آفاق الدراسة:

وفي ختام هذا البحث يتبين لنا أن للموضوع جوانب مكملة لا زالت في حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث ويمكن أن تكون مواضيع قابلة للمعالجة في أبحاث مستقبلية وهي:

1- تحليل المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.

2- ما مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمقررات لجنة بازل.

3- مستقبل المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية.

ولا ندعي أننا ألمنا بالموضوع من كل جوانبه وأنه لا يخلو من القصور سواء من حيث الأفكار أو من حيث المنهج المتتبع، وإنما محاولة بحث واجتهاد يحتاج إلى التعقيد والنقد وهذا من شأنه أن يكون حافزاً لمواصلة البحث فيه كمشكل قائم بذاته.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أو : المراجع باللغة العربية

أ- القرآن الكريم

1- سورة البقرة، الآية 245.

2- سورة البقرة، الآية: 275 .

3- سورة البقرة، الآية: 282.

4- سورة الجمعة، الآية: 49.

5- سورة القصص، الآية27.

6- سورة الكهف، الآية 77.

7- سورة المزمل، الأية: 20.

8- سورة النساء، الآية12.

9- سورة ص، الآية 24.

ب- الكتب:

1- أسامة عزمي سلامه و شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.

2- بالرقي تيجاني وحمزة شودار، **الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

3- حسن عبد الله حسن التميمي، **أساسيات إدارة الخطر**، دون دار النشر، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دون سنة النشر.

4- رشا العصار ورضا حلمي ،**النقود والبنوك**،بدون طبعة، دار العطاء،عمان، 2000.

5- رفيق يونس المصري، **مشكلات المصارف الإسلامية**، بحث منشور في كتاب: قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003.

6- سمير عبد الحميد رضوان حسن، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة الإسلامية"، الطبعة الأولى، مصر، دار النشر للجامعات، 2005.

7- السيد طايل مصطفى كمال، **القرارات ا ستثمارية في البنوك الإسلامية**، مطبعة عباشي، القاهرة، 1999.

8- طارق الله خان و أحبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة –المملكة العربية السعودية، ، 2003.

9- طارق حماد عبد العال، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

10- طارق حماده عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات بنوك)**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2007.

11- عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

12- عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية: دراسة فقهية للممارسات العلمية**، الطبعة الثانية، دار الجامعية، بيروت، 2007.

13- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،جدة.

14- عبد الستار أبو غدة، **البيع المؤجل**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003.

15- عبد الستار أبو غدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، ج10، مجموعة البركة المصرفية، جدة، 2009.

16- عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

17- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، **عقد الإيجار مصدر التمويل الإسلامية دراسة فقهية معاصرة**، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ،جدة، ، 2000.

18- عوف مُحَمَّد الكفراوي، **بحوث في ا قتصاد الإسلامي**، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000.

19- غسان محمود إبراهيم ومنذر قحفن، **ا قتصاد الإسلامي علم أم وهم؟**، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2002.

20- فادي مُحَمَّد الرفاعي، **المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها**، الطبعة الأولى، دار غراء حراء، دمشق، 2006.

21- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.

22- مجمع اللغة العربية، **الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث**، المعجم الوسيط، اسطنبول-تركيا، بدون سنة نشر.

23- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر والتوزيع، 1999.

24- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1990.

25- مُحَمَّد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**،الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1998.

26- مُحَمَّد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

27- مُحَمَّد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، **شرح الزرقاني على الموطأ الإمام مالك**، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: ، 2004.

28- مُحَمَّد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها وتطبيقتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ، عمان- الأردن، 2008.

29- محمود إبراهيم أبو شادي، **صيغ وأساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2000 .

30- محمود حسين الوادي وحسين سمحان، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007.

31- مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

32- معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر، 2005.

33- ناصر الغريب، **الأصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، الطبعة الأولى، دار أبو للو، القاهرة، 1996.

34- هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عمان**، دار النفائس، 2008.

35- وائل عربيات، **المصارف ا سلامية والمؤسسات ا قتصادية**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.

36- وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر ، دمشق، 2002.

37- وهيبة الزهيلي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2007.

ت- المجلات والدوريات:

1- بن بوزيان مُحَمَّد وخالدي خديجة، التمويل الإسلامي فرص وتحديات » الدورة التدريبية الدولية حول التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوي دورها في الاقتصاديات المغاربية« ، دار الهدى للنشر والتوزيع، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 25 -28 ماي 2004.

2- صالح صالحي ونوال بن عمارة، »الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة- دراسة تطبيقية ببنك البركة الجزائري« ، مجلة الباحث، العدد2، الجزائر، 2003.

3- حسين بلعجوز، »مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة« ، مؤسسة الثقافة الجامعية، 40 من سوتير، الإزاريطية.

4–عبد المنعم قوصي، » الانتشار المصرفي الإسلامي في العلم: الدوافع والآفاق« ، مجلة إتحا د المصارف العربية ، العدد 298، لبنان، سبتمبر 2005.

5–عبد المنعم قوصي، »الصيرفة الإسلامية:تواصل النمو القومي« ، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 310، لبنان، سبتمبر 2006.

6–علي بدران، »الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2« ، المحاسب المجاز، العدد 23، 2005.

7–لوفا اريكو و ميترا فرح بخش، »النظام المصرفي الإسلامي–قضايا مطروحة بشان التنظيم الاحترازي والمراقبة« ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد رقم 13، السعودية، 1421هـ/2001م.

ث– البحوث، الملتقيات والندوات

1– الواثق عطا المنان مُحَّد أحمد، عقد المرابحة ضوابطها الشرعية صياغتها المصرفية وانحرافاته التطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2008.

2– حسن بلعجوز، »إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها« ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة–مخاطر– تقنيات جامعة جيجل، أيام 6–7 جوان 2005.

3– حسن سعيد، »إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية« ، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار: أفاق الصيرفة الإسلامية ، سورية، 2006.

4– سليمان ناصر، اتفاقيات بازل وتطبيقاتها على البنوك الإسلامية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الأداب والعلوم افنسانية، جاكعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2009.

5– صالح صالحي، »أدوات السياسة النقدية ةالمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية« ، بحث مقدم خلال الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18–20 أفريل 2010.

6– صالح مفتاح، »إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، مداخلة أيام 20–21 أكتوبر 2009.

7- عاشور عبد الجواد عبد الحميد، »التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية« ، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، أيام 15-17 ماي 2005 :.

8- عبد الملك منصور، »العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي- الحاجة إلى تشريعات جديدة« ، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي-3جوان، 2009.

9- غالب عوض الرفاعي وفيصل صادق عارضة، »إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007.

10- كوثر الأبجي، »المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي« ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة،الأردن، 2007.

11- ماهر الشيخ حسن، » قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال« ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، محرم 1424هـ/2003م.

12- محي الدين يعقوب منيزل أبو الهول، »الإجارة كصيغة استثمارية متجددة« ، بحث مقدم إلى : المؤتمر الدولي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، كوالالمبور، جوان 2010.

13- مفتاح صالح، »مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية« ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

14- نوال بن عمارة، »إدارة المخاطر في المصارف المشاركة« ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف 20-21 أكتوبر 2009.

ج-الأطروحات والمذكرات:

1- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2008-2009.

2- حمزة شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2007.

3- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2008-2009.

4- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

5- صالح برتال، تحليل المخاطر البنكية وإجراءات الحماية منها- حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، مدرسة الدراسات العليا للتجارة، الجزائر، 2011.

6- طبري سعد، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

7- عبد حليم غربي، مصادر واستخدامات الأموال في بنوك المشاركة على ضوء تجربتها المحاسبية والمصرفية، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001-2002.

8- مخلوفي عبد الرزاق، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013.

9- نعيمة بن العامر، البنوك التجارية وتقديم طلبات الائتمان، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

10- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة المصرفية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005-2006.

11- هاجر زرواقي، دراسة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2011-2012.

12- فضل عبد الكريم مُحَّد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، السودان، 2007.

13- مُحَّد داود عثمان، أثر مخلفات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية المالية في العلوم المالية والمصرفية، 2008.

ح-المنشورات والقوانين

1- القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.

2- التقرير السنوي للسنوات 2010-2015.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- Farouk Bouyacoub : 1 interprise et financement Bancaire. Edition casbah. Alger 2000.

ثالثا: مواقع ا نترنيت

1- عبد الباسط ألشيبي، **البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**،على موقع الانترنيت **www.kantakji.com**، (2017/02/02).

2- مُحَّد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع : www.kantakji.com ، (2017/03/17).

3- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري www.albraka.com، (2017/04/15).

الملاحق

الشروط العامة

بين:

بنك البركة الجزائري شركة أسهم خاضعة لأحكام القانون 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، ذات رأس مال قدره 10.000.000.000 دج، الكائن مقرها بحي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 01، بن عكنون، الجزائر، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/0014294 والتي أشهر قانونها الأساسي الصادر بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية تحت رقم 31 بتاريخ 1991/07/17، ينوب عنه في الإمضاء على هذا العقد السيد .....بصفته مدير وكالة.....،

ويشار إليه فيما يلي البنك

والسيد/ شركة .....المسجل تحت رقم ..... في السجل التجاري مقره الاجتماعي.....ينوب عنه في الإمضاء السيد .....بصفته.....

ويشار إليه فيما يلي العميل

تمهيد:

بالإشارة إلى أحكام النظام الأساسي للبنك والتزامه بالتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية،

بالإشارة إلى الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري الملحق بهذا العقد والتي تعتبر الإطار المرجعي للشروط المالية لهذا العقد .

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والعميل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزءا لا يتجزء من هذا العقد .

بالإشارة إلى طلب/طلبات التمويل الموقع (ة) من العميل المتضمن(ة) أوامر الشراء الموقعة بهذا العقد والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه.

وبناء على طلب التمويل بالمشاركة الذي قدمه العميل .

وبناء على حساب)حسابات) الاستغلال التقديري المعد من العميل، كملحق لهذا العقد والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منه،

اتفق الطرفان على مايلي:

المادة الأولى: الموضوع

اتفق البنك والعميل على تمويل المشروع او العملية المبين(ة) في طلب التمويل بموجب عقد المشاركة هذا وفقا للشروط العامة التي يخضع لها نشاط البنك وبنود هذا العقد الخاصة.

المادة الثانية: رأسمال المشاركة

يوزع رأس مال المشاركة المشار إليه أعلاه بين الطرفين حسب النسب المحددة في حساب الاستغلال التقديري بعد موافقة البنك عليه.

المادة الثالثة: استخدام رأس مال الشركة

يلتزم العميل باستخدام رأس مال المشاركة في تمويل العمليات المشار إليها في طلب وملف التمويل المرتبط به المشار إليهما أعلاه.

يبقى العميل ويظل المسؤول الوحيد بالنسبة إلى نوعية ومواصفات السلع أو المواد الممولة بموجب هذا العقد بحيث لا يحق له الاحتجاج او الرجوع او الدفع أمام البنك فيما يخص هذا الموضوع.

المادة الرابعة: مدة المشاركة

حددت مدة المشاركة بـ..... شهرا تسري ابتداءا من وضع حصة البنك في رأسمال المشاركة تحت تصرف العميل.

المادة الخامسة: تعديل نتائج المشاركة

في حالة إذا ما أسفرت عملية المراجعة التي يقوم بها البنك عن وجود تصريحات خاطئة تتعلق بنتائج هذه المشاركة، يمكن للطرف الأول أن يدخل التعديلات التي يراها ضرورية على ضوء النتائج الحقيقية موضوع هذه العملية أو العمليات وهو ما يوافق عليه العميل صراحة.

المادة السادسة: المصاريف والتكاليف المختلفة

يتحمل العميل بمفرده جميع المصاريف التي لا تدخل ضمن المبلغ والموضوع المذكور في المادة الثانية والثالثة أعلاه، ما لم يوافق البنك على غير ذلك صراحة.

المادة السابعة: نتائج المشاركة

عند إنهاء أية عملية موضوع المشاركة، ينبغي أن يقدم العميل للطرف الأول حساب الاستغلال النهائي المتضمن النتائج الحقيقية والنهائية للعمليات الممولة في إطار هذا العقد.

المادة الثامنة: توزيع نتائج المشاركة

يتم توزيع نتائج المشاركة حسب النسب المنصوص عليها في حساب الاستغلال التقديري بعد موافقة البنك عليه وتكون حصة البنك صافية من الضرائب والرسوم، وفي حالة تحقق خسائر دون تعد أو تقصير أو إهمال من العميل فتوزع بين الطرفين حسب نسبة مساهمة كل منهما في رأسمال المشاركة.

المادة التاسعة: استرداد البنك لحصته من رأسمال المشاركة

يتم استرجاع البنك لحصته في رأسمال المشاركة عند انتهاء مدتها أو حسب جدول التسديد المرفق بهذا العقد الذي يعد جزءا لا يتجزء منه.

في حالة تحقق أرباح وسلامة رأسمال، اتفق الطرفان أن يسترجع البنك حصته من رأسمال المشاركة بقيمتها الأصلية الاسمية عند تسليم رأسمال المشاركة.

في حالة تحقق خسائر دون تعد او تقصير أو إهمال من العميل فيحق للبنك استرجاع ما تبقى من حصته في رأسمال المشاركة بعد توزيع الخسائر وفق ما هو منصوص عليه في المادة الثامنة أعلاه.

المادة العاشرة: مفهوم التعدي والتقصير

يلتزم العميل بالحرص التام على الحفاظ على رأسمال المشاركة واستثماره ورعايته رعاية الرجل المهني وتسيير عملية المشاركة بمهنية وأمانة.

يعد تعديا كل مخالفة من العميل لبنود هذا العقد وشروطه وكذا كل تصرف تعسفي من قبله ترتب عنه إلحاق ضرر بالبنك.

ويعد تقصير كل تهاون أو إهمال أو تفريط أو سوء تسيير وعدم مراعاة للقواعد المهنية المتعارف عليها في مجال النشاط الذي يتعامل فيه أدى إلى إلحاق ضرر بالبنك.

المادة الحادية عشر: السحب من حساب العميل

يرخص العميل للطرف الأول صراحة بأن يسحب من حسابه المفتوح لدى البنك المبالغ المستحقة في إطار عقد مشاركة.

المادة الثانية عشر: استحقاق مبلغ المشاركة

في حالة تقصير العميل في التزاماته التعاقدية وبصفة عامة في أي حالة من حالات الفسخ المتضمنة المادة 13 أدناه، يحق للطرف الأول وقف العمل بهذا العقد، وعليه يصبح رأسمال المشاركة مستحقا حالا، مضاف إليه هوامش الربح المتضمنة في حسابات الاستغلال التقديرية المشار إليها في البند.

المادة الثالثة عشر: حالات الاستحقاق الفوري للعميل

يفسخ هذا العقد ويطالب العميل برد حصة البنك من رأسمال المشاركة المشار إليه في المادة الثانية وكذا حصته من الأرباح كما هي منصوص عليها في حساب الاستغلال التقديري وذلك في حالات التعدي والتقصير بالمفهوم المشار إليه في المادة العاشرة في الحالات التالية:

- في حالة عدم دفع العميل إيرادات البيع، و/أو عدم التسديد عند أجل الاستحقاق للالتزامات المكتتبة في إطار عقد المشاركة.
- في حالة توقف النشاط التجاري، الإفلاس، التصفية القضائية، التصفية بالتراضي، توقف النشاط أو التوقف عن الدفع.
- في حالة عدم تمكن البنك لأي سبب كان، من قيد رهن على ممتلكات التي خصصها العميل كضمان تسديد التمويل موضوع عقد المشاركة، أو إذا تم قيدها لصالح بائع أو أي دائن آخر.
- في حالة البيع الودي أو القضائي للممتلكات المخصصة من طرف العميل كضمان، وكذلك في حالة إيجارها أو تخصيصها كحصة في شركة تحت أي شكل كان.
- في حالة ما إذا كان العميل محل متابعة لأسباب ضريبية أو شبه ضريبية تحول دون وفائه بالتزاماته.
- في حالة تحويل العميل لكل أو جزء، من عملياته المالية الناتجة عن النشاط موضوع هذا التمويل لدى مؤسسة مالية أخرى غير بنك البركة الجزائري.
- في حالة عدم تغطية الضمانات لمبلغ التمويل موضوع هذا العقد.
- في حالة وفاة العميل إذا كان شخصا طبيعيا، يكون رأس مال المشاركة أو ما تبقى منه في حالة الخسارة غير المترتبة عن تعد أو إهمال من العميل بالمفهوم المشار إليه في المادة العاشرة أعلاه وكذا حصة البنك من الأرباح المتحققة عند تاريخ الوفاة ثة مستحقين من التركة.

، غير انه يمكن للورثة الاستفادة من مواصلة العمل بهذا العقد بنفس الشروط إذا كانوا قادرين حسب تقدير البنك غير القابل للمراجعة او المنازعة على احترام تسديد التزامات المدين المتوفى.

- وبصفة عامة في كل الحالات الواردة في القانون.

المادة الرابعة عشر: التزامات العميل

يتعهد العميل بان يقيد كل عمليات المشاركة وإيداع جميع إيراداتها لدى البنك وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعتر اختلاسا لإيرادات وأموال الشركة يتحمل مسؤوليتها العميل.

المادة الخامسة عشر: حق البنك في الرقابة

بالإضافة إلى جدول الاستغلال التقديري أو النهائي المعد في إطار هذه المشاركة يحق للطرف الأول أن يطلب من العميل أي مستند ذي علاقة بالمشاركة كما يحق له أن يجري رقابة، تفتيش أو معاينة في عين المكان أو على المستندات الخاصة بالعملية أو العمليات محل هذه المشاركة يلتزم الثاني بتسهيل مهمة البنك ويقدم له أي مستند أو معلومة لها علاقة بالعمليات المشار إليها .

المادة السادسة عشر: الضمانات

ضمانا لما قد يترتب عن حالات التعدي أو التقصير من العميل بالمفهوم المشار إليه في المادة العاشرة يلتزم العميل بأن يخصص لفائدة البنك كل الضمانات العينية و/او الشخصية التي يطلبها البنك.

المادة السابعة عشر: المصاريف والحقوق

اتفق الطرفان على أن تكون كل المصاريف، الحقوق والأتعاب بما فيها أتعاب الموثقين والمحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد ومصاريف تقييم الضمانات العينية المخصصة أو المقترحة وكذا مصاريف الإجراءات التي يتخذها البنك لتحصيل مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا على عاتق العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة وذلك بأن يدفعها مباشرة أو باقتطاعاتها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى البنك دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

المادة الثامنة عشر: مرفقات العقد

تعتبر مرفقات العقد وأي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، كتابيا جزءا لا يتجزء من هذا العقد ومكملا له.

المادة التاسعة عشر: الموطن

لتنفيذ هذا العقد اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

المادة العشرون: حل النزاعات

اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال على محكمة الذي يقع في دائرة اختصاصها مقر البنك أو الوكالة المعنية بهذا القرار.

المادة الواحة والعشرون: نسخ العقد وتاريخ السريان

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية.

حرر

بـ.....يوم.....

البنك **العميل**

بين:

بنك البركة الجزائري شركة أسهم خاضعة لأحكام القانون 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، ذات رأس مال قدره 10.000.000.000 دج، الكائن مقرها بحي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 01، بن عكنون، الجزائر، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/0014294 والتي أشهر قانونها الأساسي الصادر بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية تحت رقم 31 بتاريخ 1991/07/17، ينوب عنه في الإمضاء على هذا العقد السيد .....بصفته مدير وكالة.....،

ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول

والسيد/ شركة .....المسجل تحت رقم ..... في السجل التجاري مقره الاجتماعي.....ينوب عنه في الإمضاء السيد .....بصفته.....

ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني

تمهيد:

بالإشارة إلى أحكام النظام الأساسي للبنك والتزامه بالتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية،

بالإشارة إلى الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري الملحق بهذا العقد والتي تعتبر الإطار المرجعي للشروط المالية لهذا العقد .

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والعميل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزءا لا يتجزء من هذا العقد .

وبناء على طلب التمويل بالمشاركة الذي قدمه العميل .

وبناء على حساب(حسابات) الاستغلال التقديري المعد من العميل، كملحق لهذا العقد والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منه،

اتفق الطرفان على مايلي:

المادة الأولى:

اتفق الطرف الأول مع الطرف الثاني على تمويل المشروع او العملية المبينة في طلب التمويل بموجب عقد المضاربة هذا . وفقا للشروط المصرفية العامة المعمول بها لدى البنك وكذا الشروط الخاصة بهذا العقد .

المادة الثانية:

يستثمر الطرف الثاني مبلغ المضاربة في العملية أو المشروع المبين في طلب التمويل .

المادة الثالثة:

يكون الطرف الثاني أمينا على رأس المال وموكلا فيه وشريكا في الربح .

المادة الرابعة:

تحدد مدة المضاربة وفقا لطلب التمويل وموافقة البنك عليه، ويحتفظ الطرف الأول بحقه في تصفية المضاربة إذا تبين له عدم جدوى الاستمرار فيها دون الإخلال بالمدة .

المادة الخامسة:

توزع أرباح المضاربة إن وجدت حسب النسب المحددة في الاستغلال التقديري وبعد موافقة البنك عليها .

أما الخسائر غير المترتبة عن تعدي أو تقصير الطرف الثاني فيتحملها الطرف الأول.

المادة السادسة:

لا يمكن توزيع أرباح المضاربة إلا بعد استرجاع المبلغ الكامل لرأس مال المضاربة من الطرف الأول.

المادة السابعة:

يلتزم الطرف الثاني بالحرص التام على الحفاظ على رأسمال المضاربة واستثماره ورعايته رعاية الرجل المهني وتسيير عملية المضاربة بمهنية وأمانة.

المادة الثامنة:

بالإضافة إلى جدول الاستغلال التقديري و/أو النهائي يحق للطرف الأول أن يطلب من الطرف الثاني أي مستند ذي علاقة بالمضاربة، كما يحق له أيضا أن يجري رقابة تفتيش أو معاينة في عين المكان أو على المستندات الخاصة بالعملية أو العمليات المنجزة في إطار المضاربة، ويلتزم الطرف الثاني بتسهيل مهمة الطرف الأول في ذلك وتقديم كل المعلومات التي لها علاقة بالعمليات المشار إليها .

المادة التاسعة:

يتعهد الطرف الثاني بأن يستعمل المال المقدم له بموجب المضاربة إلا في الغايات المصرح بها أعلاه ويكون مسؤولا عن كل مخالفة أو ضرر او تقصير.

المادة العاشرة:

لا يجوز للطرف الثاني خلط مال المضاربة بماله دون إذن الطرف الأول، ولا هبته ولا قرضه أو الاقتراض عليه.

المادة الحادية عشر:

إذا تلف شيء من مال المضاربة حسب من الربح، فإن جاوزه حسب من الباقي في رأس المال.

المادة الثانية عشر:

يتحمل الطرف الثاني وحده تبعات أي تعد أو تقصير في تسيير عملية المضاربة ويلتزم بتسديد رأس مال المضاربة إلى الطرف الأول وتكون الخسائر المتحققة على عاتقه وحده.

المادة الثالثة عشر:

يفسخ العقد تلقائيا ويصبح رأسمال المضاربة مستحق الأداء فورا في الحالات التالية:

- في حالة عدم إيداع الطرف الثاني إيرادات المضاربة لدى البنك و/أو عدم التسديد عن أجل الاستحقاق للالتزامات المكتتبة في إطار هذا العقد.
- في حالة توقف النشاط التجاري، إفلاس، تصفية قضائية أو تصفية بالتراضي.
- في حالة عدم تمكن الطرف الأول، لأي سبب كان من قيد الرهن على الممتلكات التي يخصصها الطرف الثاني كضمان تسديد التمويل موضوع عقد المضاربة، أو إذا ت التسجيل لصالح بائع أو أي دائن آخر.

- في حالة البيع بالتراضي أو القضائي للممتلكات المخصصة كضمان من الطرف الثاني وكذلك في حالة إعسار أو نقل الممتلكات هذه الممتلكات لشركة أخرى.
- في حالة وجود الطرف الثاني موضوع متابعة لأسباب ضريبية أو شبه ضريبية.
- في حالة تحويل العمليات الناتجة عن النشاط موضوع هذا العقد لدى هيئة مالية غير الطرف الأول.
- في حالة عدم تغطية الضمانات المخصصة لهذا التمويل موضوع عقد المضاربة.
- في حالة وفاة الطرف الثاني إذا كان شخصا طبيعيا، ويكون رأس مال المضاربة أو ما تبقى منه في حالة الخسارة غير المترتبة عن تعد أو إهمال من الطرف الثاني بالمفهوم المشار إليه في المادة الثانية عشر أعلاه وكذا حصة البنك من الأرباح المتحققة عند تاريخ الوفاة مستحقين من التركة.

، غير أنه يمكن للورثة الاستفادة من مواصلة العمل بهذا العقد بنفس الشروط إذا كانوا قادرين حسب تقدير البنك غير القابل للمراجعة أو المنازعة على احترام وتسديد التزامات المدين المتوفى.

- وبصفة عامة في الحالات الأخرى التي يتضمنها القانون.

المادة الرابعة عشر:

ضمانا لما قد يترتب عن حالات التعدي أو التقصير من العميل بالمفهوم المشار إليه في المادة العاشرة يلتزم العميل بأن يخصص لفائدة البنك كل الضمانات العينية و/أو الشخصية التي يطلبها البنك منه.

المادة الخامسة عشر:

اتفق الطرفان على أن تكون كل المصاريف، الحقوق، والأتعاب بما فيها أتعاب الموثقين والمحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد ومصاريف تقييم الضمانات العينية المخصصة أو المقترحة وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها البنك لتحصيل مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا على عاتق الطرف الثاني وحده الذي يوافق على ذلك صراحة وذلك بأن يدفعها مباشرة أو باقتطاعها من حسابه او حساباته المفتوحة لدى البنك دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

المادة السادسة عشر:

تعتبر مرفقات العقد وأي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا له.

المادة السابعة عشر:

لتنفيذ هذا العقد، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة أعلاه.

المادة الثامنة عشر :

اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال على محكمة الذي قع في دائرة اختصاصها مقر البنك أو الوكالة المعنية بهذا العقد.

المادة العشرون:

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية.

حرر بـ ..... يوم .....

الطرف الأول ..... **الطرف الثاني**

عقـــــــــــد تـــــــــــمـــــويل بالمــــــــــــــــــــــرابحة
قصيرة المدى (دورة استغلال)

بـــــــين:

بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 2.500.000.000 دج خاضعة لأحكام القانون رقم 03-11 المؤرخ في 2003.08.26 المتعلق بالنقد و القرض الكائن مقرها الاجتماعي حي بوثلجة هويدف ، فيلا رقم 01 ، بن عكنون ، الجزائر ، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/0014294 ، ينوب عنها في الإمضاء على هذا العقد السيد...................بصفته..........

من جــــــــــــــــــهة و يشار إليها فيما يلي " بالبنك"

والسيد/الشركة.......................المقيد(ة) بالسجل التجاري لولاية............تحت رقم........والكائن مقره(ها) الاجتماعي ب.......... وينوب عنها في الإمضاء السيد............بصفته...................

من جـــهة أخـــرى و يشار إليه فيما يلي "بالعميل "

تـــــــمهيد :

بالإشارة إلى أحكام النظام الأساسي للبنك و التزامه بالتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية،
بالإشارة إلى الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري الملحق بهذا العقد والتي تعتبر الإطار المرجعي للشروط المالية لهذا العقد .
بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والعميل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد
بالإشارة إلى طلب / طلبات التمويل الموقع(ة) من العميل المتضمن (ة) أوامر الشراء الموقعة بهذا العقد والتي تعد جزء لا يتجزأ منه.

- حيث أن العميل طلب من البنك أن يشتري له السلع محل الفاتورة و أمر/أوامر الشراء المرفقين بهذا العقد و اللذان يعتبران جزءا لا يتجزأ منه.
-حيث أن البنك فوض العميل للتعامل و التعاقد مع المزود في طلب و تسلم السلع و /أو البضائع محل هذه الفاتورة أو الفواتير.
-حيث أن الطرفان يتمتعان بكامل الأهلية القانونية المعتبرة و اللازمة للتعاقد.

فقد تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى: الموضوع

يمنح البنك العميل الذي يوافق على ذلك تمويلا بالمرابحة في حدود المبلغ المرخص به من قبل البنك مضاف إليه هامش ربح متفق عليه في كل عملية .
يجب على العميل أن يقدم للبنك لكل عملية مرابحة منجزة في إطار الخط التمويلي موضوع هذا العقد أمرا بالشراء يبين فيه خاصة مبلغ العملية (ثمن المرابحة) و نسبة الربح المتفق عليه و مواعيد التسديد.

تنفيذا لهذا العقد ، يبيع البنك للعميل الذي يوافق السلع أو البضاعة محل الفاتورة أو الفواتير و الأمر أو الأوامر بالشراء المرفقة بهذا العقد والتي تشكل جزء لا يتجزأ منه .

المادة الثـانية: استعمال التمويل

يتم التمويل بتسديد البنك ثمن السلع و /أو البضاعة للمزود و كذا كافة المصاريف التي يوافق على تحملها في حدود المبلغ المذكور في المادة الأولى أعلاه، و هذا بعد تسلم الوثائق الخاصة بها (عقود، فواتير ، وثائق شحن، مستند تسليم، وثائق جمركية..... الخ)

يلتزم العميل بشراء السلع أو البضاعة محل أمر/أو أوامر الشراء من البنك بنفس المواصفات المذكورة في الفاتورة أو الفواتير الملحقة بها، كما يلتزم بعدم الرجوع على البنك بخصوص أي عيب أو خلل في هذه السلع و يعتبر العميل المسؤول الوحيد فيما يخص نوعية ومواصفات السلع و /أو البضاعة محل هذا عقد، و كذلك مطابقتها للقوانين والقواعد و التنظيمات المعمول بها.

المادة الثالثة: ثمن البيع وكيفية تسديده

يتمثل ثمن بيع السلع و /أو البضاعة من البنك إلى العميل في مبلغ الفاتورة أو الفواتير المسددة للمزود مضافا إليها كل المصاريف و الملحقات الأخرى ونسبة الربح المتفق عليه .

يلتزم العميل بدفع ثمن المرابحة كما هو مبين في الفقرة أعلاه طبقا للأقساط المذكورة في الأمر/الأوامر بالشراء المرفق(ة) بهذا العقد و الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منه.

في حالة تسديد مبلغ الدين قبل الاستحقاق، يمكن أن يمنح البنك العميل تخفيضا من اصل ثمن المرابحة المسدد قبل الاستحقاق.

يرخص العميل للبنك بموجب هذا العقد، عند حلول آجل الاستحقاق ,أن يخصم المبالغ المستحقة في إطار هذا العقد. من كل حساب مفتوح باسمه على دفاتر البنك.

المادة الرابعة : التزامات العميل

يلتزم العميل بموجب هذا العقد بأن:

-يودع جميع إيرادات بيع السلع و/أو البضاعة موضوع هذا العقد لدى البنك إلى غاية التسديد الكلي للثمن كما هو مبين في المادة 3 أعلاه و /أو التزامات أخرى التزم بها البنك بطلب من العميل.

-يدفع للبنك بمجرد الحصول عليها، النقود، الشيكات و أي وسيلة دفع أخرى خاصة ببيع السلع و/ أو البضاعة محل هذا التمويل في حدود مبلغ ثمن المرابحة كما حدد في المادة 3 أعلاه.

-يسمح العميل للبنك أن يحل محله في تحصيل كل الشيكات و الأوراق التجارية الأخرى المسلمة للبنك لغاية التحصيل. الا أن العميل يظل مدينا بمبلغ التمويل و مسؤولا أمام البنك إلى غاية التسديد الكلي و الفعلي للدين.

المادة الخامسة: مراقبة السلع أو البضاعة

يحق للبنك في أي وقت مراقبة السلع و/أو البضاعة محل هذه المرابحة في مخازن العميل، وكذا الإيرادات و حسابات هذا الأخير. و يلتزم العميل بتأمين هذه السلع و /أو البضاعة ضد كل المخاطر مع إعطاء البنك الحق في أن يحل محله لقبض التعويضات في حالة حدوث أي حادث.

المادة السادسة: غرامات التأخير

يحق للبنك أن يفرض على المدين المماطل غرامة تأخير من المبلغ المستحق بالنسبة المنصوص عليها في الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري ، عن كل شهر تأخير، بغض النظر عن الوسائل الأخرى التي يمنحها له القانون لتحصيل دينه.

المادة السابعة: احتجاجات

يصرح العميل بأنه يعفي البنك من كل احتجاج أو معارضة احتجاج و كل رجوع لعدم الوفاء، و هذا على سبيل الذكر فقط لا الحصر.

المادة الثامنة : تأمين السلع

إن العميل يصرح بأن السلع مؤمنة تأمينا خاصا ضد كل الأخطار يجدد ضمنيا ، كما يلتزم العميل بالإبقاء على التأمين ساريا وتجديده إلى غاية وفائه بجميع ديونه اتجاه البنك، ويلتزم بدفع علاوة التأمين المنصوص عليها في عقد التأمين، واطلاع البنك بذلك كلما طلب منه ذلك.

و في حالة عدم قيام العميل بتجديد التأمين ضد كافة الأخطار مع الإنابة لفائدة البنك رغم إخطاره ، يحق لهذا الأخير بتجديدهما و اقتطاع علاوات التأمين من حساب العميل المفتوح على مستوى البنك .

في حالة وقوع حادث قبل تحرر العميل المذكر أعلاه من ديونه تجاه البنك، فان لهذا الأخير حق الامتياز على مبلغ التعويض، وعليه يتعين تبليغ عقد التأمين مرفقا بإبراء دفع مبلغ العلاوة إن وجد إلى شركة التأمين على نفقات العميل.

المادة التاسعة: الشروط الفاسخة للعقد

-يصبح مبلغ الدين مستحق الأداء فورا، و يفسخ العقد تلقائيا في حالة عدم احترام العميل لأي شرط من شروط هذا العقد و خاصة في الحالات التالية:

- *في حالة عدم دفع إيرادات البيع للبنك، و /أو عدم الوفاء في الموعد بأحد الالتزامات المكتتبة بموجب هذا العقد.

-*في حالة عدم دفع أي قسط من أقساط المرابحة عند الاستحقاق

-*في حالة التوقف عن التجارة ،الإفلاس، التسوية القضائية ، التوقف عن النشاط الذي أبرم في إطاره العقد أو التوقف عن الدفع.

- *في حالة عدم تمكن البنك لسبب ما من تسجيل الضمان المتفق عليه من الدرجة الأولى على الممتلكات المخصصة من العميل كضمان لتسديد التمويل محل هذا العقد، أو سبق و أن خصصت هذه الممتلكات لفائدة بائع آخر أو أي دائن أخر.

- *في حالة البيع الودي أو القضائي للممتلكات المخصصة من طرف العميل كضمان ، و كذلك في حالة إيجارها ، إتلافها أو تخصيصها كحصة في شركة تحت أي شكل كان.

- *في حالة ما إذا كان العميل محل متابعة قضائية من شأنها إعاقة تسديده لثمن المرابحة المشار إليه أعلاه.

-*-في حالة تحويل العميل لكل أو جزء من عملياته المالية الناتجة عن النشاط موضوع هذا التمويل إلى مؤسسة مالية أخرى غير بنك البركة الجزائري.

*- في حالة عدم تغطية التأمين المكتتب لقيمة السلع المشتراة بواسطة هذا التمويل.

- *في حالة وفاة المدين ، يعتبر أصل الدين بما فيه ، نسبة الربح، التكاليف و المصاريف غير قابلة للتجزئة ,مستحقا، و يمكن مطالبته من كل واحد من ورثة المدين ، غير أنه يمكن لأبناء المدين الشرعيين وزوجه الاستفادة من هذا التمويل بشرط أن يكونوا قادرين حسب تقدير البنك غير القابل للمراجعة أو المنازعة على احترام و تسديد التزامات المدين المتوفى.

- *و بصفة عامة في كل الحالات الواردة في القانون.

المادة العاشرة: الضمانات

ضمانا لتسديد مبلغ التمويل محل هذا العقد بما في ذلك الأصل، نسبة الربح ، النفقات و المصاريف الأخرى، يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و / أو الشخصية التي يطلبها البنك .

المادة الحادية عشر: المصاريف والحقوق

اتفق الطرفان على أن تكون كل المصاريف، الحقوق و الأتعاب بما فيها أتعاب الموثقين و المحامين و المحضرين القضائيين و محافظي البيع بالمزاد وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها البنك لتحصيل مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا على عاتق العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة وذلك بأن يدفعها مباشرة أو بخصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى البنك دون الحاجة إلى إذن مسبق منه .

المادة الثانية عشر: المرفقات

تعتبر مرفقات العقد و أي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد و مكملا له.

المادة الثالثة عشر: الموطن

لتنفيذ هذا العقد، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

المادة الرابعة عشر: حل النزاعات

اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال على محكمة الجزائر.

المادة الخامسة عشر :فسخ العقد

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية أو القانونية.

حرر ب..... يوم .....

العميل

البنك

عقـــد تمويـــل بالســـلم

بـــــــين:

بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 2.500.000.000 دج الكائن مقره الاجتماعي حي بوثلجة هويدف ، فيلا رقم 01 ، بن عكنون ، الجزائر ، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/0014294 ، ينوب عنها في الإمضاء على هذا العقد السيد ..... بصفته مدير وكالة ..... .

من جـــــــهة و يشار إليها فيما يلي " بالبنك"

والشركة ..... الكائن مقرها الاجتماعي بـــ ..... وينوب عنها في الإمضاء السيد.....

من جـــهة أخـــرى و يشار إليه فيما يلي "بالعميل "

تصـــــريـــــح :

إشارة إلى أحكام النظام الأساسي لبنك البركة الجزائري الخاصة بالتعامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية،

بالإشارة إلى الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري الملحق بهذا العقد والتي تعتبر الإطار المرجعي للشروط المالية لهذا العقد

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والعميل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

بالإشارة إلى طلب / طلبات التمويل الموقع من العميل المتضمن أمر / أوامر الشراء الموقعة بهذا العقد والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه .

حيث أن العميل عرض على البنك شراء السلع المبينة في الفاتورة الأولية المرفقة بهذا العقد و التي تكون جزءا لا يتجزأ منه،على سبيل السلم، أي أن يشتري البنك السلع نقدا مقابل تسليمها له (السلع) من العميل في الأجل المتفق عليه في هذا العقد.

مما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية القانونية للتعاقد فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى :الموضوع

يلتزم العميل بموجب هذا العقد ببيع سلما السلع إلى البنك الذي وافق على ذلك محل الفاتورة في حدود المبلغ المرخص به كما يتبين من رخصة التمويل الملحقة بهذا العقد و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

المادة الثانية : رأسمال السلم

يدفع البنك إلى العميل المبلغ المذكور في رخصة التمويل و الذي يمثل ثمن بيع السلع المذكورة و الذي يشار إليه فيما يلي رأسمال السلم.

المادة الثالثة :تسلم رأسمال السلم

يعترف العميل دون رجعة بأنه تسلم من البنك رأسمال السلم المشار إليه في المادة 2 أعلاه

المادة الرابعة : تسليم السلع

يلتزم العميل بتسليم السلع محل هذا العقد إلى البنك أو إلى أي شخص موكل من طرفه، بموجب عقد كتابي ممضي من الشخص المؤهل، ليستلمها لحسابه.

مهما يكن من أمر فان تسليم و تسلم السلع يكون بموجب محضر ممضى من الطرفين أو ممثليهم، يذكر فيه بوضوح كمية و مواصفات و قيمة السلع المسلمة و المستلمة .

المادة الخامسة : مكان تسليم السلع

المكان المتفق عليه لتسليم السلع حدد في مخازن العميل الكائنة في العنوان المبين في التمهيد السابق لهذا العقد .

المادة السادسة : تاريخ التسليم

يتم تسليم السلع في أجل لا يتعدى ..... أشهر .

المادة السابعة : غرامات التأخير

في حالة التأخير في تسليم السلع بدون مبرر مقبول ، يلتزم العميل بدفع غرامة تأخير كما هي محددة في الشروط المصرفية الخاصة بالبنك المذكورة أعلاه من قيمة السلع لكل شهر تأخير غير قابل للتجزئة .

يحق للطرف الأول في حالة التأخير غير المبرر لتسليم السلع و في حالة إخلال العميل بأي شرط من شروط هذا العقد، أن يفسخ العقد، و يصبح بذلك رأسمال السلم مستحق الأداء فورا وكليا مضافا إليه نسبة الربح المستحقة على البيوع التي ينجزها العميل للسلع موضوع هذا العقد ، فضلا عن غرامات التأخير المستحقة طبقا للشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري .

المادة الثامنة : تأمين السلع

يلتزم العميل بتامين السلع ضد كافة الأخطار مع الإنابة لفائدة البنك يجدد ضمنيا على نفقاته الخاصة طيلة مدة التمويل .

و في حالة عدم قيام العميل بتجديد التأمين ضد كافة الأخطار مع الإنابة لصالح البنك على السلع رغم إخطاره ، يرخص لهذا الأخير بتجديدهما و اقتطاع علاوة التامين من حساب العميل المفتوح لدى البنك .

المادة التاسعة : التوكيل و العمولة

بعد تسلم البنك أو وكيله السلع موضوع هذا العقد ، طبقا لأحكام المواد 6،7،8 أعلاه ،يمكن له أن يوكل العميل ببيعها للغير لحسابه .

يتقاضى العميل على سبيل العمولة، كل زيادة تتحقق على ثمن البيع المحدد من البنك و/أو المقرر في عقد البيع بالتوكيل المشار إليه أعلاه .

لا يمكن للطرف الثاني أن يبيع السلع بالأجل إلا بالموافقة الكتابية من الطرف الأول.

يكون العميل مسؤولا مسؤولية كاملة فيما يخص تحصيل الديون من المشترين الذين باع لهم السلع.

المادة العاشرة : إعفاء البنك من المسؤولية

يعفى العميل البنك صراحة من أية مسؤولية بخصوص هلاك أو تدهور قيمة السلع في مخازنه أو كسادها في السوق أو ما قد يترتب عن تسويقها أو تخزينها من أضرار للغير حيث تقع تبعة ذلك على العميل وحده .

المادة الحادية عشر : الضمانات

ضمانا للوفاء بالالتزامات محل هذا العقد، يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و /أو الشخصية التي يطلبها البنك منه.

المادة الثانية عشر : فسخ العقد

-يصبح مبلغ الدين مستحق الأداء فورا، و يفسخ العقد تلقائيا في حالة عدم احترام العميل لأي شرط من شروط هذا العقد و خاصة في الحالات التالية:

- *في حالة عدم دفع إيرادات البيع للبنك، و /أو عدم الوفاء في الموعد بأحد الالتزامات المكتتبة في إطار هذا التمويل .

-*في حالة عدم دفع أي قسط من الأقساط المستحقة للبنك عند الاستحقاق

- *في حالة التوقف عن التجارة ، الإفلاس ، التسوية القضائية ، التوقف عن النشاط أو التوقف عن الدفع.

- *في حالة عدم تمكن البنك لأي سبب من تسجيل رهن عقاري من الدرجة الأولى على الممتلكات المخصصة من العميل كضمان لتسديد التمويل محل هذا العقد، أو سبق و أن خصصت هذه الممتلكات لفائدة بائع أو أي دائن أخر.

- *في حالة البيع الودي أو القضائي للممتلكات المخصصة من طرف العميل كضمان ، و كذلك في حالة إيجارها أو تخصيصها كحصة في شركة تحت أي شكل كان.

- *في حالة ما إذا كان العميل محل متابعة قضائية من شأنها إعاقة تسديده لرأسمال السلم المشار إليه أعلاه - * في حالة تحويل العميل لكل أو جزء من عملياته المالية الناتجة عن النشاط موضوع هذا التمويل إلى مؤسسة مالية أخرى غير بنك البركة الجزائري.

*– في حالة عدم تغطية التأمين المكتتب لقيمة السلع المشتراة بواسطة هذا التمويل.

- *في حالة وفاة المدين ، يعتبر أصل الدين بما فيه ، نسبة الربح، التكاليف و المصاريف غير قابلة للتجزئة مستحقا، و يمكن مطالبته من كل واحد من ورثة المدين ، غير أنه يمكن للأبناء الشرعيين و كذلك الزوج الاستفادة من هذا التمويل بشرط أن يكونوا قادرين على احترام و تسديد التزامات المدين المتوفر.

- *و بصفة عامة في كل الحالات الواردة في القانون.

المادة الثالثة عشر: الحقوق المصاريف

اتفق الطرفان أن تكون كل المصاريف، الحقوق و الأتعاب بما فيها أتعاب الموثقين و المحامين و المحضرين القضائيين و محافظي البيع بالمزاد وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها البنك لتحصيل مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا على عاتق العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة ودلك بأن يدفعها مباشرة أو بخصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى البنك.

المادة الرابعة عشر: المرفقات

تعتبر مرفقات العقد و أي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد و مكملا له.

المادة الخامسة عشر: الموطن

لتنفيذ هذا العقد، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

المادة السادسة عشر: النزاعات

أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال على محكمة الجزائر بالاتفاق.

المادة السابعة عشر: عدد النسخ

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية أو القانونية.

حرر هذا العقد بـــالجزائر في

البنك العميل

عـــقد تمويل بالاعتماد الايجاري على أصول غير منقولة
رقم ...../2006

لدى الأستاذ .....الكائن مكتبه بـــ ..... بحضور كل من :----------

1- بنك البركة الجزائري شركة أسهم خاضعة لأحكام الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض ، ذات رأسمال قدره 2.500.000.000 دج ، الكائن مقرها بحي بوثلجة هويدف ، فيلا رقم 01 ، بن عكنون ، الجزائر ، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/0014294 ، ينوب عنها في الإمضاء على هذا العقد السيد ..... بصفته مدير وكالة .....،

ويشار إليه فيما يلي البنك

2- و الشركة ذات المسؤولية المحدودة المسماة " ..... " المقيدة بالسجل التجاري لولاية ..... تحت رقـــم ..... والكائن مقرها الاجتماعي بـــ ..... و ينوب عنها في الإمضاء السيد ..... بصفته مـــسير الشركة .

ويشار إليه فيما يلي العميل

تمهيد :

بالإشارة إلى :

- أحكام القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتزامه في التعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
- الشروط المصرفية المعمول بها ببنك البركة الجزائري .
- اتفاقية الحساب الجاري المبرمة بين بنك البركة الجزائري و العميل عند فتح الحساب و التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

حيث أن العميل طلب من البنك شراء الأصول غير المنقولة الموصوفة في المادة 2 أدناه على أن يستأجرها من البنك على سبيل الاعتماد الايجاري بمفهوم الأمر رقم 09/96 المؤرخ في 1996/01/10.

حيث أن البنك اشترى الأصول غير المنقولة بناء على طلب العميل ولغرض تأجيرها على سبيل الاعتماد الايجاري.

حيث أن الطرفان يتمتعان بالأهلية القانونية و الشرعية الخالية من أي عيب لإبرام هذا العقد.

حيث أن الطرفين راضيان ،

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى :الموضوع

بطلب من العميل يلتزم البنك بموجب هذا العقد بتأجير الأصول غير المنقولة المعينة في المادة الثانية أدناه للعميل الذي لذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا العقد.

المادة الثانية: تعيين الأصول غير المنقولة

.....

.....

المادة الثالثة : مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء

حددت مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء بـ..... أشهر (سنوات) تبدأ من ..... و تنتهي في ..... و هذا حسب ما هو منصوص عليه في جدول التسديد المرفق بهذا العقد و الذي يعد جزءا لا يتجزأ منه.

و تسرى ابتداء من هذا التاريخ و خلال كل مدة الإيجار كافة حقوق وواجبات البنك و العميل المترتبة بموجب هذا العقد و تصبح نافذة قانونا.

المادة الرابعة : تسليم الأصول غير المنقولة

يوكل البنك العميل الذي قبل بذلك تسلم الأصول غير المنقولة نيابة عنه طبقا للشروط المنصوص عليها في عقد الشراء المبرم بين البنك والبائع الأول وذلك على نفقة العميل وحده حيث لا يتحمل البنك آية مسؤولية عن تأخر في التسليم لكل أو جزء من الأصول غير المنقولة بالنسبة للمواعيد المتفق عليها مع البائع الأول.

يلتزم العميل بإرسال نسخة من محضر استلام الأصول غير المنقولة الممضي مع البائع الأول إلى البنك.

يلتزم العميل بعدم العدول عن استئجار الأصول غير المنقولة من البنك لأي سبب كان و كل عدول عن الاستئجار من قبل العميل يمكن أن يؤدي إلى تطبيق المادة 19 أدناه إذا رأى البنك ذلك.

يصرح العميل أنه هو الذي قام باختيار الأصول غير المنقولة و أنه يصرح بعدم إقحام مسؤولية البنك بأية حال من الأحوال بخصوص مطابقة الأصول غير المنقولة للمواصفات أو صلاحيتها للاستعمال وبصفة عامة كل نزاع قد ينشأ بخصوص الأصول غير المنقولة مع البائع الأول أو مع أي جهة كانت.

المادة الخامسة : التهيئة

يتحمل العميل كل مصاريف تهيئة الأصول غير المنقولة للاستعمال الذي أعدت له.

المادة السادسة : الملكية

تبقى ملكية الأصول غير المنقولة للبنك كاملة خلال مدة هذا العقد إلى غاية تسديد العميل لكل أقساط الإيجار المنصوص عليها في جدول التسديد الملحق بهذا العقد.

ن الطرفان يتمتعان بكامل الأهلية القانونية للتعاقد.

الطرفان قد تعاقدوا بتاريخ .....على اتفاقية تمويل على شكل تمويل بالاستصناع:

الاتفاق على ما يلي:

الأولى:

موضوع هذا العقد في تحديد شروط وطرق التخزين،إعادة البيع ودفع ثمن المصنوعات المباعة من الطرف الثاني إلى الطرف الأول
عقد الأستصناع المشار إليه في التمهيد أعلاه.
صنوعات تكون مخزنة في مستودعات تابعة للطرف الثاني والكائنة في العنوان الذكور أعلاه.

لثانية:

طرف الأول الطرف الثاني إعادة بيع المصنوعات المحددة أوصافها وكمياتها و قيمتها في عقد الأستصناع المذكور أعلاه.
طرف الثاني على تسويق المصنوعات موضوع هذا العقد وتحصيل ثمن بيعها في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ إمضاء هذا العقد.
لتوكيل المشار إليه في الفقرة أعلاه بمجرد التحصيل الفعلي لثمن بيع المصنوعات المشار إليه في المادة 3 فيما يلي ودفعه للطرف

ثالثة:

غ البيع الإجمالي للمصنوعات موضوع هذا العقد ب.....دج.مضاف إليه نسبة من الربح قدرها ..... بالمائة
ي حالة تغير الشروط المصرفية السارية المفعول بالبنك يحق لهذا الخير تعديل سعر بيع المصنوعات وفق ذلك
دون الحاجة إلى طلب موافقة الطرف الثاني على ذلك .

رابعة:

طرف الثاني باسترجاع المبلغ الإجمالي للمبيعات المنجزة لحساب الطرف الأول نقدا،عن طريق شيكات،أمر بالدفع،أو أي شكل من
تخليص تدفع إلى الطرف الأول بمجرد الحصول عليها.
ن التخليصات التي تمت عن طريق تسليم أوراق تجارية قيد التحصيل ،فان مسؤولية الطرف الثاني تبقى سارية المفعول حتى التحصيل
يمة هذه الأوراق.
بالغ المحصلة في حساب مؤونات تسديد الاستصناع المفتوح باسم العميل لدى البنك.

خامسة:

رف الثاني بتسليم المصنوعات للمشتري النهائي تحت مسؤوليته.كما تقع على عاتق العميل بمفرده المسؤولية الكاملة عن أي إخلال
ت القانونية أو التنظيمية أو التعاقدية المرتبطة ببيع المصنوعات بموجب بنود هذا العقد.

سادسة:

رف الثاني بالمقابل الطرف الأول عن كل مسؤولية في حالة تلف المصنوعات موضوع هذا العقد أو عطبها أو تدهور قيمتها بأي وجه

سابعة:

لرف الثاني نفقات الشحن ،الحراسة،التأمين وبصفة عامة كل النفقات المتعلقة بالمصنوعات موضوع هذا العقد

المادة الثامنة:
كما أتفق عليه،فان في أي حالة من الحالات،تنخفض قيمة المصنوعات من جراء اهمال أو نقص في اليقضة من الطرف الثاني ،فان هذا الأخير يلتزم بتغطية الفرق للطرف الأول، اما نقدا ،اما عن طريق القيم أو المصنوعات،باختياره.

المادة التاسعة:
في حالة ما سجلت زيادة في قيمة المصنوعات المشتراة عن سعرها المبدئي خلال المدة التي قضتها داخل المستودعات ،فان الطرف الثاني يتحمل تغطية الفرق دون أن يتحمل الطرف الأول أي مسؤولية اتجاه ذلك.

المادة العاشرة:
المصنوعات مؤمنة وفق ..... رقم..... مسجلة في.....
يفوض الطرف الثاني صراحتا، للطرف الأول،كل مبلغ التعويضات القابلة للمنح في حالة حادث.

المادة الحادية عشر:
يتحمل الطرف الثاني لوحده كل النفقات و الضرائب و تبيعات حوادث السرقة ،الحريق،العطب و بصفة عامة كل الأخطار التي قد تمس المصنوعات.

المادة الثانية عشر:
كما أتفق عليه فان الطرف الأول غير مسؤول من التحقق من كمية ونوعية المصنوعات.

المادة الثالثة عشر:
في حالة عدم دفع الطرف الثاني المبالغ المستحقة عليه للطرف الأول فان هذا الأخير له الحق في فسخ العقد و المباشرة في بيع المصنوعات المتبقية بنفسه أو عن طريق أشخاص موكلين.

المادة الرابعة عشر:
اتفق الطرفان أن تكون كل المصاريف، الحقوق و الأتعاب بما فيها أتعاب الموثقين و المحامين و المحضرين القضائيين و محافظي البيع بالمزاد وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها البنك لتحصيل مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا على عاتق العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة ودلك بأن يدفعها مباشرة أو بخصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى البنك.

المـــــادة الخامسة عشر:
تعتبر مرفقات العقد و أي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، فيما يلي كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد و مكملا له.

المـــادة السادسة عشر:
أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد أو تأويله يحال بإرادة الطرفين على محكمة الجزائر.

المـــــادة السابعة عشر:
لتنفيذ هذا العقد، اختارا الطرفان مقرا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

المادة الثامنة عشر:
حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية أو القانونية.

عقد استصناع

نموذج البنك صانع / العميل مستصنع

تحرر هذا العقد بالجزائر في يوم.....

بين :

- بنك البركة الجزائري شركة مساهمة رأسمالها 500.000.000 دج خاضعة لأحكام القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990.04.14 المتعلق بالنقد والقرض والمقيدة في السجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم 00/ ب / 0014294، الكائن مقرها الاجتماعي بحي بوشلجة هويدف بن عكنون الجزائر، ينوب عنها في الإمضاء على هذا العقد السيد ..... بصفته .....

طرفا أولا يشار إليه في هذا العقد بـــ " الصانع"

السيد / شركة..... المقيدة بالسجل التجاري لولاية ..... تحت رقم ..... ، و الكائن مقره (ـا) الاجتماعي بـ .....

ينوب عنه (ـا) في الإمضاء على هذا العقد السيد ..... بصفته .....

طرفا ثانيا يشار إليه في هذا العقد بـــ " مستصنع "

تمهيد :

إشارة إلى أحكام النظام الأساسي لبنك البركة الجزائري الخاصة بالتعامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ،

الإشارة إلى الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري الملحق بهذا العقد التي تعتبر الإطار المرجعي للشروط المالية لهذا العقد .

الإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والعميل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية على ما يلي :

المادة الأولى :

تعتبر التمهيد السالف ذكره جزءا لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة الثانية :

يقوم الصانع بإنجاز المشروع الموضح أوصافه في طلب التمويل ومن ثم يبيعه للطرف الثاني.

بناء عملى طلب التمويل المقدم من قبل المستصنع لإستصناع المشروع المبين أوصافه وقيمته ومدة إنجازه في الطلب والملف المرفق به .

المادة الثالثة :

يلتزم المستصنع بأن يشتري من الصانع المشروع المشار إليه في المادة السابقة.

المادة الرابعة :

حددت قيمة المشروع بالمبلغ الإجمالي المحدد في رخصة التمويل مضاف إليه هامش الربح المنصوص عليه في الشروط المصرفية العامة مضاف إليه مصاريف والرسوم و غرامة تأخير من المبلغ المستحق بالنسبة المنصوص عليها في الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري ، بدءا من كل شهر تأخير، بغض النظر عن الوسائل الأخرى التي يمنحها له القانون لتحصيل دينه. والتزم المستصنع بأن يدفع للطرف الأول القيمة المذكورة نقدا أو على أقساط في الآجال المحددة بجدول التسديد المرفق بهذا العقد و المتفق عليه بين الطرفين.

في حالة تغير الشروط المصرفية السارية المفعول لدى البنك يحق لهذا الأخير مراجعة ثمن المشروع وفق ذلك دون الحاجة الى حصول على موافقة المستصنع على ذلك .

المادة الخامسة:

يلتزم الصانع أو من يتعاقد معه على ذلك بتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لتشييد المشروع في الآجال المحددة ، وما يضاف إليها من مدد معتمدة من المستصنع واستشاري المشروع. تبدأ من تاريخ تسليمه لموقع المشروع تسلما فعليا بموجب المحضر الدال على ذلك ويتعهد بتسليم المشروع صالحا للانتفاع في نهاية المدة المحددة ما لم تطرأ أسباب قهرية أو ظروف استثنائية حول دون ذلك.

المادة السادسة :

يلتزم الصانع بتسليم المشروع محل هذا العقد إلى المستصنع أو من يوكله المستصنع بموجب تفويض كتابي بالتسلم حيث يعتبر هذا التفويض بمثابة توكيل في القبض يلتزم بموجبه الصانع بتسليم المشروع لمن يحمله في المواعيد المتفق عليها وفي جميع الأحوال يتم تسليم وتسلم المشروع المذكور بموجب محضر يوقعه الطرفان أومن يفوضهما يحدد فيه المشروع المسلم ومواصفاته وتاريخ تسلمه.

المادة السابعة:

يحق للطرف الأول تكليف مقاولا أو صانعا أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب الشروط و المواصفات المتفق عليها مع المستصنع ،كما يحق للطرف الأول في حالة مخالفة شركة المقاولات للشروط المتفق عليها وعدم الوصول إلى اتفاق لحل الخلاف مما تؤثر على العمل استبدالها و التعاقد مع شركة أو شركات أخرى لإكمال تنفيذ المشروع ،مع مراعاة امتداد مدة تسليم المشروع.

ومن المعلوم للمستصنع أن امتداد مدة تسليم المشروع لا تؤثر بأي حال من الأحوال على مدة سداد الأقساط أو تواريخ سدادها أو تاريخ سداد القسط الأول .

المادة الثامنة :

يقبل المستصنع قبولا نهائيا وباتا ضمان تنفيذ جميع أعمال المشروع من الجهة التي يكلفها الصانع لتنفيذ المشروع وحيث أن هذا الضمان قد ضمنت المشروع للمستصنع ،فانه وبموجب هذا ،يتنازل المستصنع عن حقه في الرجوع على الصانع في آية حالة كانت بالمطالبة أو ادعاء قد ينشأ مستقبلا بعد تسليم المشروع ، ويلتزم المستصنع بناء على ذلك بالرجوع على المقاول المنفذة للمشروع في أية مطالبة أو ادعاء ، بحيث يعفى الصانع صراحة من أية مسؤولية بهذا الخصوص .

المادة التاسعة:

يمكن للمستصنع تعيين مكتب استشاري ليكون وكيلا عنه في الإشراف على تنفيذ مراحل المشروع المختلفة و التأكد من أن الأعمال المنجزة قد نفذت طبقا للمواصفات المتفق عليها و الشروط المتفق عليها و تسلم المشروع بعد تنفيذه.

المادة العاشرة :

يتم التسليم النهائي للمشروع للمستصنع بعد انتهاء مدة الأشغال المتفق عليها سالفا وهذا عن طريق تحرير محضر يوقعه الطرفان .

المادة الحادية عشر:

في حالة الصانع التأخر عن إتمام تنفيذ المشروع في الموعد المحدد فان المكلف بالأشغال يتحمل الأضرار التي تنتج عن هذا التأخير ما لم تكون هناك أسباب قهرية لم يتسبب فيها و تكون خارجة عن إرادته.

ولا يحق للمستصنع الرجوع على الصانع بخصوص أي تأخر في الإنجاز أو عدم مطابقة المشروع للمواصفات المطلوبة حيث يتحمل المكتب الاستشاري والمقاول أو الحرفي المكلف بالإنجاز وحدهما المسؤولية في هذا الشأن.

المادة الثانية عشر :

في حالة وجود أية أعمال إضافية أو تعديلات يقترح المستصنع إدخالها مما قد يؤثر على شروط وقيمة ومدة هذا العقد. فان على المستصنع الاتفاق كتابيامع الصانع على تعديل العقد أو للحصول على موافقته على التعديل المقترح دون أن يكون الصانع ملزما بالاستجابة لاقتراح أو طلب المستصنع .

المادة الثالثة عشر:

ضمانا لتسديد مبلغ التمويل محل هذا العقد بما في ذلك المبلغ الأصلي، نسبة الربح ، النفقات والمصاريف ، يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و / أو الشخصية التي يطلبها الصانع ضمانا لتنفيذ التزامات المستصنع اتجاهه و لاسيما الاملاك العقارية المبينة في عقد الملكية المرفق (ة) لهذا العقد و الذي يعد جزءا لا يتجزأ منه .

المادة الرابعة عشر:

يصبح مبلغ الدين مستحق الأداء فورا، و يفسخ العقد تلقائيا في حالة عدم احترام العميل لأي شرط من شروط هذا العقد و خاصة في الحالات التالية:

في حالة عدم دفع أي قسط مستحق الأداء، و /أو عدم الوفاء في الموعد لأحد الالتزامات المكتتبة في إطار هذا العقد.

في حالة التوقف عن التجارة ، الإفلاس ، التسوية القضائية ، التوقف عن النشاط أو التوقف عن الدفع.

و لأي سبب ما يحول دون أن يأخذ البنك رهنا عقاريا من الدرجة الأولى على الممتلكات المخصصة من العميل كضمان لتسديد التمويل محل هذا العقد، أو سبق و أن خصصت هذه الممتلكات لفائدة بائع أو أي دائن أخر.

في حالة البيع الودي أو القضائي للممتلكات المخصصة من طرف العميل كضمان ، وكذلك في حالة إيجار أو تخصيصها كحصة في شركة تحت أي شكل كان.

في حالة ما إذا كان العميل محل متابعة قضائية من شأنها إعاقة تسديده لثمن المشروع المشار إليه أعلاه.

في حالة تسجيل العميل لكل أو جزء، من عملياته المالية الناتجة عن النشاط موضوع هذا التمويل لدى مؤسسة مالية أخرى غير بنك البركة الجزائري.

في حالة عدم تغطية التأمين لقيمة العقار محل عقد الاستصناع.

في حالة وفاة المدين ، يعتبر الدين بما فيه المبلغ الأصلي، نسبة الربح، التكاليف و المصاريف غير قابلة للتجزئة، و يمكن مطالبته إلى كل واحد من ورثة المدين ، غير أنه يمكن للأبناء الشرعيين و كذلك الزوج الاستفادة من هذا التمويل بشرط أن يكونوا قادرين على احترام و تسديد التزامات المدين المتوفر.

و بصفة عامة في كل الحالات الواردة في القانون.

المادة الخامسة عشر:

يقر المستصنع بصريح العبارة انه يتحمل و على نفقاته الخاصة كل الأخطار التي قد يتعرض لها المشروع.

المادة السادسة عشر:

في حالة حدوث خطر ما يتحمل المستصنع وحده تكلفة أي تعويض كان و يتخلى عن أي رجوع على البنك.

المادة السابعة عشر:

تلتزم المستصنع بتامين المشروع على نفقاته الخاصة طالما ظل البنك مالكا له.

تغطى التأمينات المكتتبة لتأمين المشروع كل الأخطار التي قد يتعرض لها.

المادة الثامنة عشر:

يتعين على التأمينات أن :

-تكتتب لحساب البنك و حساب العميل على السواء

-أن تنص على التزام المؤمنين على دفع أي تعويض ناجم عن حادث سبب خسارة كلية لكل المشروع أو جزء منه بين يدي البنك و تحميل العميل وحده المبلغ المحتمل لأي إبراء.

في حالة حادث تسبب في إضرار ممكن إصلاحها، يدفع المؤمنون التعويضات للعميل الذي يجب عليه إجراء الإصلاحات و يبقى المبلغ المحتمل للإبراء على النفقة الخاصة للعميل

-إعفاء البنك من أي رجوع يتقدم به المؤمنون.

-أن تتضمن في حالة ما إذا بادر المؤمنون أو أحد منهم بإبطال أو إلغاء هذه التأمينات أو بعضها منها، أو بتعديل الضمانات بكيفية قد تمس بمصالح الصانع فان هذا الأخير لا يواجه بهذا الإبطال أو الإلغاء أو التعديل إلا بعد مضي خمسة عشر (15 يوما) بعد إبلاغه برسالة مسجلة مرفوقة ببيان استلام من طرف المؤمن أو المؤمنين المعنيين.

-أن تنص على أنه لا يمكن إجراء أي أبطال أو إلغاء أو تعديل قد يضر بمصالح البنك دون من العميل قبل الحصول على إذن كتابي مسبق من البنك و ذلك مادام العميل مرتبط بالتزامات اتجاه البنك.

المادة التاسعة عشر:

يجب على المستصنع أن يوجه إلى البنك شهادات يسلمها المؤمنون تؤكد للبنك على أن التأمينات المنصوص عليها في هذه الفقرة قد تم اكتتابها من قبل العميل و ذلك خلال الثمانية أيام التي تلي تاريخ استلام العميل للمعدات أو جزء منها.

المادة عشرين :

يلتزم العميل بتنفيذ كل التعهدات المنصوص عليها في هذه الفقرة التي تستوجبها التأمينات على نفقته الخاصة و خاصة فيما يتعلق بالدفع المنتظم للعلاوات و ، أن تقدم كل المستندات للبنك متى طلب منه ذلك.

المادة واحد وعشرون:

في حالة عدم تنفيذ العميل لالتزاماته و التأمينات المنصوص عليها في هذه الفقرة يمكن للصانع وفق ما يرتيه ، أن يفسخ العقد الحالي .

المادة الثانية وعشرون:

اتفق الطرفان أن تكون كل المصاريف ، الحقوق و الأتعاب بما فيها أتعاب الموثقين والمحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها الصانع لاستحصيل مبلغ التمويل الخاصة بهذا العقد أو المترتبة عنه حالا ومستقبلا على عاتق المستصنع وحده الذي يوافق على ذلك صراحة وذلك بأن يدفعها مباشرة أو بخصمها من حساباته أو حساباته المفتوحة لدى الصانع دون الحاجة إلى إذن مسبق منه .

المادة الثالثة وعشرون :

تعتبر مرفقات العقد و أي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان، كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد و مكملا له.

المادة الرابعة وعشرون :

لتنفيذ هذا العقد، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.